

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

**تقييم الاصلاحات الضريبية في الجزائر  
خلال الفترة 1992-2014**

تحت إشراف الأستاذ

أ. بوزيان العربي

من إعداد الطالبة

بن عابد عائشة

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة مستغانم	استاذ محاضر	براهيمي عمر
مؤطرا	جامعة مستغانم	استاذ محاضر	بوزيان العربي
مناقشا	جامعة مستغانم	استاذ محاضر	يكرتي بومدين

السنة الدراسية: 2017-2018

## شكر وتقدير

أحمد الله عز و جل حمدا يليق بجلاله، على توفيقه إياي لإتمام هذا العمل المتواضع ، ولا يسعني إلا

أن أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى الأستاذ الفاضل بوزيان العربي المشرف على هذه المذكرة

الذي كان عوناً لي بنصائحه القيمة وتوجيهاته السديدة طيلة مدة إنجاز هذا العمل. وكذا الأستاذ

بكريتي الذي لم يخجل علياً بأي معلومة.

كما أتقدم بجزيل الشكر للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة هذه المذكرة

و تقييماً، و كل أساتذتي الكرام .

و في الأخير أقدم شكري إلى كل ساعدي و شجعتي لإتمام هذا العمل.



# إهداء

إلى الوالدين العزيزين الذين رباني و سهرأ على تعليمي

إلى كل إخواني و أخواتي

إلى زوجي و كل أفراد عائلتي منبع الاحترام و التقدير

إلى جميع أساتذتي خلال مراحل الدراسة

إلى كل من ناضل و يناضل في سبيل العلم و المعرفة من أجل بناء السلام و

صنع التقدم

و إلى كل قارئ هذا العمل عسى أن يفيدته في مشواره العلمي و تحصيله

الأكاديمي

"عائشة"



	البسمة
	شكر وعرهان .
	إهداء .
أ - ج	المقدمة
الفصل الأول: الإصلاحات الاقتصادية	
02	تمهيد
03	المبحث الأول : دوافع و أسباب الإصلاحات
03	المطلب الأول : انخفاض أسعار البترول و آثاره
06	المطلب الثاني : عجز في الميزان المدفوعات
09	المطلب الثالث : عجز في الميزانية العامة
11	المبحث الثاني : الهيئات المالية الدولية و ضرورة الإصلاح الاقتصادي
11	المطلب الأول : دور الصندوق و البنك الدوليين في برامج الإصلاح
12	المطلب الثاني : أهداف الإصلاح الاقتصادي في الجزائر
14	المطلب الثالث : مضمون الإصلاح الاقتصادي في الجزائر
18	المبحث الثالث: الإصلاح الاقتصادي في الجزائر
18	المطلب الأول: سيورة برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر.
30	المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر
36	خلاصة الفصل
الفصل الثاني الإصلاحات الضريبية في الجزائر	
38	تمهيد
39	المبحث الأول : الإصلاح الضريبي و مجالاته
39	المطلب الأول : التوجه الوطني نحو الإصلاح الضريبي
40	الفرع الأول : إصلاح نظام الأسعار
40	الفرع الثاني : تحول علاقة الدولة بالمؤسسات الاقتصادية
40	الفرع الثالث : إصلاح التجارة الخارجية
41	الفرع الرابع : علاقة البنك بالمؤسسة



41	المطلب الثاني : أسباب الإصلاح الضريبي
42	المطلب الثالث : مجالات الإصلاح الضريبي
44	المبحث الثاني : دوافع و أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر
45	المطلب الأول : دوافع الإصلاح الضريبي في الجزائر
48	المطلب الثاني : أهداف الإصلاح الضريبي
51	المطلب الثالث : أهم جوانب الإصلاح الضريبي في دول الاقتصاد الاشتراكي سابقا
54	المبحث الثالث : تشخيص الضرائب و الرسوم في ظل الإصلاح الضريبي
54	المطلب الأول : جوهر الإصلاح الضريبي في الجزائر
65	المطلب الثاني : محددات تصميم نظام ضريبي فعال.
68	خلاصة الفصل
الفصل الثالث	
تقييم مردودية النظام الضريبي الجزائري	
70	تمهيد
71	المبحث الأول : فعالية النظام الضريبي الجزائري
71	المطلب الأول : مفهوم النظام و عوائقه.
74	المطلب الثاني : تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر
76	المطلب الثالث : دراسة أثر الإصلاح الاقتصادي على فعالية النظام الضريبي الجزائري
82	المبحث الثاني : تقييم مردودية النظام الضريبي بعد الإصلاحات
82	المطلب الأول : تقييم مردودية النظام الضريبي من حيث الوعاء
82	الفرع الأول : الفترة من سنة 2004 إلى سنة 2007.
83	الفرع الثاني : الفترة من سنة 2008 إلى سنة 2011
85	الفرع الثالث : تقييم عام للنظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاح
86	الفرع الرابع : إيجابيات و سلبيات النظام الضريبي الجزائري
87	المطلب الثاني : تقييم مردودية النظام الضريبي من حيث التحصيل
90	المطلب الثالث : تقييم النظام الضريبي من حيث مستوى الضغط الضريبي
96	خلاصة الفصل
98	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع





## قائمة الأشكال والجداول

### 1. الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
78	تطور الجباية العادية و الجباية البترولية في الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2004-2010.	الشكل رقم (1.3)

### 2. الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
06	تطور الميزان التجاري للجزائر للفترة : 1994-2001	الجدول رقم (1.1)
08	وضعية ميزان المدفوعات للفترة 2000 - 2006	الجدول رقم (2.1)
09	تطور إجمالي المديونية في الجزائر خلال الفترة 1984 - 1989	الجدول رقم (3.1)
11	تطورات رصيد الميزانية في الجزائر خلال 1984 - 1989	الجدول رقم (4.1)
12	تطور الرصيد الإجمالي للخبزينة (مليار دينار)	الجدول رقم (5.1)
16	محتويات ميزانية الدولة 2005-2009 تكميلية	الجدول رقم (6-1)
33	بعض المؤشرات الكلية في الجزائر خلال الفترة ( 2000 - 2014)	الجدول رقم ( 7 - 1)
45	الإصلاحات الجبائية المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي	الجدول رقم (1.2)
50	معدل الضريبة على الأرباح للشركات في بعض الدول لسنة 1988.	الجدول رقم (2.2)
59	السلم الضريبي للدخل الإجمالي	الجدول رقم (3.2)
67	تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة في الجزائر	الجدول رقم (4.2)
78	تطور الجباية العادية و الجباية البترولية	الجدول رقم (1.3)
80	تطور نسبة الإيرادات الضريبية 2000/2007	الجدول رقم (2.3)
81	تطور عدد الخاضعين للضريبة 2002/2007	الجدول رقم ( 3.3)
82	تطور حصيلة و عدد الخاضعين للرسم على القيمة المضافة في الجزائر	الجدول رقم 3-4
83	ANDI - ANSE	الجدول رقم (5.3)



## قائمة الأشكال والجداول

84	كلفة الإعفاءات الضريبية لنسبة من الضرائب العادية و الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر 2009/2005.	الجدول رقم (3-6)
90	نسبة تغطية النفقات العامة خلال الفترة 2011-2004	الجدول رقم 3-7
92	تطور حصيلة النظام الضريبي في مجموع موارد الميزانية العامة خلال الفترة 2011-2004	الجدول رقم 3-8
95	تطور الضغط الإجمالي في الجزائر للفترة (1992-2009)	الجدول رقم 3-9
97	تطور الضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر للفترة 2011-1992.	الجدول رقم 3-10

لقد شرعت الجزائر في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية كنتيجة للضغوط المالية التي واجهتها متأثرة بالأوضاع الاقتصادية الخارجية و الوطنية . و تدخل الهيئات المالية الدولية كطرف فاعل في رسم السياسات الاقتصادية الوطنية ، وكان الهدف من إصلاح النظام الضريبي الجزائري و المدرج في إطار التحولات الاقتصادية الدولية والوطنية ، و لا سيما مع زوال نظام الثنائية القطبية و بروز النظام الرأسمالي كنموذج اقتصادي يحتذى به في سبيل تحقيق الرفاهية والتنمية الاقتصادية ، وكذا زيادة التوجه العالمي صوب إصلاح الأنظمة الضريبية بالتركيز أساسا على توسيع الأوعية و ترشيد معدلات الضريبة ، و تبسيط النظام الضريبي وإجراءاته الإدارية هو إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية وزيادة فعالية الضريبة كأداة لتوجيه الاقتصاد ، و تشجيع الاستثمار و تقليل الفوارق الاجتماعية و تصحيح الاختلالات التي ميزت الاقتصاد الوطني خاصة مع تدهور أسعار المحروقات في الأسواق الدولية سنة 1986، و التي انعكست بتقلص إيرادات الميزانية مقارنة بالنفقات مما تسبب في عجز الميزانية و بالتالي شرعت الجزائر في جملة من الإصلاحات من بينها الإصلاح الضريبي للتخلص من التبعية للمحروقات و تفادي السقوط في أوضاع مالية مماثلة (حرجة) .

ومن هنا تبرز الإشكالية و التي يتم صياغتها على الشكل التالي :

ما مدى فعالية الإصلاحات الضريبية في الجزائر ؟

و للامام بجوانب الاشكالية المطروحة ارتائنا طرح بعض الاشئلة الفرعية كمايلي :

- 1) هل الإصلاحات الضريبية المتخذة ساهمت في التخفيف من حدة التهرب الضريبي؟
- 2) لماذا لم تحل الجباية العادية محل الجباية البترولية؟
- 3) اين تكمن فعالية النظام الضريبي الجزائري؟

فرضيات البحث :

تتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي :

1. لم تتمكن الإصلاحات الضريبية المتخذة في سنة 1992 على التخفيف من حدة التهرب الضريبي.
2. يعتبر النظام الضريبي الجزائري غير فعالا نظرا لهيمنة الجباية البترولية على إيرادات الميزانية العامة للدولة.



3. يعتبر الإصلاح الضريبي في الجزائر انعكاسا للمتغيرات الاقتصادية الدولية و الوطنية الحاصلة في العالم مع نهاية الثمانينات القرن العشرين، و هو يرمي إلى تبسيط الإجراءات و تخفيف العبء الضريبي على المكلفين .

#### أهمية البحث:

1. تكمن أهمية البحث في كون أن الضريبة تشكل أداة هامة تستعملها الدولة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من خلال حث بعض المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية.
2. يتوقف نجاح الإصلاح الضريبي على مدى توفر إدارة ضريبة فعالة قادرة على الاطلاع بالمهام الموكلة إليها و تنفيذها على ارض الواقع، باعتبارها الجهاز المكلف بتطبيق التشريع الضريبي و التحقق من سلامته حماية لحقوق الدولة من جهة و حقوق المكلفين من جهة أخرى، بغية تجسيد مبدأ العدالة الضريبية وكذا توفر البيئة الضريبية الملائمة في المجتمع.
3. التحولات الاقتصادية العالمية و الوطنية و انعكاساتها على النظام الضريبي الجزائري خاصة في ظل انتهاز نظام اقتصاد السوق ، وما يتطلبه هذا الأخير من إصلاحات ضريبية لمواكبة التحولات الحاصلة.
4. مكانة إصلاح إدارة الضرائب و دورها في إحداث التغيرات اللازمة في أنظمة الإدارة المالية لتحسين الهياكل التنظيمية و تعميم الأساليب و الإجراءات التي تهدف إلى زيادة فعالية إدارة الضرائب.

#### أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. الإجابة على الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية المرفقة لها.
2. تبيان دواعي و أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر.
3. تقييم فعالية النظام الضريبي في ظل الإصلاح.
4. إبراز أهمية الإصلاح الضريبي في الجزائر.
5. تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر.

#### تحديد إطار البحث:

1-الحدود المكانية: الجزائر.



## 2-الحدود الزمنية: فترة الدراسة امتدت من سنة 1992 إلى غاية سنة 2014.

### مبررات و دوافع اختيار موضوع البحث:

يمكن تلخيص مبررات اختيار الموضوع بالعناصر التالية:

إن موضوع الضريبة من أهم الموضوعات التي تشغل بال الحكومات و الدول نظرا لما لها من تأثير على أوضاع الشعوب السياسية،الاقتصادية و الاجتماعية،ذلك لان الضريبة تربط الفرد بحكومته و بباقي أفراد المجتمع،و في نفس الوقت فهي تشكل أداة فعالة لتحقيق الأهداف العامة للدولة في مجال الاقتصادي و المالي و الاجتماعي. اعتبار الموضوع من مواضيع الساعة .

### المناهج و الأدوات المستخدمة في البحث:

للإجابة على إشكالية البحث و اختبار الفرضيات ، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حسب الحاجة ، أما أدوات الدراسة المستخدمة في هذا البحث هي:

- التقارير الرسمية ذات الصلة الصادرة عن الهيئات العمومية الرسمية او الهيئات الدولية.
- الإحصاءات المتعلقة بالوقائع الاقتصادي و الضريبي في الجزائر على مدى فترات زمنية .
- الكتب والدراسات(أطروحات الدكتوراه، رسائل ماجستير،مجلات العلمية) القوانين و التشريعات المتعلقة بالجانب الضريبي .

### خطة البحث:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث تم تقسيم البحث إلى ثلاث 03 فصول كما يلي :

يتناول الفصل الأول الإصلاحات الاقتصادية ،في حين يتضمن الفصل الثاني الإصلاحات الضريبية في الجزائر،بينما يتناول الفصل الثالث تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر.

## صعوبة البحث :

عند إعدادنا لهذا البحث واجهنا صعوبة في إيجاد المعطيات الإحصائية و تحليلها.

و ختاماً أمني أن يكون هذا العمل المتواضع مساهمة ولو بسيطة في إثراء المكتبة بمثل هذه المواضيع ، راجين من المولى سبحانه و تعالى ان يوفقنا و يلهمنا الرشد و الصواب، و الله المستعان.

## تمهيد :

تبنت من الدول النامية من حين إلى آخر ، برامج لمواجهة الاختلالات التي تعرفها أو لدعم التحولات التي تقوم بها و تكون هذه البرامج ذاتية و أحيانا أخرى موصى بها من قبل يعفى الملمات الدولية خاصة الصندوق النقد الدولي و البنك العالمي .

إن السياسة الإصلاحية التي سعت في تحقيقها الجزائر من أجل إرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية ، ولقد شملت هذه الإصلاحات جميع القطاعات الاقتصادية ، فعدم الاكتفاء بالإصلاحات في السياسة المالية وتعديها إلى السياسة النقدية و القطاعات الإنتاجية بهدف خلق مناخ اقتصادي يساعد على المضي قدما في التنمية المتكاملة . لقد حقق الاقتصاد الكلي الجزائري أداء قويا في العشر سنوات الماضية ، فمع اقتران أسعار النفط المرتفعة نسبيا بالسياسات الإصلاحية الكلية و السياسة المالية التوسعية و المتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي تمكنت الجزائر من تحقيق النمو قوي و تضخم محدود و تخفيض الحاد في الدين العام الخارجي واستطاعت أيضا تحويل قدر كبير من الاحتياطات الخارجية و موارد الموازنة إلى صندوق مخصص لضبط إيرادات النفط ، مما ساعد في حماية البلاد و خلق نوع من الثقة في الاقتصاد في حالة انخفاض أسعار المحروقات الدولية ، و مع ذلك لا تزال هناك تحديات باقية ، فالآثار السلبية لإصلاحات و شروط المؤسسات الدولية لا تزال مطروحة و أهمها البطالة التي لا تزال مرتفعة و خاصة بين الشباب ، عجز الموازنة و ذلك رغم الإصلاحات المنجزة و الجهود الكبيرة لإعادة التوازنات الكلية في الاقتصاد . وهذا ما سيتم توضيحه.

## المبحث الأول : دوافع و أسباب الإصلاحات

لجأت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى القيام بإصلاحات اقتصادية نتيجة الاختلالات الاقتصادية الداخلية و الخارجية التي عانت منها في ثمانينات القرن الماضي ، و التي كانت من أبرزها انخفاض أسعار البترول، عجز في الميزان المدفوعات و عجز الميزانية العامة.

## المطلب الأول : انخفاض أسعار البترول و آثاره

لقد شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينيات إلى غاية 2014 و تتمثل أهم المحطات التاريخية فيما يلي<sup>1</sup>:

1. الأزمة النفطية عام 1986 : انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية سنة 1986 ، حيث انخفض الصادرات من 13 مليار دولار نسبة 1985 إلى 7 مليار دولار سنة 1986 ، أظهرت الأزمة البترولية لسنة 1986 الهشاشة المالية للاقتصاد الجزائري المعتمد شبه كلياً على الربع البترولي.
2. الأزمة النفطية عام 2004 : تميزت هذه السنة ارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل (و هو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987)، و قد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط.
3. الأزمة النفطية عام 2008 : سجلت أسعار البترول مستويات قياسية منذ سنة 2004 حيث بلغت 98 دولار للبرميل سنة 2008 ، لكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثراً واضحاً على سوق النفط فقد تجاوز سعر النفط الجزائري ليلعب 61 دولار للبرميل سنة 2009 ، ثم ارتفع مجدداً ليصل إلى 80 دولار مما شجع الجزائر على زيادة الاعتماد على العوائد النفطية في تنشيط الاقتصاد الوطني.
4. الأزمة النفطية عام 2014 : عرفت أسواق النفط العالمية تهقراً في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات ، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي في هذه المادة الحيوية ، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) .

<sup>1</sup> مريم شطبي محمود ، أزمة أسواق الطاقة ، تداعياتها على الاقتصاد الجزائري ، مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة ، يوم 14 ماي 2015 ، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ، ص 04.

## الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط :

تطراً لتبعية الاقتصاد الوطني إلى قطاع النفط تبقى الجزائر أكبر دولة متضررة من تقلبات أسعار النفط و انعكاساته على اقتصاد الجزائري ، فقد خلق انخفاض أسعار البترول آثارا بارزة على الجانب الاقتصادي في الجزائر و يمكن معرفة ذلك من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية التي تتمثل أهمها فيما يلي<sup>1</sup> :

- وصل عجز الميزان التجاري إلى ما قيمته 1.025 مليار دولار ، و يعزى ذلك و في جزء كبير منه للتدهور الكبير لإيرادات الصادرات السلعية بقيمة 1.751 مليار دولار مقارنة بنسبة 1993 ليسجل معدل التغطية نسبة 89.05% و نجد تدهور الصادرات تفسيره في الانخفاض المسجل في قطاع المحروقات بالإضافة إلى انخفاض سعر البترول من 17.8 إلى 16.31 دولار للبرميل مابين سنتي : 1993 و 1994 على التوالي ، كما ساهمت زيادة الواردات المسجلة في تدهور الميزان التجاري حيث انتقلت من 8.788 إلى 9.365 مليار دولار بين سنتي 1993 و 1994 ، و من ثم يظهر عدم استجابة الواردات للتخفيض الذي مس العملة نظرا لطبيعتها ، و الأمر نفسه ينطبق على الصادرات التي تسيطر عليها المحروقات.
- تقلص العجز الكلي للميزانية العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي إلى 4.4% مقابل 5.7% مقدرة في برنامج الحكومة ، كذلك انتقل عجز الخزينة من 8.7% من الناتج الداخلي الخام عام 1993 إلى 4.4% عام 1994 .
- نمو الكتلة النقدية نسبة 15.7% حيث كان مقدرا 14% ، كما انخفض مؤشر السيولة من 53.8 % عام 1993 إلى 49.1% عام 1994 ، بالإضافة إلى تمكن الحكومة من تقليص مديونيتها تجاه الجهاز المصرفي بحوالي 53.5 مليار دج نتيجة تحسن أوضاع الميزانية ، مما يدل على بداية الاستقرار النقدي.
- إعادة جدولة الديون الخارجية مما كان له أثر إيجابي على الاقتصاد عموما و على حصيلة الإيرادات و الصادرات من السلع و الخدمات خصوصا ، حيث سجلت نسبة خدمة المديونية التي تلك الحصيلة نسبة 47.1% بعد إعادة الجدولة (93.2% قبلها) ، هذا ما يسمح بتمويل أفضل للاقتصاد ، و

<sup>1</sup> بوخرص عبد الحفيظ ، مستقبل الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة المالية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، 2016/2017 ، ص 210.

خصوصا لحصول الجزائر على موارد من إعادة الجدولة بما يعادل 4.4 مليار دولار ، الشيء الذي يمكن من تمويل أفضل للعجز المسجل في ميزان المدفوعات و البالغ 4.38 مليار دولار ، غير أ قيمة المديونية الخارجية و التي بلغت 29.486 مليار دولار ، أي ما يمثل 70% من الناتج الداخلي الإجمالي لا تزال تشكل عبئا ثقيلا على الاقتصاد.

### الجدول رقم (1.1) تطور الميزان التجاري للجزائر للفترة : 2001-1994

الوحدة مليار دولار أمريكي

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	
19.090	12.300	3.360	1.510	5.690	4.08	-0.152	0.2	ميزان المدفوعات
19.09	21.650	12.320	13.820	13.820	13.174	10.248	8.899	الصادرات
-9.48	-9.35	-8.96	-8.63	-8.13	-9.09	-10.4	-91.58	الواردات

المصدر : بظاهر علي ، سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي ، ص 205.

سجل الناتج الداخلي الخام معدلات مرتفعة عدا سنة 1997 ، ففي عام 1995 سجل الناتج معدل 3.8% بعدما كان -0.4% في العام السابق و يعود هذا للتحسن المسجل في قطاعي الفلاحة و المحروقات غير أن النمو مسجل في الناتج عاود الانخفاض عام 1997 مسجلا نسبة 1.1 جراء التدهور المسجل في القطاع الزراعي و انخفاض النمو في قطاع البناء و الأشغال العمومية إلى جانب مواصلة النتائج السلبية في القطاع الصناعي.

الارتفاع المزدوج من ناحية الكميات المنتجة و أسعار المحروقات ، فمن ناحية الكمية المصدرة تجاوزت 800 ألف برميل يوميا في نهاية التسعينات بعدما كانت لا تتجاوز 767 ألف برميلا سنة 1995 ، أما من ناحية الأسعار فقد عرفت انتعاشا واضحا خلال سنتي 1996 و 1997 حيث بلغ السعر المتوسط للبرميل 21.7 و 19.8 دولار رغم التراجع النسبي خلال السنتين اللاحقتين.

## المطلب الثاني : عجز في الميزان المدفوعات.

تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير ، حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90% من صادراتها ، و بالتالي تخلق خصائص العرض و الطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز ، مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية أكبر مما لو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات<sup>1</sup>.

لا تقف خطورة تقلبات أسعار الصادرات على ظهور العجز في ميزان المدفوعات فحسب بل يمتد ذلك إلى عدة متغيرات اقتصادية هامة كمستوى الدخل ، و مستوى التشغيل و الاستهلاك و الادخار و الاستثمار وعلى حصيللة الضرائب ناهيك عن تأثير ذلك عن طاقة الدولة على الاستيراد. إذا يتوقف قدرة الدولة على الاستيراد في المدى الطويل على قدرتها على التصدير ، كما يؤثر تذبذب حصيللة الصادرات على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا ، حيث ينتقل هذا الأثر من خلال أثر تذبذب حصيللة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة ، و ذلك باعتبار أن تيارات دخول و خروج رؤوس الأموال و عوائدها تؤثر على ميزان المدفوعات ، فلما يفوق تيار خروج الأموال للاستثمار في الخارج في فترة ما ، تيار دخول عوائد الاستثمار بالخارج تؤدي إلى زيادة حصيللة الصادرات إلى زيادة الواردات ، و ذلك استجابة للضرورة التنموية و لإشباع حاجيات الاستهلاك المتزايد ، و يتم هذا عن طريق زيادة الدخل الوطني الناتج عن تزايد حصيللة الصادرات ، وبما أن الواردات دالة تابعة للدخل فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الواردات ، أما الانخفاض في حصيللة الصادرات الناتج عن تدهور الأسعار الدولية فيؤدي إلى انخفاض أقل من انخفاض حصيللة الصادرات الناتج انخفاض في حجم الصادرات و هذا راجع المفاجئ إلى ارتفاع الميل الحدي للاستيراد ، و هكذا فإن انخفاض حصيللة الصادرات تؤدي إلى العجز في ميزان المدفوعات<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> جميلة الجوزي ، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي لانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، جامعة الجزائر ، ص 229.

<sup>2</sup> رمزي زكي ، أزمة الديون الخارجية ، رؤية من العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1978 ، ص 81-82.

## الجدول رقم (2.1) وضعية ميزان المدفوعات للفترة 2000 – 2006

الوحدة مليار دولار أمريكي

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
28.95	21.72	11.12	8.84	4.37	7.06	8.93	رصيد العمليات الجارية
26.47	26.81	14.72	11.14	6.7	9.61	12.3	الميزان التجاري
54.47	46.38	32.22	24.47	18.71	19.09	21.65	الصادرات
53.61	45.59	31.55	23.99	18.11	18.53	21.06	المحروقات
-20.68	-19.57	-17.95	-13.32	-12.01	-9.48	-9.36	الواردات
-0.76	1.99	2.46	1.75	1.07	0.67	0.79	دفع الفوائد
-11.22	-4.78	-1.87	-1.37	-0.71	-0.87	-1.36	رصيد حساب رأس المال
0.98	1.41	2.12	1.65	1.6	0.91	0.8	السحب
-12.87	-4.38	-4.35	-3.03	-2.92	-2.9	-2.76	الاهتلاك
57.73	16.94	9.25	7.47	3.66	6.19	7.57	الرصيد الإجمالي
64.29	53.39	37.73	28.90	24.93	24.35	28.23	أسعار النفط

المصدر : فزاري فريدة ، أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري ، دراسة قياسية اقتصادية (1970-

2006) ، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة سعد دحلب البليدة - العدد 04 (ديسمبر 2010) ، ص 58.

و يمكننا إرجاع عجز ميزان المدفوعات إلى الأسباب التالية<sup>1</sup> :

- انخفاض عوائد الصادرات خارج المحروقات.
- النزعة الحمائية لصادرات الدول النامية و منها الجزائر.
- تدهور شروط التبادل التجاري في غير صالح الجزائر نتيجة انخفاض الصادرات و ارتفاع الواردات.
- انخفاض قيمة الدولار ضاعف من تكلفة الواردات.
- تقلبات أسعار البترول و ما خلفه من آثار على مستويات الاحتياطي من العملة الصعبة ، خاصة

خلال النصف الثاني للثمانينات.

<sup>1</sup> بوخرص عبد الحفيظ ، مرجع سابق ، ، ص 199.

• تشهد حجم الديون الخارجية ارتفاع ملحوظا خلال ثمانينيات القرن الماضي و خاصة منذ سنة 1986 ، حيث بلغ حجم الديون الخارجية 22.7 مليار دولار ، ليرتفع نهاية 1989 إلى 26 مليار دولار ، كما سجلت نسبة خدمة الديون إلى الصادرات نسبة عالية ، حيث بلغت 72.4 % سنة 1989 بعد أن كانت 59.8 % سنة 1986 ، حيث انخفضت مداخيل الصادرات من 13 مليار دولار سنة 1985 إلى 9.53 دولار سنة 1989 ، و بلغت المديونية الخارجية مستويات خطيرة حيث وصلت نسبتها إلى الناتج المحلي 41.86 % سنة 1989 ، كما أدى ارتفاع المديونية الخارجية و انخفاض عائدات الصادرات إلى تدني احتياطي الصرف ، حيث وصل إلى 859.8 مليون دولار نهاية 1989 ، و هذا يعد أن كان احتياطي الصرف يقدر ب 3.7 مليار دولار نسبة 1980 .

### الجدول رقم (3.1) تطور إجمالي المديونية في الجزائر خلال الفترة 1984 – 1989 .

السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الدين الخارجي مليار دولار	16	18.4	22.7	24.7	25	26
الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي %	26.2	28.4	34.5	36.9	36.5	41.6
خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات %	37.4	36.1	59.8	55.8	80.9	72.4

المصدر : بوخرص عبد الحفيظ ، مستقبل الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة المالية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، 2016/2017 ، ص 200 .

تتجلى أبعاد الأزمة المديونية من خلال رصد بعض من الآثار السلبية المهمة التي تمخضت عن النمو الانفجاري للديون المستحقة ، و ما واكب ذلك من تضخم المبالغ المخصصة لخدمة أعبائها<sup>1</sup> .

إن أضعاف الطاقة الذاتية على الاستيراد بسبب تخصص مبالغ ضخمة لسداد أعباء الديون ، قد دفع بعدد من الدول المدينة إلى استنزاف الجزء الأكبر من احتياطياتها من الذهب و العملات الأجنبية مما جعلها

<sup>1</sup> سميرة إبراهيم أيوب ، صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الاقتصادي ، سينا للنشر القاهرة ، مصر ، 2000 ، ص 61 .

تتعرض لأخطار وخيمة و ذلك على اعتبار أن هذه الاحتياطات تعد بمثابة صمام أمن تلجأ إليه الدولة في ظروف الطوارئ مثل عجز طارئ و مؤقت في ميزان المدفوعات.

تدهور الجدارة الائتمانية لعدد من الدول المدنية في سداد الديون المستحقة عليها الأمر الذي دفع الدائنين للتحوط و التشدد في شروط الإقراض الجديدة و بالتالي المزيد من الأعباء المقترنة بذلك.

إن قدرة الدولة المدنية على تمويل واردتها ذاتيا ، أي من حصيلة صادراتها قد أخذت في التدهور على نحو سريع ، حيث أصبحت أعباء خدمة الديون تستنزف نسبة مهمة من إجمالي صادرات السلع و الخدمات خاصة في ظل ارتفاع معدلات خدمة أعباء الديون إلى إجمالي الحصيلة الصادرات للوفاء بأقساط تلك الديون و فوائدها في بعض الدول عالية المديونية مثل : البرازيل ، المكسيك ، الأرجنتين و فنزويلا.

المطالبة بإعادة جدولة الديون الخارجية من جانب الدول المدنية خاصة في ظل تعقد شروط الاقتراض الجديدة ، و زيادة الاختلالات الاقتصادية الداخلية ، و كذلك استمرار تفاقم العجز في ميزان المدفوعات ، و لا يخفى ما ينجم من إعادة الجدولة من إضافة أعباء مالية جديدة على كاهل الدولة النامية من ناحية ، و إذعانها لقبول شروط صندوق النقد الدولي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بأسلوب اضطراري من ناحية السوق.

### المطلب الثالث : عجز في الميزانية العامة

تمثل سياسة الإصلاح المالي أحد المحاور الرئيسية ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي ، حيث تستهدف السيطرة على عجز الميزانية العامة للدولة و الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري ، و الذي كان يمول هيئة أساسية عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي ، كما يجاوز المدخرات المحلية و كذلك الاقتراض من الخارج مما أدى إلى تزايد المديونية الخارجية و ارتفاع معدلات خدمة الدين الخارجي ، و كما انعكس على زيادة حدة التضخم ، و زيادة أعباء الدين الداخلي و الخارجي ، و من ثم انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية.

أخذت الدولة مجموعة من الإجراءات الفعالة لزيادة الإيرادات العامة و ترشيد الإنفاق العام مع الأخذ في الاعتبار أن العلاج الحقيقي لعجز الميزانية يكمن في زيادة الإنتاج و رفع الإنتاجية و زيادة النشاط الاقتصادي والإنتاج الوطني<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> بظاهر علي ، سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الأول ، ص 191.

أخذ عجز الميزانية العامة منحى تصاعديا منذ منتصف الثمانينات حيث بلغ العجز أعلى نسبة له سنة 1988 بـ 20.7% كما يوضحه الجدول رقم 4 و يرجع هذا العجز إلى ارتفاع النفقات من جهة وانخفاض الإيرادات (خاصة الجباية البترولية) من جهة أخرى.

الجدول رقم (4.1) : تطورات رصيد الميزانية في الجزائر خلال 1984 – 1989

السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989
رصيد الميزانية العامة %	8.7 <sup>+</sup>	6.2 <sup>+</sup>	12.9 <sup>-</sup>	10.8 <sup>-</sup>	20.7 <sup>-</sup>	8.1 <sup>-</sup>

المصدر : قانة زكي ، الإصلاح الاقتصادي و تحديات التنمية المستدامة في الجزائر للفترة 1989-2010 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2012 ، ص 50.

أما في إطار تطور النفقات العمومية فيلاحظ ما يلي<sup>1</sup> :

انخفاض نفقات التسيير خلال فترة الإصلاح الهيكلي حيث انتقلت النفقات من 33.6 % من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1993 إلى 31.5 % من الناتج الداخلي سنة 1998 ، و على أخذنا بعين الاعتبار تخفيض العملة الوطنية و تأثيرها على الأسعار فإن الانخفاض الفعلي لنفقات التسيير العمومية بقدر ب 10.5% خلال الفترة الممتدة بين 1993-1998 و من النفقات التي تم تقليصها رواتب عمال الوظيف العمومي التي أصبحت تمثل 40% من ميزانية التسيير في سنة 1998 بعدما كانت تمثل 42% من الميزانية خلال سنة 1993 ، بحيث تم تخفيض التعيينات الجديدة في الوظائف الحكومية كذلك ثم تخفيض نفقات التحويلات الجارية فبعدها كان تمثل 39% من ميزانية التسيير خلال سنة 1993 ، أصبحت بعد ذلك تمثل 30% من الميزانية خلال سنة 1998 ، حيث قامت الحكومة بتخفيض الدعم تدريجيا على كثر من السلع مثل القمح ، الفريضة ، الزيت ، السكر ... الخ.

أما بخصوص نفقات التجهيز فقد انتقلت من مبلغ 101.60 مليار دينار جزائري في سنة 1993 إلى مبلغ 211.9 مليار دينار جزائري في سنة 1998 ، لكن بقيمة فقد انخفضت نفقات التجهيز حيث كانت تمثل 26% من ميزانية الدولة و 8.7% من الناتج الداخلي الإجمالي الناتج الداخلي في سنة 1998.

<sup>1</sup> بظاهر علي ، المرجع السابق، ص 193.

و إذا أخذنا بعين الاعتبار تخفيض الدينار الجزائري و تأثيره على الأسعار فإن الانخفاض الحقيقي لنفقات التجهيز يقدر ب 16 % مقابل 10.5 % لنفقات التسيير في سنة 1998.

يعتبر عجز الميزانية من العناصر الرئيسية في برنامج التثبيت المتبع من طرف الدولة و قد تم تخفيض العجز في الميزانية من عجز يقدر 100.6 مليار دينار جزائري في سنة 1993 إلى فائض قدره 66.2 مليار دينار في سنة 1997 بمعنى آخر تحول عجز الميزانية و المقدر ب 8.7 % من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 1993 إلى فائض في الميزانية قدره 2.4 % من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 1997 ، كما يشير ذلك في الجدول التالي :

الجدول رقم (5.1) : تطور الرصيد الإجمالي للخبزينة (مليار دينار) :

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الرصيد الإجمالي للخبزينة	-100.6	-56.4	28.4	74.9	66.2	-108.1	-16.5	398.8	171

المصدر : بظاهر علي ، سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الأول ، ص 194.

يلاحظ من الجدول عودة العجز للميزانية خلال سنة 1998 بسبب التدهور الكبير في أسعار ، حيث انخفض سعر البرميل من 19.47 دولار أمريكي سنة 1997 إلى 12.95 دولار أمريكي سنة 1998 ، حيث انخفضت إيرادات الجباية البترولية بمعدل 28 % مما أحدث عجزا جديدا في الميزانية العمومية قدره 108.1 مليار دينار جزائري سنة 1998 أي حوالي 4 % من الناتج الخام الإجمالي.

المبحث الثاني : الهيئات المالية الدولية و ضرورة الإصلاح الاقتصادي

المطلب الأول : دور الصندوق و البنك الدوليين في برامج الإصلاح

أ- دور الصندوق النقد الدولي :

بدأ دور الصندوق يتعاظم في توجيه الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينات خاصة بعد خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989 الذي تعهد فيه حكومة الجزائر على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق فأكدت على المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا ، و خلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية و الربحية و الاعتماد الكبير على ميكانيزم

الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف ، كما أكدت رسالة الحكومة بأن العنصر الأساسي في الإصلاح الاقتصادي هو توسيع دور القطاع الخاص<sup>1</sup>.

### ب- دور البنك العالمي :

لقد تخصص البنك العالمي في قضايا التنمية الذي كان فيه اهتمام صندوق النقد منصبا على قضايا الاستقرار ، و لقد اتجه البنك إلى الاهتمام ببرنامج التكييف الهيكلي نتيجة انفجار أزمة المديونية مدعما بذلك برنامج التثبيت التي يقدمها الصندوق ، و هذا ما أدى بالهيئتين بالتعاون و تتمثل شرطية البنك العالمي في التزام الدولة المعنية بتشكيلة واسعة من السياسات الهادفة إلى ترشيد استخدام الموارد المتاحة و توسيع الطاقة الإنتاجية و تحرير التجارة الخارجية<sup>2</sup>.

و قد تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكييف و الاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989 و الاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر في نفس السنة و على ضوء ذلك تدعم طرح الصندوق في إعادة تكييف الاقتصاد الجزائري فكانت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية و المدفوعات بإلغاء التخصص المركزي للنقد الأجنبي و إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض و الطلب في تحديد أسعار الفائدة و أسعار الصرف ، و ثم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها .

### المطلب الثاني : أهداف الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال الإصلاحات الهادفة إلى إحداث تغييرات في منهج الدولة السياسية و أدائها الاقتصادي ، و قد كان ذلك مرتبطا بالارث الثقيل الذي تركته فرنسا ، و كانت تثار في خصم ذلك إشكالات تتعلق بتحديد الأولويات و الأهداف و مدى تحقق الإجماع حولها ، و كان الهدف الأساسي للسلطات الجزائرية بعد الاستقلال يتمثل في تدعيم الاستقلال السياسي و الابتعاد عن التبعية الاقتصادية لفرنسا ، مما أدى إلى تعبئة مختلف مقدرات الاقتصاد لإقامة جهاز إنتاجي قوي مملوك للدولة و تبنى الخيار الموجه للتنمية الاقتصادية باعتماد مجموعة من المخططات التنموية.

<sup>1</sup> بظاهر علي ، مرجع سابق ، ص 181.

<sup>2</sup> صالح صالح ، ماذا تعرف عن الصندوق النقد الدولي ، مجلة دراسات اقتصادية مذكرة البحوث و الدراسات الإنسانية ، العدد الأول.

و قد ساهمت الإيرادات المتأتية من البترول منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين في زيادة طموح الدولة في تحقيق قفزة نوعية بتخصيصها لمعدلات استثمار تجاوزت 45 % خلال الفترة 1968-1980<sup>1</sup> ، إلا أن تراجع أسعار النفط منذ منتصف الثمانينات جعل خيار المحافظة على القطاع العام أمرا صعبا لعدم قدرة الخزينة العمومية على الاستمرار في تمويل مؤسسات مفلسة ، على هذا الأساس يمكن إنجاز أهم الأهداف لإصلاحات الاقتصادية في النقاط التالية<sup>2</sup> :

- تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي، بحيث تكون الزيادة في معدلات النمو أكبر من الزيادة في معدل نمو السكاني ليرتفع معدل الدخل السنوي للفرد؛
- علاج التشوهات الموجودة في الاقتصاد الوطني ، و تقليل عجز الموازنة العامة ، و فجوة الموارد يهدف إعادة التوازن الداخلي و الخارجي؛
- الكفاءة في استخدام موارد الصندوق و حسن الأداء الاقتصادي ، و بالتالي زيادة قدرة البلد المستفيد على سداد مديونيته الخارجية.

في ضوء هذه الأهداف صيغت برامج الإصلاح الاقتصادي كنموذج يفرض أسلوب النمو الرأسمالي وتعديل الهياكل الاقتصادية في الدول النامية ، بما يسهل السيطرة على متخذي القرار الاقتصادي ، و يعزز التكامل و التبعية في ظل نظام اقتصادي و تجاري عالمي تحكمه علاقات تبادل غير متكافئة تتضمن انفتاح موسع من جانب الدول النامية و هيمنة شديدة من جانب الدول المتقدمة<sup>3</sup>.

و يلاحظ أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بنسبة كبيرة على الإيرادات المتأتية من عائدات البترول ، لذلك فهو رهن تقلبات أسعار هذه المادة ، فارتفاع عائدات البترول في ميزانية الدولة يحفزها على تحقيق قفزة نوعية لتحقيق التنمية ، أما انخفاض هذه العائدات فإنه يسبب صعوبة في عملية تمويل التنمية و انطلاقا من هذا ترتبط

<sup>1</sup> قري عبد المجيد ، إمكانية تطبيق مبادئ منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية بخصوص حوكمة الشركات في البلاد العربية ، الجزائر نموذجاً ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 2005 ، ص 75.

<sup>2</sup> جزيرة معيزي ، الإصلاحات و انعكاسات على اقتصاد الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2010 ، التواصل في الاقتصاد و الإدارة و القانون ، العدد 38 جوان 2014 ، ص 70.

<sup>3</sup> جزيرة معيزي ، مرجع سابق ، ص 71.

علمية الإصلاحات ارتباطا مباشرا بنسبة عائدات الدولة من البترول ، و لهذا فإن عملية الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ستبقى رهن عائدات البترول<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث : مضمون الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

إن سياسة المادة الهيكلية التي عرفتتها المؤسسات الاقتصادية العامة منذ 1981 لم تحقق النتائج المرجوة منها ، مما فسح المجال لظهور إصلاح مكمل و هو ما يعرف باستقلالية المؤسسة التي تعد حلقة من حلقة الإصلاح من خلال إعادة الهيكلة و استقلالية المؤسسة الاقتصادية<sup>2</sup>.

**أولا : إعادة الهيكلة :** يمكن تعريفها على أنها عملية تغيير مدروسة للعلاقات الرسمية بين المكونات التنظيمية ، و يقصد بذلك مجموعة الإستراتيجيات و الخطط و البرامج و السياسات التي تضعها الإدارة لتخفيض التكاليف و تحسين كفاءة الأداء ، و اعتبار تخفيض العمالة و إدارة العمالة الفائضة أحد مراحل تحقيق هذه الأهداف و في الواقع الأمر إعادة الهيكلة ليست مفهوما مجردا و لكن إستراتيجية تهدف إلى الرفع من الفعالية و الكفاءة للمؤسسات الاقتصادية من خلال النقاط التالية :

- تخليص الدولة من الثقل المالي المتسبب في الخسائر الدائمة التي يحققها القطاع العام خاصة مع سوء الإدارة و الفساد المالي.

- إعادة التوازن للقطاعات القادرة على الإستقرارية لتخفيض البطالة المتزايدة و أما عن أسباب إنتاجها فيعود إلى غياب إستراتيجيات واضحة المعالم للمؤسسات الاقتصادية إضافة إلى ارتفاع النفقات الإمكانيات التي لم يجد نفعاً في تحقيق الجدوى الاقتصادية.

<sup>1</sup> عمار ميلودي ، أثر الإصلاحات الاقتصادية على فعالية النظام الضريبي في الجزائر ، خلال الفترة 1992 - 2010 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، جامعة باتنة ، 2014/2013 ، ص 22.

<sup>2</sup> المرجع نفسه ، ص 22 - 23.

## الجدول رقم (1-6): محتويات ميزانية الدولة 2005-2009 تكميلية

الوحدة : مليار دينار جزائري

المكونات	السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
إيرادات الميزانية		1719.8	1835.5	1900.3	1924.0	2763.0
النفقات		2105.1	2543.4	3134.4	4322.9	4482.2
تسيير		1232.6	1452.0	1662.8	2018.0	2363.0
تجهيز		873.5	109.4	1480.6	2304.9	2519.0
رصيد الميزانية		-385.3	-707.9	-1234.1	-2398.9	-2119.2
الناتج المحلي الإجمالي		-5.1	-8.4	-13.2	-35.0	-22.6
الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات		-9.3	-15.5	-23.8	-44.3	-36.5
الناتج الإجمالي للخبزينة على الناتج المحلي الإجمالي		-6.3	-7.7	-13.8	-25.7	-17.6

المصدر : عمار ميلودي ، أثر الإصلاحات الاقتصادية على فعالية النظام الضريبي في الجزائر ، خلال الفترة 1992 - 2010 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، جامعة باتنة ، 2013/2014 ، ص 23.

من خلال الجدول نرى أن إيرادات الدولة في ارتفاع ملحوظ حيث بلغت عام 2005 ما قيمته 1719.8 مليار دينار ، ثم ارتفع إلى 1835.5 مليار دينار في 2006 ليواصل ارتفاعه في السنوات التالية إلى أن وصل إلى 2763.0 مليار دينار عام 2009 و هذا يعود أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط ، أما النفقات فهي بدورها تسجل ارتفاعا ملحوظا من سنة إلى أخرى ، حيث بلغت عام 2005 ما قيمته 2105.1 مليار دينار ، ثم ارتفعت إلى 2543.4 مليار دينار عام 2006 ، لتواصل ارتفاعاتها حتى بلغت 4882.2 مليار دينار عام 2009 ، و بالتالي حققت ميزانية الدولة عجزا في هذه السنوات ، بلغت عام 2005 ما قيمته -385.3 مليار دينار ، ليبلغ -2119.2 مليار دينار عام 2009.

## ثانيا : استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية

هي منح المؤسسات مزيدا من المبادرة في إطار العمل على التجسيد الفعلي اللامركزية من خلال إعادة القانون الأساسي للمؤسسة الذي يجعلها تأخذ فردية المبادرة و الإدارة من أجل استغلال طاقتها الذاتية ، كما

تتيح الاستقلالية إمكانية التعاقد بحرية وفق القانون التجاري ، لا سيما و أن المؤسسة أخذت شكلا آخر في تعريفها فأصبحت حسب القانون الخاص شخصية معنوية (شركات المساهمة و شركات ذات مسؤولية محدودة) مسؤولة عن نشاطها تخضع لمبادئ الربحية<sup>1</sup>.

إن سياسة إعادة الهيكلة الصناعية التي عرفتتها المؤسسة الاقتصادية لإخراجها من الأزمة التي تتخبط فيها، بدأ تجسيدها منذ النصف الثاني من عقد الثمانينات لإيجاد هيكل جديد للمؤسسات القادرة على التأقلم مع البيئة الجديدة و من الأهداف الأساسية لاستقلالية المؤسسات البحث عن فعالية أحسن للجهاز الاقتصادي، و أما الأهداف النوعية فيمكن حصرها فيما يلي<sup>2</sup> :

- إعادة الاعتبار للمؤسسة الوطنية لتحقيق أهدافها؛
  - منح المؤسسة حق إدارة الأعمال بنفسها غير تنظيم العلاقات الاقتصادية؛
  - إعادة الاعتبار لروح المبادرة و الابتكار و خلق نظام تحفيزي يتماشى مع أهداف المؤسسة؛
- تهدف عملية الخوصصة إلى تحديد السوق و المبادرات الفردية و ترقية المنافسة و الغاية منها تتمثل في إصلاح المؤسسة و تحديثها مع الحفاظ على مناصب العمل كليا أو جزئيا كوحدة أساسية في النسيج الاقتصادي الوطني<sup>3</sup>.

و قد كان التطبيق الفعلي للاستقلالية نتيجة أسباب يمكن ذكر منها ما يلي<sup>4</sup> :

#### أ- أسباب اقتصادية :

- تداخل مهام الدولة كسلطة سياسية و كقوة اقتصادية.
- مختلف المشاكل الناجمة عن إعادة الهيكلة و عجزها عن التحكم في اقتصاد الوطني.
- وجود مجموعة من القوانين و الأوامر تجاوزتها الأحداث التي تتناقض على القانون الاقتصادي.

<sup>1</sup> ميلودي عمار ، مرجع سابق ، ص 24.

<sup>2</sup> بجلول محمد بلقاسم حسن ، الجزائر بين الأزمة السياسية و الأزمة الاقتصادية ، الجزائر مطبعة حلب، ص 32.

<sup>3</sup> درواسي مسعود ، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، حالة الجزائر 1990 - 2004 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، 2006 ، جامعة الجزائر ، ص 90.

<sup>4</sup> عمار ميلودي ، مرجع سابق، ص 85.

- المرور من نمو اقتصادي موسع إلى نمو اقتصادي يحتاج إلى التكيف و ما يتبعه هذا تدهور إنتاجية المؤسسات.

#### ب- أسباب اجتماعية :

نظرا للتحسن الملحوظ في المستوى المعيشي للسكان في عدة قطاعات ارتفع الطلب على السلع والخدمات ، في حين يقي عرضها ثابتا مما سبب ظاهرة الندرة ، و لهذا فالخصوصية لها آثار مباشرة سواء على ميزانية الدولة بتوفير سيولة لمواجهة تزايد الديون الداخلية للمؤسسات و الخارجية أو رفع الإنتاج الوطني وتخفيض نسبة البطالة و إعادة طرق الإدارة الصحيحة على اقتصاد الوطنية ، لكن تبقى عملية الخصوصية الحالية مثيرة للجدل و النقاش و تعترضها مجموعة من الصعوبات أهمها :

- تحرير التجارة و المرور من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق مبني على القواعد الحرة.
- أنها تؤدي في الغالب إلى تسريح عدد كبير من العمال في المؤسسات التي تمت خصوصيتها مما يرفع من حدة البطالة و ما لها من انعكاسات على الجانب الاجتماعي.
- صعوبة التقييم الاقتصادي للمؤسسات في ظل غياب أسواق مالية كفوءة مما يفتح المجال بالتلاعب بالحال العام.

يمكن القول أن سياسة الحكومة الخارجية تهدف إلى تحسين الحساب التجاري في المدى المتوسط والتحرير الكامل للتجارة الخارجية و السعي لتحقيق العباء للمديونية الذي بلغ أكثر من 30 مليار دولار عام 2006 حسب البنك العالمي ، بعدما كانت في حدود 16.4 مليار دولار أمريكي في عام 2005 ، و وضح في بيان للبنك أن الجزائر قامت بإدارة ديونها الخارجية في السنوات الماضية من خلال السداد المسبق ، ما سمح بتخفيض هذا الدين إلى مستويات جد متدنية عند حدود 4 مليارات دولار.

و تعتبر سياسة المادة هيكلية للمؤسسات الاقتصادية و استقلالية المؤسسات العمومية من أهم مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي ، حيث تسعى الدولة من خلال هذين المكونين إلى محاولة تحقيق نمو اقتصادي من خلال إصلاح البرامج الاقتصادية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عمار ميلودي ، مرجع سابق ، ص 26.

## المبحث الثالث: الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

لجأت الجزائر كغيرها من الدول النامية الى القيام بإصلاحات اقتصادية نتيجة الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية التي عانت منها في ثمانينيات القرن الماضي، والتي كان من أبرزها انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية سنة 1986 ، حيث انخفضت الصادرات من 13مليار دولار سنة 1985 الى 7مليار دولار سنة 1986. أظهرت الأزمة البترولية لسنة 1986 الهشاشة المالية للاقتصاد الجزائري المعتمد شبه كلياً على الربيع البترولي. وأصبحت المساهمة الأجنبية في المشاريع التنموية حتمية، حيث عانى الاقتصاد الجزائري من انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، وارتفاع في عجز الميزانية العامة، وارتفاع في معدلات البطالة والتضخم، وتفاقم عجز ميزان المدفوعات، وارتفاع في المديونية الخارجية، وصلت حد العجز عن توفير السيولة الأزمة لتسديد أعباء الدين الخارجي.

## المطلب الأول: سيرورة برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر.

مرت الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بتنفيذها مع صندوق النقد الدولي بأربعة مراحل و هي :

## أولاً- المرحلة الأولى ( 31 ماي 1989-30 ماي 1990):

قامت الجزائر لأول مرة منذ الاستقلال بتنفيذ أول برنامج للتثبيت الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي أطلق عليه اتفاق الاستعداد الائتماني (بعد مفاوضات تمت في سرية تامة) في 31 ماي 1989 مدته 12 شهراً. تحصلت بموجبه على قرض تقدر قيمته ب 300 مليون وحدة سحب خاصة، في إطار ما يسمى تسهيلات التمويل التعويضي والطارئ. ويعتمد صندوق النقد الدولي هذا النوع من البرامج لمساعدة الدول على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير لمعالجة عجز ميزان المدفوعات، وذلك باستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، عن طريق تخفيض الطلب الكلي . فهي تهدف إلى تخفيض حجم الاستهلاك المحلي، والعمل على تحريك قوى السوق في اتجاه تعزيز الإنتاج المحلي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> سعدي بختة، أثر دور الدولة على برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2009، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2013، ص3، ص111.

كان محتوى الاتفاق -اتفاق التثبيت- يشترط على الجزائر مقابل تقديم الدعم القيام بما يلي<sup>1</sup> :

- تعديل سعر الصرف.
- إتباع سياسة نقدية أكثر حذرا وتقيدا.
- إزالة التنظيم الإداري للأسعار.
- تقليص العجز في الميزانية العامة.

تنفيذا للاتفاق عمدت الجزائر إلى القيام بمجموعة من الإجراءات<sup>2</sup>:

\*الإصلاح المالي والبنكي من خلال صدور قانون النقد والقرض (90-10) مؤرخ في 10 افريل 1990 والذي كان يهدف إلى استقلالية البنك المركزي- بنك الإصدار- عن الخزينة والبنوك التجارية من جهة، وعن التطهير المالي لمديونية الخزينة والمؤسسات العمومية من جهة أخرى، وتحرير حركة رؤوس الأموال مع الخارج، أي السماح بدخول رؤوس الأموال لأغراض إنتاجية وخدمائية (الاستثمار الأجنبي المباشر).

\* إصلاح نظام الأسعار وجعلها أكثر مرونة تمهيدا لتحريرها فيما بعد، مع بداية التخلي التدريجي عن دعمها، رغم أنها مازالت في جوهرها مقننة (قانون 89-12 مؤرخ في 05 جويلية 1989 يتعلق بالأسعار حيث نميز بين الأسعار الإدارية) مضمونة، مسقفة، وذات الهوامش المحددة والأسعار الحرة).

\* وضع الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إدراكا لأهميتها في عملية التنمية وإعفاؤها مبدئيا من الضرائب.

\*إصلاح النظام الضريبي مع تخفيض الضغط الجبائي، ومراجعة التعريفات الجمركية، حيث وضع قانون المالية لسنة 1991 أسس الإصلاح الضريبي الذي طبق ابتداء من سنة 1992 والذي ومن خلاله تم تصحيح عدد كبير من الرسوم على الخدمات العامة وبعض الرسوم الجمركية، وتبسيط قيود الاستراد وتحرير التجارة الخارجية.

<sup>1</sup>خالدي الهادي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996 ، ص111.

<sup>2</sup>سعيد بختة، مرجع سابق، ص168

لكن استمرار تدهور الاحتياطي من العملة الصعبة سنة 1990 إلى 720 مليون دولار واستمرار عجز ميزان المدفوعات للسنة نفسها ب: -10 مليون دولار، دفع بالجزائر إلى تطبيق أحد البنود الرئيسية في برنامج صندوق النقد الدولي، وهو عملية تخفيض العملة الوطنية. تبعا لذلك عرفت قيمة الدينار خلال 3 أشهر بين نهاية 1990 ومارس 1991، تخفيضا قدره 70 %، دون أن تعلن السلطات عنها رسميا، لينتقل سعر صرف الدولار من 10.476 إلى 17.8 دج<sup>1</sup>.

### ثانيا- المرحلة الثانية ( 3 جوان 1991-30 مارس 1992 )

أمضت الجزائر مع صندوق النقد الدولي على اتفاق الاستعداد الائتماني في جوان 1991 ومدته 10 أشهر، تكملة للاتفاق الأول، من أجل تعميق الإصلاحات، وتم بموجب هذا الاتفاق تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، مقسمة إلى أربعة شرائح كل شريحة بمبلغ 72 مليون وحدة حقوق سحب خاصة:

- الشريحة الأولى في جوان 1991
- الشريحة الثانية في سبتمبر 1991
- الشريحة الثالثة في ديسمبر 1991
- الشريحة الرابعة في مارس 1992

غير أن الشريحة الرابعة، لم يتم سحبها لعدم احترام الحكومة آنذاك لمحتوى الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي<sup>2</sup>.

وتمحورت أهداف هذا الاتفاق حول<sup>3</sup>:

- مواصلة تحرير أسعار المواد الواسعة الاستهلاك وأسعار الصرف.
- مواصلة تخفيض قيمة العملة من أجل الوصول إلى قابليتها للتحويل.
- تحرير التجارة الخارجية.

<sup>1</sup> بوخرص عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 202

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 203

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص ص 202-203.

- ضرورة تحقيق فائض في الميزانية لتمويل التطهير المالي للمؤسسات العمومية وتخفيض نفقات التوظيف والتجهيز. التحكم في التضخم وتثبيت معدل نمو الكتلة النقدية إلى 12 % سنة 1991.

- تنوع الصادرات من غير المحروقات.

إن عدم تنفيذ بنود الاتفاق أدت إلى توقف المفاوضات كلية بين الطرفين، وفضلت الجزائر مراجعة صندوق النقد الدولي و طلب إدخال نوع من التساهل و المرونة فيما يتعلق بالأسعار، سعر الصرف وعرض العملة، وتوجت رسالة النية الجديدة ( 30 سبتمبر 1991) على نوع من التخفيف لبنود الرسالة الأولى مع اشتراط الصندوق تخفيض العملة وزيادة أسعار بعض المواد الأساسية و المنتجات الطاقوية، لكن تأخر تنفيذ هذه الشروط أدى إلى تعليق رسالة الموافقة والدعم التي بموجبها تدخل البنوك التجارية الأجنبية في مفاوضة حول إعادة تمويل جزء من المديونية مع القرض الشعبي الجزائري.

وبعد تسوية الخلاف، أرسل الصندوق رسالة الموافقة إلى البنوك التجارية الدائنة للجزائر ووافق على رسالة حسن النية الجديدة، وهو ما سمح بتحرير قرض ب 350 مليون دولار من البنك الدولي لإعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي نهاية جوان 1991 اتخذت الجزائر وفق شرطية صندوق النقد الدولي التدابير الاقتصادية التالية<sup>1</sup>:

\* إصلاح المنظومة المالية بما فيها النظام الضريبي والجمركي، والاستقلالية المالية للبنك المركزي حيث تم إنشاء سوق للقيم المنقولة، تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود لا تتجاوز 20 %، ارتفاع نسبة إعادة الخصم من 7 % (وهو المستوى الذي عرفته سنة 1989) إلى 10.5 % سنة 1991 ؛ ثم 11.5 % سنة 1992 .

\* تخفيض قيمة سعر الصرف بنسبة 100% ، حيث انتقل سعر صرف الدولار بالدينار من 9 دينار لكل دولار سنة 1990 إلى 18.5 دينار لكل دولار سنة 1991 .

<sup>1</sup> سعدي بختة، مرجع سابق، ص 126.

\*تحرير التجارة الخارجية، بإصدار بعض المراسيم التي تحدد شروط التدخل في التجارة الخارجية من استيراد وتصدير.

\*تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي، فقد تم إصدار المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بالاستثمار والذي تضمن تنظيمات جديدة خاصة بالاستثمار.

\*تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك، حيث حرر أكثر من 75 % من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي ( المواد الغذائية، المواد الوسيطة، المواد الكمالية )، فعرفت أسعار بعض السلع الأساسية ارتفاعا محسوسا، كأسعار النقل والمنتجات الطاقوية نتيجة رفع الدعم عنها، وتم ذلك مع نهاية جوان 1992 التحرير شبه الكلي للأسعار، حيث تم رفع الدعم عن 18 منتوجا أساسيا، ولم يبقى يخضع لهذه العملية إلا أربع منتجات أساسية.

ومن أهم النتائج المترتبة عن الاتفاقيين السابقين نذكر<sup>1</sup>:

\* زيادة الإيرادات العامة بنسبة 43 % ما بين ( 88-91 ) وهذا يرجع لسببين: ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية (حرب الخليج) وانخفاض قيمة الدينار الجزائري (انزلاق الدينار ثم التخفيض الرسمي في 1991) بنسبة تفوق 60 % ، وهو ما أدى إلى تقليص الطلب على العملة الصعبة.

وأدى هذا الإجراء من جهة أخرى إلى تراجع سعر صرف الدينار في السوق الموازي من خمسة أضعاف سنة 1988 إلى أقل من ضعفين سنة 1991 .

\*ارتفاع معدل التضخم إلى 22.8 % سنة 1991 ثم 31.8 % سنة 1992 بعدما كان في حدود 10.3 % في المتوسط خلال الخمس سنوات السابقة وهو مستوى مرتفع جدا مقارنة مع أهم الشركاء التجاريين للجزائر.

<sup>1</sup>بوخرص عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 204

\* ارتفعت إيرادات الميزانية من 26.69 % من الناتج الداخلي الخام سنة 1988 إلى 31.4 % سنة 1991، أي تطور ب 05 نقاط، ويلاحظ انه بعد عجز لمدة أربعة سنوات سجل فائض في الميزانية ب 3.3 % و 4.1 % من الناتج الداخلي الخام لسنتي (90-91) على التوالي، كما سجل فائض في الخزينة في حدود 3.76 % و 1.79 % من الناتج الداخلي الخام لنفس الفترة. أما من جانب النفقات فقد تقلصت، سواء النفقات الجارية أو نفقات التجهيز وتمويل المؤسسات العمومية، حيث انخفضت نفقات الخزينة ب 14 نقطة من الناتج الداخلي الخام بين (88-90) وب 21 نقطة بين (89-90)، وهذا نتيجة انخفاض النفقات الجارية ونفقات الاستثمار المباشر (ميزانية التجهيز) وغير المباشر (تسبيقات وقروض) التي انتقلت من 28.2 % من الناتج الداخلي الخام سنة 1985 (60% من الإجمالي) إلى 19 % سنة 1988 فقط سنة 1991 .

\* تراجع معامل السيولة النقدية (PIB/2M) من 83.68 % سنة 1987 إلى 52 % سنة 1991 ، أي امتصاص الفائض من الكتلة النقدية في التداول.

### ثالثا - المرحلة الثالثة (أفريل 1994 مارس 1995)

شهدت الفترة الممتدة بين عامي 1992 و 1993 أوضاعا اقتصادية صعبة . وما زاد في تأزم الوضع الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط، حيث أنخفض سعر البرميل من 20 دولار سنة 1992 إلى 14.19 دولار في ديسمبر 1993.

للقوف على حقيقة الوضعية الصعبة التي عاشها الاقتصاد الجزائري قبل إبرام اتفاقية البرنامج المدعم فيما يلي بعض المؤشرات الاقتصادية<sup>1</sup>:

- سجل معدل النمو الاقتصادي معدلا سالبا قدره 2.2 % في نهاية سنة 1993 ، وبلغ معدل النمو الاقتصادي في المتوسط للفترة (88-93) حوالي 0.4 % أي أن الاقتصاد الجزائري في حالة ركود.

<sup>1</sup> بطاهر علي، مرجع سابق، ص 222.

- بلغ حجم صادرات الجزائر في سنة 1993 قيمة 10.41 مليار دولار منها 9.88 مليارناجمة عن المحروقات، وهو ما يمثل نسبة 95% من إجمالي الصادرات عند سعر 17.8 دولار للبرميل الواحد. في حين بلغت الواردات 7.99 مليار دولار. وتمثل فاتورة المواد الغذائية 95% من إجمالي الواردات مسجلة بذلك فائضا في الميزان التجاري قدره 2.42 مليار دولار.

- بلغ مجموع الديون الخارجية في نهاية 1993 ما قدره 25.7 مليار دولار منها ما نسبته 97.3% ديون متوسطة وطويلة الأجل، و 2.7% ديون قصيرة الأجل. أما خدمات الدين (مبلغ خدمات الدين /قيمة الصادرات) وصلت إلى 82.2% وهي نسبة مرتفعة جدا عن النسبة المعيارية المسموح بها والتي تتراوح بين 25% و 30%.

- سجل معدل بطالة 25% من القوة العاملة (1.5 مليون عاطل) في ظل معدل مرتفع لنمو السكاني قدر بأكثر من 3% سنويا.

- انخفاض متوسط دخل الفرد حيث انخفض من 3524 دولار سنة 1990 ليصل إلى حوالي 1853 دولار، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الاستهلاك الفردي ب 6.4% سنة 1993، وهذا رغم الاستقرار في أسعار السلع والخدمات واستقرار سعر الصرف خلال الفترة 1991-1993 ما بين -22.5-23.3 دج/دولار.

- انخفاض في إنتاج القطاع الزراعي بمعدل 4% سنة 1993 بسبب الجفاف وضعف الاعتمادات المالية.

في ظل هذه الظروف غير المواتية عقدت الجزائر اتفاقا جديدا مع الصندوق في أفريل 1994 يمتد إلى غاية نهاية مارس 1995 تحصلت بموجبه على قرض بقيمة 457.2 مليون حقوق السحب الخاصة DTS، أي ما يعادل مليار دولار أمريكي.

من بين أهم الأهداف التي جاء هذا الإنفاق ليحققها ما يلي<sup>1</sup>:

- إعادة تجديد الدور الذي تقوم به الدولة.
- تخفيض قيمة الدينار الجزائري وذلك بنسبة 40.17% ليصل سعر صرف الدولار الأمريكي الواحد إلى 36 دج.
- البحث عن التوازنات المالية الكلية.
- العمل على تحقيق معدل للناتج الداخلي الخام بين 3% و6% وذلك خلال سنة (1994-1995)
- التخفيف من حدة البطالة وذلك بتكثيف الشغل والإنتاجية الفلاحية عن طريق استخدام الموارد البشرية وزراعة المساحات القابلة للزراعة وتوسيع المساحات المسقية.
- تنوع الصادرات خارج المحروقات.
- تقليص الإعفاءات من الرسوم على القيمة المضافة وكذلك الحقوق الجمركية.

كما سعت السلطات لإرضاء الصندوق، حيث عمدت إلى التطبيق الصارم للإجراءات المفروضة واصطحب ذلك بإجراءات ونصوص تدفع إلى التحول نحو اقتصاد السوق، ففي جانفي 1995 تم إصدار الأمر رقم 06/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 والمتعلق بالمنافسة الذي يهدف لتنظيم المنافسة الحرة وترقيتها دفعا إلى شفافية الممارسات التجارية واضفاء حرية في السوق هو ما من شأنه أن يساهم في تنافس المؤسسات، الأمر الذي يحسن من المنتجات ويجعل الأسعار تضبطها السوق.

ويمكن تلخيص آثار هذا الاتفاق فيما يلي<sup>2</sup>:

- سجل الناتج المحلي الحقيقي معدل نمو بلغ 0.4% ، كان ينتظر 3% حسب البرنامج.
- تسجيل معدل تضخم في حدود 29% بينما كان متوقعا معدل 40%.

<sup>1</sup> قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 204-206

<sup>2</sup> بوخرص عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 209.

- وصل عجز الميزان التجاري إلى ما قيمته 1.025 مليار دولار؛ ويعزى ذلك وفي جزء كبير منه للتدهور الكبير لإيرادات الصادرات السلعية بقيمة 1.751 مليار دولار مقارنة بسنة 1993 ليسجل معدل التغطية نسبة 89.05% ويجد تدهور الصادرات تفسيره في الانخفاض المسجل في قطاع المحروقات بالإضافة إلى انخفاض سعر البترول من 17.8 إلى 16.31 دولار للبرميل ما بين سنتي 1993 و 1994 على التوالي كما ساهمت زيادة الواردات المسجلة في تدهور الميزان التجاري حين انتقلت من 8.788 إلى 9.365 مليار دولار بين سنتي 1993 و 1994 ومن ثم يظهر عدم استجابة الواردات للتخفيض الذي مس العملة نظرا لطبيعتها، والأمر نفسه ينطبق على الصادرات التي تسطير عليها المحروقات.ذ
- عرف معدل البطالة مستوى أعلى من سنة 1993 فسجل نسبة 24.36%.

#### رابعا- المرحلة الرابعة : (ماي 1995-ماي 1998)

بعد انتهاء برنامج الاستقرار الاقتصادي، وعلى ضوء النتائج المحصل عليها والتي نالت رضا الصن وق، خاصة فيما تعلق بالسياسة المالية والنقدية، وتحرير التجارة الخارجية، وهو ما سمح بمواصلة المفاوضات بإبرام اتفاق من نوع التسهيلات التمويلية الموسعة في ماي 1995 مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التعديل الهيكلي، وهذا لمدة 03 سنوات(ماي 1995 إلى ماي 1998 ) ، بالإضافة إلى طلب إعادة جدولة ثانية للديون العمومية.

بمقتضى الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي، تم الحصول على مبلغ مالي قدره 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS ، أي ما يعادل 127.9% من حصة الجزائر في الصندوق وقامت الجزائر في جويلية 1995 بعقد اتفاق إضافي لإعادة جدولة الديون المستحقة السداد بين 01 جوان 1995 و 31 ماي 1998 ، التي مست أكثر من 15 مليار دولار، بالإضافة إلى الفوائد المستحقة السداد ما بين 01 جوان 1995 و 31 ماي 1996 .

وحسب صندوق النقد الدولي فإن الأهداف المسطرة لهذا البرنامج كانت كالتالي<sup>1</sup>:

- تحقيق نمو متوسط سنوي بقيمة 5% من الناتج الداخلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات.
- تخفيض التضخم إلى 10.3%.
- التخفيض من عجز الميزانية إلى 1.3% مقابل 2.8% سنة 1994.
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.
- الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار وهذا قبل نهاية 1996 .
- وضع إطار تشريعي للخوصصة.
- ابقاء خدمة الدين الخارجي بين 45% إلى 50% ابتداء من سنة 1995
- بالنسبة لاحتياجات الصرف الهدف هو الوصول إلى ما يعادل 3 أشهر من الواردات وهذا ابتداء من سنة 1997.
- تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات وخلق مناصب شغل، وتشجيع القطاع الإنتاجي.
- التحكم في نمو النفقات العامة، ودعم الفئات الأكثر تضررا من عملية التعديل ذاتها.

لقد أدى تطبيق هذا البرنامج تحقيق العديد من النتائج أهمها:

- سجل الناتج الداخلي الخام معدلات مرتفعة عدا سنة 1997 ، ففي عام 1995 سجل الناتج معدل 3.8% بعدما كان -0.4% في العام السابق ويعود هذا للتحسن المسجل في القطاعي الفلاحة- والمحروقات .غير أن النمو المسجل في الناتج عاود الانخفاض عام 1997 مسجلا نسبة 1.1% جراء التدهور المسجل في القطاع الزراعي وانخفاض النمو في قطاع البناء والأشغال العمومية إلى جانب مواصلة النتائج السلبية في القطاع الصناعي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> سعدي بخنه، مرجع سابق، ص 130

<sup>2</sup> بطاهر علي، مرجع سابق، ص 219

إلا أن الملاحظة المعمقة للعوامل والشروط التي تحققت في ضوءها هذه النتائج تسمح بإبداء الملاحظات التالية<sup>1</sup>.

1. انخفاض ضغط المديونية الخارجية بسبب إعادة جدولة الديون الخارجية وما صاحب ذلك من مساعدات خارجية لإنجاح البرنامج المعتمد سواء من صندوق النقد الدولي أو الدائنين الرسميين أو الخواص؛ حيث قدرت المبالغ التي استفادت منها الجزائر خلال الفترة 1994-1997 حسب دراسة خاصة لصندوق النقد الدولي بحوالي 30 مليار دولار، القسط الأكبر منها ناتج عن إعادة الجدولة ذاتها وموزعة كما يلي : 10.5، 9.3، 6.3، و 4.7 مليار دولار خلال السنوات 1994، 1995، 1996، و 1997 على الترتيب .

2. الارتفاع المزدوج من ناحية الكميات المنتجة وأسعار المحروقات، فمن ناحية الكمية المصدرة تجاوزت 800 ألف برميل يوميا في نهاية التسعينات بعدما كانت لا تتجاوز 767 ألف برميل سنة 1995 أما من ناحية الأسعار فقد عرفت انتعاشا واضحا خلال سنتي 1996-1997 حيث بلغ السعر المتوسط للبرميل 21.7 و 19.8 دولار رغم التراجع النسبي خلال السنتين اللاحقتين.

3. الظروف المناخية المساعدة خلال فترة البرنامج وبعدها الأمر الذي كان له الأثر الإيجابي على القطاع الزراعي، حيث ارتفعت مساهمة القطاع على سبيل المثال من 15 % سنة 1994 إلى 21.3% سنة 1996.

= سجل رصيد الميزانية نتائج ايجابية من سنة 1995 إلى 1997 ؛ ويعود ذلك الى الانخفاض الكبير في مصاريف التجهيز، غير أن تدهور السوق البترولي خلال سنة 1998 أدى إلى تراجع الجباية البترولية (تمثل 50 % في العادة من مجموع إيرادات الميزانية، ورغم هذا التدهور لكنها بقت تمثل أكثر من 48 % من ذلك المجموع) مما انعكس على رصيد الميزانية الذي سجل رقيدا سالبا ب 3.9% من الناتج الداخلي الاجمالي . وهو ما يعني أن الميزانية تدهورت من 1997 إلى 1998 بما يزيد عن 67%.

<sup>1</sup>روابع عبد الباقي المديونية الخارجية والاصلاحات الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر، 2006 ، ص233

- كما عرفت تلك المرحلة تحكما في التضخم وكبح جماحه فقد سجل مستويات منخفضة إذ وصل عام 1997 إلى 5.7% و 5% سنة 1998 وهذا تحقيقا للهدف الذي كان يسعى إليه البرنامج.

- شهدت معدلات البطالة أرقاما قياسية، وبقاتها مستقرة على طول هذه المدة في حدود 30% يعود سبب ارتفاع هذه المعدلات إلى عاملين هما<sup>1</sup>:

1. ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي عرفت الجزائر في فترة ما قبل التسعينات حيث تجاوز في المتوسط 2.8% سنويا، وهو ما أدى إلى تزايد وتسارع حجم القوة العاملة التي انتقلت من 5.85 مليون إلى 7.8 مليون، ثم ما يقارب 8.25 مليون لسنوات 1990 و 1996 و 1998 على التوالي.

2. الإصلاحات التي مست المؤسسات من خلال حلها وغلق بعض منها أو عملية التطهير والخصوصية، إذ بلغ عددها 986 مع نهاية سنة 1997، منها 633 مؤسسة محلية، و 268 مؤسسة عمومية، و 85 مؤسسة خاصة، مما أدى إلى فقدان أكثر من 500 ألف منصب عمل، منهم 212960 عامل مسرح، و 100840 بطالة تقنية، و 40531 عامل أحيل على التقاعد المسبق، و 50700 مستفيد من تعويض في إطار المغادرة الطوعية.

- إن رصيد المديونية وبعدها ارتفع في 1996 بما يقارب مليار دولار عن سنة 1995 عاود الانخفاض في 1998 وسجلت المديونية حوالي 30.5 مليار دولار، إلا أن ذلك يبقى مرتفعا كثيرا. خصوصا أن قيمة الصادرات تراجعت بما يزيد عن 3 مليار دولار بين 1997 و 1998 نتيجة تدهور أسعار النفط، . ووصلت نسبة خدمات المديونية إلى مجموع الصادرات من السلع والخدمات 30.3% عام 1997 وهذا راجع لإعادة جدولة الديون الذي سمح بتخفيض عبء خدمات المديونية (قبل إعادة الجدولة كانت تمثل 39.8%)، لكنه سرعان ما ارتفع إلى 47.5% عام 1998، أما معدل المديونية إلى الناتج الداخلي

<sup>1</sup> كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان- الجزائر، 2013، ص ص 233-234

الخام وان كان انخفض من 76.1% (وهي أعلى نسبة خلال فترة الاصلاح) إلى 64.8% في نهاية فترة الاتفاق إلا أنه يبقى في مستوى مرتفع جدا<sup>1</sup>.

- تسجيل فائض في الميزان التجاري وصل سنة 1997 إلى 4.15 مليار دولار لكنه انخفض سنة 1998 بنسبة 79.2% ليصل إلى 1.07 مليار دولار بسبب الانخفاض الحاد في حجم الصادرات الناتج عن انخفاض أسعار البترول. ولعل أهم أسباب تسجيل فائض في الميزان التجاري هو تذبذب الواردات من جهة، بفعل تراجع الطلب الاستهلاكي العائلي والوسيط، ومن جهة ثانية ارتفاع الصادرات خصوصا المحروقات منها (بنسبة تقدر ب 95%) بفعل ارتفاع سعر النفط إلى ما فوق السعر المرجعي المتوقع لنجاح برنامج التعديل الهيكلي والذي قدر ب 16.15 و 16.45 دولار للبرميل الواحد لسنتي 1995 و 1996، إذ بلغ متوسط سعر البترول 17.58 و 21.7 دولار لتلك السنتين على التوالي. كما انخفض احتياطي الصرف سنة 1998 ليصبح 3.78 مليار دولار بعد ان عرف ارتفاعا من 2.1 مليار دولار سنة 1995 إلى 8 مليار دولار في نهاية 1997، وهو ما يعادل تسعة أشهر من الاستيراد<sup>2</sup>.

- أدى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وما انجر عنه من زيادة في أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع نتيجة تحرير التجارة الى توسيع دائرة الفقر، وارتفعت نسبة الفقراء من 8% سنة 1988 إلى 20% في منتصف التسعينيات وحوالي 30% في نهاية التسعينيات.

### المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية لبرامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر

ان بيانات الجدول (1-7) تعكس مسار تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).

<sup>1</sup> بطاهر علي، مرجع سابق، ص 229.

<sup>2</sup> كبداني سيدس احمد، مرجع سابق، ص 235.

الجدول رقم ( 1 - 7 ) : بعض المؤشرات الكلية في الجزائر خلال الفترة ( 2000-2014 )

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	3.8	3.0	5.6	7.2	3.4	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6	3.6	2.9	3.3	2.7	3.7
معدل التضخم	0.33	4.22	1.41	2.58	3.56	1.63	2.53	3.52	6.65	5.74	3.90	4.52	8.89	3.25	2.91
سعر الدينار مقابل الدولار	75.3165	77.2694	79.6861	77.3768	72.0659	73.3627	72.6464	69.3655	64.5828	72.6470	74.3908	72.9379	77.5360	79.3674	80.5790
ميزان الحساب الجاري من اجمالي الناتج المحلي	16.3	12.8	7.7	13.0	13.1	20.5	24.7	22.8	20.2	0.3	7.5	8.9	6.0	0.6	4.5-
معدل البطالة	29.77	27.29	25.89	23.70	17.70	15.30	12.30	13.80	11.30	10.15	9.96	10	10.79	9.81	10.60
الاستثمار الاجنبي المباشر/مليار دولار	0.280	1.11	1.06	0.637	0.881	0.881	1.15	1.84	1.68	2.74	2.3	2.75	1.5	1.69	1.5

المصدر : بوخرص عبد الحفيظ، مستقبل الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة المالية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2016/2017، ص 21

## أولا الناتج المحلي الإجمالي - :

سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى نسبة له سنة 2003 بنسبة تقدر ب 7.2% وعرفت الفترة 2001-2005 تسجيل متوسط نمو يفوق 5% بينما لم يتجاوز متوسط نمو الناتج المحلي الخام 3% خلال الفترة 2006-2014.

ويلاحظ ان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يرتبط طرديا مع معدل نمو قطاع المحروقات . كما يعود سبب ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الى البرامج التنموية التي تم تنفيذها.

## ثانيا- معدل التضخم:

يتبين من خلال الجدول رقم(1 - 7 ) أن الجزائر استطاعت التحكم في التضخم الى غاية سنة 2007 ، حيث بلغ معدل التضخم 0.33 % سنة 2000، وهذا بفضل السياسة النقدية الحذرة التي اتبعتها الجزائر، لكن معدل التضخم عرف ارتفاعا محسوسا ابتداء من سنة 2008، حيث وصل الى 6.56% وسجلت سنة 2012 أعلى معدل للتضخم وذلك بمعدل 8.89% حيث لعبت أسعار السلع المستوردة خاصة السلع الغذائية دورا في هذا الارتفاع.

## ثالثا- توزيع الدخل:

عرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر منحي تصاعديا خلال الفترة 2000-2014 ، حيث بلغ 5498 دولار في نهاية 2014، بعد أن كان يقدر في سنة 2000 ب 1757 دولار فقط. وهذا راجع لارتفاع الناتج المحلي الخام<sup>1</sup>.

كما بلغت حصة 10% الأفقر من السكان من الدخل سنة 2000 نسبة 3.2% بينما حصة 10% الأغنى تملك 28.6% ، أي أن إنفاق الأغنياء يفوق إنفاق الفقراء ب 8.53 مرة، وفي سنة 2011 وصلت حصة 10% الأفقر نسبة 3.2% ، بينما حصة 10% الأغنى تملك 26.0% ،

<sup>1</sup>البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، واشنطن، نوفمبر 2016.

أي أن إنفاق الأغنياء يفوق إنفاق الفقراء ب 7.4 مرة، ويلاحظ أن هناك تحسنا في توزيع الدخل بين 2000-<sup>1</sup> 2011.

عند أخذ عتبة الفقر عند 1 دولار نجد أن نسبة الفقر في الجزائر انخفضت من 1.9% سنة 1988 إلى 0.8% سنة 2000 ، ثم إلى 0.6% عام 2005 ، ووصلت إلى 0.5% عام 2009 وعند أخذ عتبة الفقر عند 1.25 دولار نجد أن مؤشر الفقر كان عام 1988 ب 3.6% ، ووصل هذا المعدل إلى 5.7% عام 1995 ، ثم انخفض إلى 3.1% سنة 2000 ، ووصل سنة 2004 إلى 1.6% وبالتالي نجد أن الجزائر حققت الهدف الأول من أهداف الألفية الثالثة سنة 2004 والمتعلق بتخفيض عدد السكان الذين يعيشون على أقل من دولار يوميا للفترة 1990-2015 ، حيث تناقص عدد الفقراء الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار إلى النصف<sup>2</sup>.

#### رابعاً- ميزان الحساب الجاري من إجمالي الناتج المحلي

من خلال ملاحظة مسار تطور الميزان التجاري للفترة (2000-2014) يلاحظ تسجيل فائض طوال هذه الفترة، حيث ارتفع رصيد الميزان التجاري إلى 12.86 مليار دولار سنة 2000 ، وعرف رصيد الميزان التجاري ارتفاعا ملحوظا من 2003 إلى 2008، حيث سجل أعلى قيمة سنة 2008 بأكثر من 39.82 مليار دولار، حيث وصل سعر البترول إلى ما يقارب 150 دولار للبرميل في الأسواق العالمية في جويلية 2008، ليسجل سنة 2009 انخفاضا كبير وصل إلى 5.90 مليار، بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أثرت على الطلب العالمي من البترول. وشهد الميزان التجاري خلال سنتي 2013-2014 تراجعاً كبيراً، حيث وصل إلى 4.37 مليار في سنة 2014 بسبب تراجع قيمة الصادرات، وهذا لانخفاض أسعار البترول مما يجعل الميزان التجاري مرتبطين كلياً بالأسواق العالمية للبترول.

<sup>1</sup> بوخرص عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 216

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 216

أما ميزان الحساب الجاري الجزائري فقد سجل فائضا خلال الفترة 200-2013 ، الا أنه سجل عجزا لأول مرة في 2014 حيث بلغ العجز 9.5مليار، وهو ما يمثل 4.5 من الناتج المحلي الإجمالي. لقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع احتياطات الصرف وبشكل كبير خلال هذه الفترة، حيث كانت لا تتجاوز 11.90 مليار دولار سنة 2000 ووصلت إلى أكثر من 194 مليار دولار كأقصى حد لها سنة 2013 ، وقد سمح ارتفاع سعر البترول وتراكم احتياطات الصرف من الدفع المسبق لنسبة كبيرة من الديون الخارجية خاصة في سنة 2006 حيث انخفضت من 25.26 مليار دولار سنة 2000 إلى 5.61 مليار دولار في 2006 ، وواصلت التراجع إلى أن وصلت إلى حد قياسي سنة 2013 بقيمة 3.39 مليار دولار.

#### خامسا- معدل البطالة :

عرفت معدلات البطالة انخفاضا محسوسا حيث انتقلت من 29.77 % سنة 2000 الى 10.97 % سنة 2012 لتصل إلى 10.6 % سنة 2014 وهو مؤشر ايجابي لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي انعكست على تمويل التنمية الاقتصادية . كما سمحت كذلك برامج الاستثمار الحكومي بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث تم إنشاء أكثر من 728000 منصب عمل خلال الفترة(2000-2004 ) فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي كما ارتفع حجم العمالة خلال الفترة ( 2005-2010) فترة برنامج دعم النمو الاقتصادي بحوالي 12.5%<sup>1</sup>.

#### سادسا -الاستثمار الأجنبي المباشر :

أصبحت الجزائر منطقة جذب للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث احتلت الجزائر المرتبة الرابعة والثالثة افريقيا سنتي 2001 و2002 على التوالي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمرتبة الاولى مغاريا سنتي 2002-2004 ويلاحظ ان الازمة المالية العالمية لم تؤثر على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث

<sup>1</sup> جليط الطاهر، دراسة قياسية محدّدت البطالة في الجزائر للفترة(1980-2014)،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، جامعة ام البواقي، الجزائر، العدد، 2016، ص 06.

بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر 1.68 مليار دولار سنة 2008، ليحقق أعلى مستوى له سنة 2009 بمبلغ 2.74 مليار دولار.

وشهدت الفترة 2010-2014 تذبذباً في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة، حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2012 بمبلغ 1.5 مليار دولار.

## خلاصة الفصل

يمكن القول أن الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، يتبين أن التحسن في الوضعية الاقتصادية بعد الإصلاحات المطبقة حسب المؤشرات الأساسية، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي واحتياطيات الصرف الأجنبي، تحسن وضع الميزان التجاري، وميزان المدفوعات. كما انخفضت المديونية الخارجية، وسجل انخفاض في كل من معدل التضخم والبطالة. ورغم ذلك لا يزال الاقتصاد الجزائري هشاً ومتذبذباً، يعتمد على الريع البترولي، ولم يعمل على تنويع الصادرات، والتقليل من التبعية الغذائية، والتبعية التكنولوجية، وتطوير وتحفيز الاستثمار الحقيقي في العنصر البشري.

## تمهيد :

أدت الأزمة البترولية لسنة 1986 إلى اختلالات في الميزانية العامة للدولة الجزائرية ، بسبب أن الجباية البترولية تمثل الحصة الكبرى في تمويل ميزانية الدولة ، مما أدى إلى إدراج النظام الضريبي في منطق الإصلاحات<sup>2</sup> المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية و التي تقوم على أساس عقلنة الأداء الاقتصادي و تحرير المؤسسة بإخضاعها إلى منطق السوق الحر.

جاء الإصلاح الضريبي سنة 1991 بهيكل ضريبي جديد يتمثل في الضريبة على الدخل الإجمالي ، والضريبة على أرباح الشركات ، و الرسم على القيمة المضافة ، و هذا سعيًا منه إلى الوصول إلى الفعالية الضريبية التي هي مؤشر نجاح أي نظام.

لمعالجة النقاط السابقة سوف نتعرض إلى المباحث التالية :

**المبحث الأول :** الإصلاح الضريبي و مجالاته.

**المبحث الثاني :** دوافع و أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر.

**المبحث الثالث :** تشخيص الضرائب و الرسوم في ظل الإصلاحات الضريبية.

## المبحث الأول : الإصلاح الضريبي و مجالاته

شهد الاقتصاد الجزائري نهاية الثمانينات و خلال التسعينات تحولا جوهريا في بنيته ، نتيجة التحول من نظام التخطيط و تدخل الدولة الواسع في النشاط الاقتصادي إلى اقتصاد السوق .  
في هذا الإطار برزت ملامح الإصلاح الضريبي الجديد في مارس 1987 عند تشكيل اللجنة الوطنية للإصلاح الضريبي من مختصين خبراء و إدارات وزارة المالية و ممثلي رجال الأعمال و بعض المختصين في مجال المالية .

## المطلب الأول : التوجه الوطني نحو الإصلاح الضريبي

دفعت الاختلالات التي ميزت الاقتصاد الوطني خاصة تراجع الأسعار البترول سنة 1986 و تراجع معدلات النمو ، و تزايد حجم المديونية الخارجية بالمسيرين إلى التفكير في إدخال إصلاحات عميقة على الاقتصاد الوطني لإنعاشه ، و مراجعة علاقة الدولة بالاقتصاد ، و في هذا السياق كرس دستور 1989 التوجه نحو اقتصاد السوق ، و كان هذا التوجه استجابة إلى ضغط الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و التنمية) التي تشترط تحديد الاقتصاد و تطبيق نظام اقتصاد السوق<sup>1</sup> .

في ظل الإصلاحات الاقتصادية الجديدة أصبحت المؤسسة العمومية الاقتصادية تقوم على المبادئ التالية :

✓ أولا : مبدأ الاستقلالية.

✓ ثانيا : مبدأ المتاجرة.

✓ ثالثا : مبدأ التنظيم الديمقراطي.

حسب الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر العديد من الجوانب و التي تجسدت في المظاهر الآتية :

<sup>1</sup> بلواضع الجيلالي ، التهرب الضريبي بين فعالية آليات الرقابة و إستراتيجية المكافحة حالة الجزائر في الفترة 2001-2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تخصص علو تجارية ، جامعة المسيلة 2014 ، ص 46.

## الفرع الأول : إصلاح نظام الأسعار

في ظل اقتصاد السوق ، تمت مراجعة نظام الأسعار من خلال القانون 89/12 المؤرخ في 1989/07/05 المتعلق بالأسعار ، إضافة إلى الأمر رقم 95/06 المؤرخ في 1995/01/25 الذي بمقتضاه تحدد بصفة حرة أسعار السلع و الخدمات ، اعتمادا على قواعد المنافسة ، إلا أن الدولة تتدخل لتقييد من مبدأ الحرية العامة للأسعار ، إذا توفرت بعض الشروط مثل كارثة طبيعية و صعوبات في التمويل بالنسبة لقطاع نشاط معين أو في منطقة جغرافية معينة<sup>1</sup>.

## الفرع الثاني : تحول علاقة الدولة بالمؤسسات الاقتصادية

في ظل الإصلاحات الاقتصادية تحولت الدولة إلى مالكة لرأس مال المؤسسات عن طريق صناديق المساهمة و ليست مسيرا ، و أصبحت علاقة الدولة بالمؤسسة خاضعة لقواعد الفعالية و المردودية الاقتصادية ، لذلك يقتصر مجال تدخلها على التخطيط التوجيهي لتحديد أهداف و قواعد التنمية الشاملة ، و قصد تحقيق هذه الأهداف تستخدم الدولة أدوات الضبط الاقتصادي المناسبة و التي تركز أساسا على أدوات السياسة النقدية و أدوات السياسة الضريبية ، لذلك تزداد أهمية النظام الضريبي الذي يجب أن يتكيف مع إصلاح المؤسسة العمومية ، و أن يشكل أداة تشجيع للأنشطة الاقتصادية و توجيهها<sup>2</sup>.

## الفرع الثالث : إصلاح التجارة الخارجية

في ظل الإصلاحات الاقتصادية اعتمدت الدولة برنامج تدريجي هام لتحرير التجارة الخارجية ، و الذي جسده القانون 88-29 حيث منح مرونة أكثر في مجال احتكار الدولة ، و من خلال تخصيص مبلغ محدد من النقد الأجنبي و الائتمان لكل شركة لاستعماله حسب تقديرها الخاص و في هذا السياق صدر المرسوم 88-167 في سنة 1988 الذي سمح للمؤسسات الاستفادة من ميزانية العملة الأجنبية ، و تحدد هذه الميزانية انطلاقا من إيرادات التصدير بالنسبة للمؤسسة و حاجاتها لاستيراد خلال السنة ، و هكذا تقوم المؤسسة بمعاملتها مع الخارج بكل حرية بعيدا عن إجراءات المراقبة الإدارية و المالية ، و طبقا لأحكام قانون 90-10

<sup>1</sup> ناصر مراد ، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة 1992-2003 ، منشورات بغداددي ، الجزائر بدون تاريخ نشر ، ص 25.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 25.

المتعلق بالنقد و القرض يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر و الخارج لتمويل مشاريع اقتصادية ، و يمكن لرأس المال الأجنبي أن يستثمر في أي نشاط اقتصادي غير مخصص للدولة.

يتضح مما سبق أن الإصلاحات الاقتصادية تندرج في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق ، و مواكبة هذا التحول استدعى إدخال إصلاحات ضريبية ليكتمل مسار الإصلاحات الاقتصادية قصد تمكين المؤسسة أداء دورها بفعالية أكثر و تكيف الاقتصاد الوطني مع المعايير الاقتصادية الدولية.

### الفرع الرابع : علاقة البنك بالمؤسسة

في ظل الإصلاحات الاقتصادية أصبح البنك مؤسسة مالية مستقلة يراعي في تعامله مع المؤسسة العمومية معايير المخاطر و المردودية ، و بالتالي أصبحت طبيعة العلاقة بين البنك و المؤسسة لها صبغة اقتصادية بحته لذلك يتعين على المؤسسات تقديم ملفات قروض لدى البنك المتعامل معه الذي يقوم بدراسة تقنية حول جدوى المشاريع المقدمة ، و مع أساس ذلك يتم اختيار المؤسسات لتمويلها.

### المطلب الثاني : أسباب الإصلاح الضريبي .

كان للأزمة البترولية خلال هذه الفترة انعكاسات اقتصادية و اجتماعية خانقة ، و الفساد الذي كان ينخر اقتصاد البلاد ، فرض على صانعي القرار في الجزائر تبني نظام ضريبي يتماشى مع التغيرات الجارية.

تبين دراسة النظام الضريبي الجزائري اسباب الإصلاح تميزت بالآتي<sup>1</sup> :

- تعقد النظام الضريبي كنتيجة للجمع بين الضرائب النوعية و نظام الضرائب العامة و لكثرة الإعفاءات و كثرة النصوص التشريعية.
- عدم كفاءة الإدارة الضريبية.
- عدم مرونة النظام الضريبي.
- الغش و التهرب الضريبي ، فقد كان للضغط الضريبي المرتفع الذي يقع على المكلف أن يؤدي به إلى التخلص مع دفع الضريبة بصفة كلية أو جزئية.

<sup>1</sup> بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري و تحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص112.

- تشوه بنية النظام الضريبي (جباية عادية-جباية بتولية).
- اختلال هيكل الإيرادات الضريبية بهيمنة الضرائب غير المباشرة فيه.

### المطلب الثالث : مجالات الإصلاح الضريبي

حسب صندوق النقد الدولي فإن الإصلاح الضريبي يمر عبر قناتين :

- العمل على تصحيح التشوهات الهيكلية في نظام الضرائب و على زيادة الإيرادات بهدف تخفيض عجز الميزانية العامة ، و ذلك اعتمادا على تخفيض الضرائب على رقم الأعمال.
- إدخال الضريبة على القيمة المضافة ، و إقرار ضريبة على أرباح المشروعات و الضريبة التصاعدية على الدخل الشخصي ذات وعاء واسع.

يمكن توضيح مجموعة من التدابير الجبائية الواردة في برنامج التصحيح الهيكلي للفترة 1997-2000 و المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي من خلال الجدول رقم (2-1) التالي :

#### الجدول رقم (2.1) الإصلاحات الجبائية المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي:

الإصلاح الضريبي	الجزائر	المغرب	تونس	البحرين	عمان	موريتانيا	الأردن
تبسيط الضريبة على رقم الأعمال			X		X	X	
ضريبة القيمة المضافة و ضريبة الإنتاج	X	X		X			X
الضريبة على الدخل الشخصي	X	X	X	X		X	
الضريبة على أرباح المشروعات	X	X	X	X	X	X	X
اشتراكات أرباح الأسهم بالنسبة للمشروعات المملوكة للدولة				X		X	
ضريبة إضافية على الواردات	X		X		X	X	

المصدر : جورج كوينيس ، اريك أوفرادال " السياسة المالية في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال تحدي كبير ، مجلة التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي واشنطن ، العدد 04 ، 2004 ، ص 117.

من خلال الجدول أعلاه تبين أن التصحيحات الهيكلية المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي الخاصة بالجزائر تتمثل في ضريبة القيمة المضافة ، و ضريبة الإنتاج بالإضافة إلى الضريبة على الدخل الشخصي ، وأيضا

الضريبة على أرباح المشروعات و ضريبة إضافية على الواردات ، في حين لم تمس هذه الإجراءات التصحيحية على كل من تبسيط الضريبة على رأس الأعمال و على اشتراكات أرباح الأسهم بالنسبة للمشروعات المملوكة للدولة ، و هناك العديد من القضايا المتعلقة بالإصلاح الضريبي التي تتطلب المراجعة في محاولة لوضع تصورات محددة بشأنها ، أهمها ما يلي <sup>1</sup> :

**أولا : توسيع الوعاء الضريبي :** إن توسيع الوعاء الضريبي على تخفيض معدل الضريبة هو أفضل وسيلة لإحداث الزيادة المتوخاه في الحصيلة الضريبة ، و التي يمكن تحقيقها من خلال الضرائب على السلع والخدمات ، و ضرائب الدخل.

**1- ضرائب على السلع و الخدمات :** تحتل الضرائب على الواردات و المبيعات مكانة مهمة في جملة الإيرادات الضريبة ، لذا عمدت الدولة النامية إلى توسيع الوعاء الضريبي عن طريق تحويله من الوعاء الضيق للضرائب على التجارة الخارجية إلى الوعاء الواسع على الاستهلاك و الإنفاق المحلي ، باعتبار أن الخسارة المتوقعة في حصيلة الرسوم الجمركية تشكل نسبة تفوق 2% من الناتج المحلي الإجمالي ، و أكثر من 10 من مجموع إيراداتها في إطار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة OMC <sup>2</sup> ، و هذا ما دفع العديد من الدول النامية لتبني نظام الرسم على القيمة المضافة.

**2- الضرائب على الدخل :** إن توسيع الوعاء الضريبي في هذا النوع من الضرائب يتضمن وضع تلك التحول في النطاق الضريبي مع تقليل الإعفاءات الضريبة على الدخل ، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن ضريبة الدخل المخصصة تتسم بارتفاع معدلاتها و صغر وعائها مما يعكس المحدودية في تغطية تحصيلها فضلا عن تكلفتها الإدارية العالية نسبيا خصوصا في الجانب التطبيقي لهذا النوع من الضرائب.

**ثانيا : ترشيد معدل الضريبة :** في الواقع هناك طريقتين لتحديد معدل الضريبة ، المعدل النسبي ، و المعدل التصاعدي ، و هو الذي يضرب في وعاء الضريبة لتحديد مقدار الضريبة المستحقة ، و تحتل عملية ترشيد معدل الضريبة المرحلة الثانية من الإصلاح الضريبي ، و ذلك بعد توسيع الوعاء في الحدود التي يسمح بها الجهاز الإداري

<sup>1</sup> جورج كوتبتيس ، اريك أوفردال " السياسة المالية في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال تحدي كبير ، مجلة التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي (واشنطن ، العدد 04 ، ديسمبر 2004) ص 118.

<sup>2</sup> صالح صالح ، التحديات المستقبلية لاقتصاديات المضاربة في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، مجلة العلوم التسيير و علوم الاقتصاد ، جامعة سطيف ، العدد 2 ، 2003 ، ص 36.

للضرائب و تؤدي معدلات الضرائب المرتفعة إلى زيادة تعقد النظام الضريبي ، و يترتب على ذلك مشاكل التجنب و التهرب الضريبي ، لذلك فإن عملية الترشيد في معدلات الضريبة تعني بالدرجة الأولى تقليل الفوارق بين تلك المعدلات في الهيكل الضريبي<sup>1</sup>.

و تتطلب عملية الترشيد توافر المعلومات الدقيقة و المسح الدقيق للمجتمع الضريبي ، للسماح بالتمييز بين الأوعية الفرعية (الصنافية) المختلفة ، و يلاحظ أن الدول النامية و منها الجزائر تشهد نقصا كبيرا في هذه المعلومات ، و هذا ما ينعكس سلبا على هيكل معدل الضريبي فيها<sup>2</sup>.

و قد دلت التجارب العلمية في البلدان النامية على ضرورة الفصل بين الضريبة على القيمة المضافة على جميع السلع و الخدمات ، و ضريبة الاستهلاك على السلع و الخدمات الكمالية التي تفرض على شريحة معينة في المجتمع ، و خير مثال على ذلك هو استهلاك التبغ و السجائر التي عادة ما يبرر فرض الضرائب المرتفعة عليها بتحقيق أغراض صحية و اجتماعية مقبولة من وجهة نظر المجتمع<sup>3</sup>.

**ثالثا : إصلاح الجهاز الإداري الضريبي :** إن السياسة الضريبة هي التي تحدد محتوى قوانين الضريبة و طرقها ، و لكن الإدارة الضريبة هي التي تضع تلك السياسات موضع التنفيذ ، فالإدارة الضريبة هي التي تترجم القوانين الضريبة إلى إيرادات ضريبية ، و يتحقق ذلك من خلال التعليم و التكييف مع المتغيرات البيئية بإعداد الوصف الوظيفي للعاملين ، و توظيف الكفاءات و عقد دورات و اجتماعات لمتابعة و تحسين الأداء ، كما يلعب التقدم التكنولوجي في مجال الإعلام و الاتصال دورا متزايدا في تسهيل انجاز أعمال الجهاز الإداري للضريبة و فعاليته<sup>4</sup>.

### المبحث الثاني : دوافع و أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر

إن اللجوء لعملية الإصلاح الضريبي له عدة دوافع تجبر من خلالها الدول و الحكومات اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف ذات البعد الاقتصادي و الاجتماعي ، و فيما يلي ستعرض إلى دوافع و أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر.

<sup>1</sup> بوزيدة حميد ، مرجع سابق ، ص 97-101.

<sup>2</sup> المرجع نفسه ، ص 102.

<sup>3</sup> بوزيدة حميد ، المرجع السابق ، ص 103.

<sup>4</sup> كحلة عبد الغني ، تفعيل دور الرقابة الجبائية في ظل الإصلاح الضريبي ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه ، المدية ، 2011 ، ص 09.

## المطلب الأول : دوافع الإصلاح الضريبي في الجزائر

تتمثل دوافع الإصلاح الضريبي في الجزائر إلى ما يلي :

## 1- الأزمة البترولية :

لقد كان انهيار أسعار البترول سنة 1986 من 26.5 دولار أمريكي سنة 1985 ، إلى 13.5 دولار أمريكي سنة 1986<sup>1</sup> ، الأثر السلبي في الجانب التمويلي للاقتصاد الوطني ، حيث انخفضت قيمة إيرادات الجباية البترولية إلى إجمالي إيرادات الدولة و ذلك بانتقالها من 46.786 مليون دج سنة 1985 إلى 21.439 مليون دج سنة 1986 أي حوالي 20 (من 50% سنة 1985 إلى 30% سنة 1986)، هذا ما كان له انعكاس مباشر على إيرادات الدولة الكلية بحيث انخفضت هي الأخرى من 38% من إجمالي الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1981-1985 إلى 28% من هذا الإجمالي خلال الفترة 1986-1990<sup>2</sup> ، و لم يتمكن النظام الضريبي المطبق آنذاك من تعويض هذا النقص في إيرادات الدولة بإيرادات الجباية العادية ، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية ، مما دفع إلى ضرورة إصلاح هذا النظام الضريبي ليكون مرنا ، و يستطيع توفير إيرادات جبائية عادية لتمويل ميزانية الدولة و التحرر من الارتباط بالجباية البترولية التي لا تعرف الثبات و الاستقرار في مداخلها.

## 2- نظام ضريبي غير ملائم أمام المعطيات الجديدة لاقتصاد السوق 1992 :

إن الإصلاحات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الوطني ، جعل هذا النظام الضريبي القديم غير ملائم ، سواء من حيث التوازن أو التكيف ، و هذا راجع إلى النقائص التالية :

- عدم ملائمة الاهتلاك الخطي.

- لا مركزية ضريبة الأرباح الصناعية و التجارية (B,C) و الرسم على النشاط التجاري و الصناعي

(TAIC) في المؤسسة.

<sup>1</sup> صندوق النقد الدولي ، التقدير الاقتصادي العربي الموحد ، الإمارات العربية المتحدة 1989 ، ص 85.

<sup>2</sup> شبيبي عبد الرحيم ، بن بوزيان محمد ، شكوري سيدي محمد ، الآثار الاقتصادية الكلية الصدمات السياسية المالية بالجزائر ، دراسة تطبيقية ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، ص6.

- تحديد غير عقلاني للأعباء القابلة للخصم<sup>1</sup>.

### 3- عدم فعالية الحواجز الضريبية في توجيه الاستثمار :

يعتبر الإعفاء الضريبي عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة<sup>2</sup> ، من أجل توجيه الاستثمار لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية لكن الحوافز الضريبية الموجودة في النظام الضريبي السابق ، لم يحقق تلك الأهداف ، و يتضح ذلك من خلال العناصر التالية :

- عدم توازن قطاع الاستثمار.

- عدم التوازن الجغرافي للمؤسسات عبر التراب الوطني<sup>3</sup>.

### 4- عدم استقرار النظام الضريبي :

عند دراسة أهم الضرائب و الرسوم للنظام الضريبي قبل الإصلاح تستنتج أنه نظام ضريبي معقد ، سواء من حيث تنوع الضرائب أو تعدد معدلاتها ، أو حتى من حيث تباين مواعيد التحصيل ، و عليه فإن هذا النظام يتميز بكثرة التغيرات مما أدى إلى عدم استقراره ، فمثلا نجد الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية تهد معدلها تغييرا ملحوظا ، و يتضح ذلك كما يلي<sup>4</sup> :

### 5- ثقل العبء الضريبي :

إن زيادة العبء الضريبي على الشركات من خلال تعدد الضرائب و ارتفاع معدلاتها ، أدى إلى خلق ضغط ضريبي كبير ، حيث لا يسمح للمؤسسات بالرفع من قدرة تنافسها داخليا أو خارجيا ، حيث نجد معدل الضريبة على أرباح الشركات الذي يقدر ب 55% خلال الفترة 1987-1988 انخفض إلى 50% مع بداية سنة 1989 ، و هذا يعد معدل مرتفع بالمقارنة مع المعدلات الضريبية المطبقة في بعد الدول<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> ناصر مراد ، المرجع السابق ، ص 38.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي ، المخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، دراسة تحليلية تقييمية ، الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2006 ، ص 173.

<sup>3</sup> ناصر مراد ، مرجع نفسه ، ص-ص : 30-34.

<sup>4</sup> ناصر مراد ، مرجع سابق ، ص-ص 101.

<sup>5</sup> كحلة عبد الغني ، مرجع سابق ، ص 22.

فمن خلال الدراسة التي أجراها صندوق النقد الدولي سنة 1988 ، التي تتمحور حول مختلف المعدلات الضريبية المفروضة على أرباح الشركات لبعض الدول ، و من بينها الجزائر يوضح الجدول التالي الفارق الكبير المفروض على الشركات الجزائرية مقارنة ببعض الدول كما يلي :

الجدول رقم (2-2) : معدل الضريبة على الأرباح للشركات في بعض الدول لسنة 1988.

البلدان	الجزائر	المغرب	تونس	مصر	و.م.أ	بريطانيا	تركيا
معدل الضريبة	%55	%49.5	%38	%40	%34	%35	%46
مقارنة بالمعدل المطبق في الجزائر		%5.5-	%17-	%15-	%21-	%20-	%9-

المصدر : ناصر مراد ، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة 1992-2003 ، منشورات بغدادية ، الجزائر بدون تاريخ نشر ، ص 28.

## 6- انتشار ظاهرتي التهرب و الغش الضريبي :

إن تغيير التشريعات الموروثة عن الاستعمار ، و تكيفها مع التحولات التي شهدتها البلاد ، لم يكن عملا سهلا ، فقد ظهرت الآثار السلبية لكثير من التعديلات و كذلك انحرافها عن أهدافها أدى إلى تفشي ظاهرتي التهرب و الغش الضريبي ، و قد قدرت مبالغ التهرب الضريبي في الجزائر سنة 1989 بحوالي 5 مليار دولار سنويا ، و هو مبلغ ضخم جدا ، اذا ما قورن بالنتائج الداخلي الإجمالي في ذلك الوقت أين كان حوالي 52 مليار دولار<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> كحلة عبد الغني، مرجع سابق، ص 22

## المطلب الثاني : أهداف الإصلاح الضريبي

تتعدد أنماط الإصلاح الضريبي بتعدد الأهداف المرجوة منه و انطلاقا من سنة 1987 بدأ التفكير في إدخال عدة إصلاحات على النظام الضريبي لتمكينه من أداء وظائفه الموكلة إليه بشكل فعال ، و مسايرة التطورات الحاصلة على المستويين الدولي و الوطني ، و من أجل ذلك فقد شطرت بعض الأهداف من طرف الدولة بغية تحقيقها و تتمثل فيما يلي :

**أولا : تحقيق العدالة الضريبية<sup>1</sup> :** تعتبر العدالة الضريبية من أبرز اهتمامات المشرع الضريبي الجزائري ، فمن خلالها يكتسب النظام الضريبي نجاحه و مصداقيته لدى المكلفين بالضريبة ، و تسعى الإصلاحات الضريبية على تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين من خلال التوزيع العادل للعبء الضريبي ، و يتضح ذلك من خلال :

- استعمال الضريبة التصاعدية بدلا من الضريبة النسبية ، علما بأن الضريبة التصاعدية أكثر عدالة من الضريبة النسبية حيث أنها تراعي مستويات الدخل.
- مراعاة المقدرة التكاليفية للمكلف عن طريق الأخذ بعين اعتبار ظروفه الشخصية و كذا إعفاء الحد الأدنى للمعيشة.
- التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين و إخضاع كل طرف منهما إلى معاملة ضريبته الخاصة.

**ثانيا : توجيه النشاط الاقتصادي :** يهدف النظام الضريبي من خلال الإصلاحات إلى ما يلي<sup>2</sup> :

- تشجيع الأعوان الاقتصاديين بما فيهم المؤسسات إلى مبادرة الاستثمار و ذلك عن طريق منحهم التسهيلات و التحفيزات الضريبية.
- توجيه الاستثمار نحو النشاطات المراد ترقيتها ، و ذلك وفق السياسة الاقتصادية المنتهجة.
- حماية الإنتاج الوطني عن طريق الرسوم الجمركية حتى تحقق الحماية اللازمة للمنتجات الوطنية ، و من أجل ذلك ثم وضع جدول اقتصادي مفصل لجميع الصادرات لتحديد الحقوق الجمركية الملائمة.

<sup>1</sup> بلواضح الجليلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 51.

<sup>2</sup> Rapport Final de CNRF, janvier , 1981 p 53.

**ثالثا : تبسيط النظام الضريبي :** تهدف الإصلاحات الضريبية إلى تبسيط النظام الضريبي ، سواء في هيكل النظام الضريبي بحيث تم استبدال عدة ضرائب معقدة و متعددة بضرائب بسيطة و كذا إلغاء عدد من الضرائب غير الضرورية ، أو في التشريع الضريبي حيث أصبحت القوانين الضريبية و واضحة و مدعمة بتحليلها و تفسيرات من طرف المختصين ترتب على ذلك أن النظام الضريبي أصبح أكثر شفافية و وضوح و انعكس ذلك إيجابيا على الإدارة الضريبية و المكلفين بالضريبة<sup>1</sup>.

#### رابعا : إدارة ضريبة فعالة<sup>2</sup> :

من حيث شروط نجاح أي نظام ضريبي وجود إدارة ضريبية فعالة تسهر على تطبيقه و متابعته ، و من أجل ذلك وضعت خطة طموحة تتمثل فيما يلي :

- رفع عدد الموظفين بالإدارة الضريبية.
- تعميم استعمال الإعلام الآلي في جميع مصالح الإدارة الضريبية.
- إنشاء مدرسة وطنية للضرائب لتكوين أعوان و إطارات في المجال الضريبي.
- إزالة البيروقراطية و كل العراقيل الموجودة داخل الإدارة الضريبية مما يؤدي إلى كسب ثقة المكلف بالإدارة الضريبية.

بالإضافة إلى ذلك تعمل المديرية العامة للضرائب إلى التقرب من المكلفين من خلال تنظيم أبواب مفتوحة على إدارة الضرائب كل سنة ، بالإضافة إلى استعمال مختلف وسائل الصحافة لتوضيح الضرائب و الإعلان عن مستجدات النظام الضريبي.

و ينعكس وجود إدارة ضريبة فعالة إيجابيا على نتائج النظام الضريبي ، كما يعمل على تحسين العلاقة بين الإدارة و المكلف.

<sup>1</sup> ناصر مراد ، مرجع سابق ، ص 39.

<sup>2</sup> نفس المرجع ، ص 39.

**خامسا : تخفيف العبء الضريبي :** من أهم مساوئ النظام الضريبي لسنة 1975 انه كان مجحفا في حق المكلفين ، و عليه أصبح من الضروري تخفيف العبء الضريبي و ذلك عن طريق تخفيض المعدلات الضريبية ، مما يحفز المكلفين بمزاولة و توسيع نشاطاتهم المختلفة ، كما أنه يشجع على تكوين مؤسسات جديدة<sup>1</sup>.

**سادسا : محاربة التهرب الضريبي :** يعتبر التهرب الضريبي أحد المشاكل العامة التي يواجهها النظام الضريبي حيث يؤدي إلى أضعاف مردودية ذلك النظام و نقص في الحصيلة الضريبية ، و للتخفيف من هذه الظاهرة الخطيرة قام المشرع الضريبي الجزائري بعدة إجراءات أهمها<sup>2</sup>:

- إنشاء ضرائب بسيطة و واضحة يسهل متابعتها مثل الضريبة الجزافية الوحيدة.
- إجبار المكلفين بمسك دفاتر منظمة يمكن مراقبتها في كل وقت.
- وضع بطاقة ترقيم بواسطة الإعلام الآلي لجميع المكلفين بحيث نجد لكل مكلف رقم ضريبي واحد رغم تعدد أنشطته مما يسهل معرفة كل ما يربطه بالمجال الضريبي.
- إجبار المكلفين التعامل بالفاتورة و هذه الأخيرة خاضعة بدورها للمراقبة في كل وقت.
- إعادة تنظيم الهياكل الضريبية بحيث تم إنشاء مراكز ضرائب ، و مراكز جواريه للضرائب مما يسهل عليه التحكم و متابعة التسيير للملفات الضريبية.
- استعمال العبارات الإشهارية لمحاربة التهرب الضريبي مثل العبارات التالية<sup>3</sup>:

✓ ادفعوا ضرائبكم.

✓ أين تذهب أموال ضرائبكم.

✓ لماذا تدفع الضرائب.

تعد هذه العبارات البسيطة ذات أهمية بالغة في محاربة التهرب الضريبي حيث تعمل على خلق ثقافة ضريبية لدى المواطن و تساهم في كسب ثقته.

- توسيع تطبيق تقنية الاقتطاع من المصدر بحيث هذه التقنية جد فعالة لمحاربة التهرب الضريبي.

<sup>1</sup> ناصر مراد ، المرجع السابق ، ص 40.

<sup>2</sup> بلواضع الجيلالي ، مرجع سابق ، ص 50.

<sup>3</sup> مراد ناصر ، مرجع سابق ، ص 43.

## المطلب الثالث : أهم جوانب الإصلاح الضريبي في دول الاقتصاد الاشتراكي سابقا :

إن النظام الضريبي يتأثر بمتغيرين أساسيين هما : طبيعة النظام الاقتصادي و الاجتماعي السائد من حيث كونه رأس ماليا أم اشتراكيا أو غيرهما ، و من حيث درجة التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل و طبيعة النمو الاقتصادي اقتصاد متقدم أو متخلف أو عادي<sup>1</sup> .

بحيث أن النظام الضريبي في الدول النامية شكل على الدوام المصدر الرئيسي لميزانية الدولة ، و الممول العام للمشاريع العامة في إطار الاقتصاد الاشتراكي ، كما يعتبر من أفضل وسائل تدخل الدولة في الحياة العامة<sup>2</sup> .

إن جوهر الإصلاح على مستوى الجباية العادية لدول الاقتصاد الاشتراكي سابقا يكمن في محاولة تبسيط مكوناتها و إدخال المزيد من الشفافية عليها و تتمثل في :

**أولا : إصلاحات الضريبة على مداخيل الأفراد :** في إطار نمطية دول الاقتصاد الاشتراكي سابقا ، كان توزيع مداخيل الأفراد يتحقق من خلال قرارات السلطات العمومية ، لدى فتحصيل ضريبة الأجر كان تقوم بعملية الاقتطاع المباشر من حسابات المؤسسة العمومية ، و من ثم تحويلها إلى حسابات الدولة ، دون التحديد الدقيق للكتلة الأجرية ، مما أدى هذا إلى تهرب ضريبي من خلال عدم التصريح بالأجر الحقيقي الممنوح ، لذا فإن من أهم التساؤلات التي شكلت اهتماما كبيرا في مجال إصلاح الضريبة على مداخيل تعلق أساسا ب<sup>3</sup> :

- مستويات معدلات الضرائب الواجب تطبيقها.
- أنواع الضريبة الواجب اقتطاعها من مداخيل الأفراد.
- طريقة تطبيق هذه الضريبة.

<sup>1</sup> علي كساب ، شروط نجاح الضرائب ، مداخلات المنتدى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة ، ماي 2003 ، ص 179.

<sup>2</sup> سارة بلحسن ، الإصلاحات الجبائية تطورات و حدود ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003 ، ص

.32

<sup>3</sup> كحلة عبد الغني، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

## ثانيا : إصلاحات الضريبة على الأرباح

إن تطبيق الضريبة على الأرباح من قبل الدولة ذات الاقتصاد الاشتراكي سابقا لا يتطابق مع ضريبة الأرباح في دول الاقتصاد الرأسمالي ، و يتضح ذلك من خلال تباين مفهوم الربح ، حيث هناك عدة معايير للربح الخاضع للضريبة ، كما أن قياس الأرباح في دول الاقتصاد الاشتراكي سابقا كان عرضه لعدة أخطار أدن إلى تضخمها و ارتفاع الضريبة المفروضة عليها ، و من أهم هذه الأخطار<sup>1</sup> :

- ارتفاع حصيلة الضرائب على المؤسسات.
- الضرائب المفروضة على المؤسسات كانت مرتفعة.
- ضعف مخصصات الاهتلاك نتيجة طول العمر الإنتاجي.
- معدلات الفائدة الضئيلة من طرف المؤسسات العمومية.
- عدم الأخذ الاعتبار عامل التضخم في حساب معدلات الضرائب على الأرباح.

لذا فإن أثر فعالية ضرائب الأرباح على المؤسسات كانت غائبة في دول الاقتصاد الاشتراكي سابقا ، باعتبار أن هدف الضريبة على الأرباح كان وسيلة تعبئة للموارد المالية فقط ، و أداة لاسترجاع الاستثمارات السابقة بفرض ضرائب مرتفعة على المؤسسات الناجحة على حساب غير ناجحة قصد تدعيمها ، و هذا راجع أساسا لكون الدولة تلعب دورا مزدوجا بدءا بالمساهم الوحيد في معظم المؤسسات ، و المحصل الوحيد للضريبة على أرباح هذه المؤسسات ، لذا فإن أهم الإصلاحات المقدمة في هذا المجال في ظل التحول إلى اقتصاد السوق يمكن تبيانها فيما يلي<sup>2</sup> :

- إيجاد نظام محاسبي جبائي فعال ، نظرا إلى أن القواعد المحاسبية و الجبائية المطبقة على الاهتلاكات ، و تحويل الخسائر المتراكمة للسنوات السابقة أدت إلى جعل معدلات الضريبة على الأرباح من المؤسسات مرتفعة.
- تحديد مفهوم اقتصادي و موضوعي للأرباح ، خاصة الأرباح المحققة بين القطاع الخاص التي كانت دائما محل شك ، على اعتبار أن القاعدة في بلدان الاقتصاد الاشتراكي من عملية تحقيق الأرباح العالية تعتبر فعل غير اجتماعي مما يضعف الرغبة في تحقيق أرباح عالية لدى المؤسسات.

<sup>1</sup> حميدة بوزيدة ، المرجع السابق، ص 62.

<sup>2</sup> سعيدة بوسعادة ، الحوافز الضريبية و دورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة ، كلية ع.إ.و علوم التسيير ، جامعة البليدة ماي 2003 ، ص 103.

- أن تكون المعدلات المحددة من قبل القوانين الجبائية مبتعدة عن ارتفاع المفرط لمعدل الضريبة المفروضة على أرباح المؤسسات ، و تقليل الإعفاءات المقدمة للاستثمارات باعتبار أن معظم دول العالم تتيحها للاستثمار الأجنبي حتى باتت من البديهيات ، و هذا ما جعلها عاملا أساسيا لا عاملا مشجعا للاستثمار الأجنبي المباشر.

كل هذا يقودنا إلى نتيجة مفادها أن عملية الإصلاح هذا النمط من الضريبة يكون على أساس قواعد متساوية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين و عدم تفضيل اختيارات المسؤولين السياسيين عن اختيارات السوق بالإضافة إلى تحقيق مستوى هذه الضريبة.

### ثالثا : إصلاحات الرسم على رقم الأعمال :

إن الرسم على رقم الأعمال يمكن باعتباره رسما على مبيعات المؤسسات العمومية ، و البيع بالتجزئة ، و الأسعار المطبقة على المستهلكين (مطروح منه هامش ربح لبائعي التجزئة و الأسعار المحصل عليها من قبل المنتجين).

وانطلاقا من هذا فإن عملية تحصيل هذا الرسم في دول الاقتصاد والاشتراكي سابقا كان يتميز بدرجة كبيرة من السهولة و الفعالية ، باعتبار أن أسعار التجزئة و الإنتاج محددة إداريا من قبل الدولة ، وبالتالي سهولة تحديد مبلغ الضريبة الواجب دفعها بالقيام بعملية الاقتطاع من حسابات زبائنها و تحويلها إلى حسابات الدولة<sup>1</sup> ، بدأ يتضح لبلدان الاقتصاد الاشتراكي سابقا ضرورة إصلاح هذه الضريبة لكونها الأكثر تأثرا بإعادة هيكلة الاقتصاد حيث مرت بالمراحل التالية<sup>2</sup> :

- تخفيض عدد الضرائب على رقم الأعمال.
- إلغاء بعض أنواع الضريبة على رقم الأعمال التي لم تعد وسيلة من وسائل تنفيذ المخطط.
- توسيع مجال تطبيق الضريبة على رقم الأعمال إلى مؤسسات أخرى خاصة مما يترتب على هذا الصعوبة في عملية تحصيل الضريبي.

أما فيما يخص المواصفات القانونية للأنظمة الضريبة في دول الاقتصاد الاشتراكي سابقا فإن أهم الإجراءات الواجب الوقوف عليها ، استخدام الضرائب المحلية على الاستهلاك بدلا من الضرائب الجمركية على التجارة

<sup>1</sup> كحلة عبد الغني، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

<sup>2</sup> حميدة بوزيدة ، مرجع سابق ، ص 60.

الخارجية ، في ظل التوجهات الحديثة لتحرير التجارة ، و ذلك بزيادة اعتماد على ضريبة القيمة المضافة ، لكن لا بد أن يصاحب هذا تحقيق حيادية الضرائب غير المباشرة لتحويل العبء الضريبي من الإنتاج إلى المستهلك أي زيادة نسبة القيمة المضافة على تجار الجملة و التجزئة ، و بالتالي تحقيق إيرادات حيادية إضافية لخزينة الدولة.

### المبحث الثالث : تشخيص الضرائب و الرسوم في ظل الإصلاح الضريبي

تطلب التحول الذي شهدته الجزائر نحو اقتصاد السوق القيام بإصلاحات ضريبية عميقة في طريقة فرص الضريبة على المداخيل و الإنفاق ، حيث تم إدراج ضرائب و رسوم جديدة ، و حتى أجل تغطية النقائص الموجودة في النظام الضريبي لسنة 1975 كان لا بد من صياغة نظام ضريبي جديد يتماشى مع التغيرات الجديدة. تمثل إصلاح الحماية العادية في سنة 1991 في التسهيل و التبسيط بالنسبة لمكونات النظام الضرائب و إخفاء عليه مزيد من الشفافية ، و ذلك من خلال الاهتمام بالضرائب التالية : الضريبة على الدخل الإجمالي ، الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على القيمة المضافة<sup>1</sup>.

### المطلب الأول : جوهر الإصلاح الضريبي في الجزائر

يرتكز مضمون الإصلاح الضريبي لسنة 1992 على تأسيس ثلاثة ضرائب جديدة و هي : الضريبة على الدخل الإجمالي ، الضريبة على أرباح الشركات ، الضريبة على القيمة المضافة.

#### أولا : الضريبة على الدخل الإجمالي :

لقد تم تأسيس الضريبة على الدخل الإجمالي بصدور قانون المالية لسنة 1991 ، حيث تنص المادة رقم 01 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة على ما يلي : "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل ، و تفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي المكلف بالضريبة" و جاءت هذه الضريبة من أجل تعويض حل الضرائب النوعية السابقة لذا فإن الضريبة على الدخل الإجمالي تتسم بعدة خصائص و هي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> بلواضع الجيلالي ، مرجع سابق ، ص 52.

<sup>2</sup> ناصر مراد ، مرجع سابق ، ص 216.

- ضريبة وحيدة أي تفرض مرة واحدة على مجمل المداخيل المحددة بموجب المادة (02) من قانون الضرائب المباشرة.

- ضريبة سنوية : تقتطع سنويا من المداخيل المحققة خلال السنة ، مع الإشارة إلى المداخيل الشهرية (الإجراء و المرتبات) التي تقتطع شهريا وفقا لسلم شهري.

- ضريبة شخصية : تفرض على دخل الأشخاص الطبيعيين ، و شركات الأشخاص التي تأخذ بالحساب الوضعية الشخصية للمكلف بدفعها.

- ضريبة تصريحية : أي أن المكلف بالضريبة ملزم بالتصريح على المداخيل بمعنى أن الأشخاص الخاضعين لضريبة الدخل حتى يتسنى إقرار أساس هذه الضريبة ، أن يكتبوا قبل الفاتح من فبراير من كل سنة إلى مفتش الضرائب المباشر لمكان إقامتهم تصريحا بدخلهم الإجمالي<sup>1</sup>.

و بناء على الخصائص السابقة للضريبة يمكن القول بأن الضريبة تتسم بعد مزايا تتخلص فيما يلي :

● ميزة الشفافية : من خلال توفير جل الخصائص السابقة ، سواء من خلال وضع الإطار الشامل لمجموع مداخيل المكلف ، باعتبار أن مجموع الدخل أفضل الوسائل لقياس المقدرة المالية للفرد ، أو طريقة تحديد الدخل الخاضع للضريبة الذي يأخذ بالحساب الوضعية الشخصية و المقدرة التكلفة للمكلف كوضع أدنى حد معفى منه.

● ميزة التصاعدية : أي يحسب وفقا لجدول تصاعدي كما يلي :

<sup>1</sup> المادة 08 من القانون رقم 91-25 مؤرخ في 16/12/1991 ، يتضمن قانون المالية لسنة 1992 ، الجريدة الرسمية ، العدد 65 بتاريخ

## الجدول رقم (3.2) : السلم الضريبي للدخل الإجمالي

معدل الضريبة %	الدخل الخاضع للضريبة (دج)
0	لا يتجاوز 120.000
20	من 120.001 إلى 360.000
30	من 360.001 إلى 1440.000
40	أكثر من 1440.000

المصدر : المادة 05 من القانون رقم 70-12 مؤرخ في 2007/12/30 ، يتضمن قانون المالية لسنة 2008 ، الجريدة الرسمية ، العدد 82 ، الصادرة بتاريخ 2007/12/31.

و يخضع للضريبة على الدخل الإجمالي الأشخاص التالية<sup>1</sup> :

- الأشخاص الذين لهم في الجزائر مكان إقامتهم الرئيسية أو مركز مصالحهم الأساسية.
- أشخاص أعوان الدولة الذين يمارسون وظائفهم أو حتى يكلفون بمهامه في بلد أجنبي و الذين لا يخضعون في هذا البلد لضريبة شخصية على مجموع دفعهم.
- الأشخاص غير المقيمين بالجزائر و الذين يحصلون على مداخيل ذات مصدر جزائري.
- الأشخاص من الجنسية الجزائرية أو أجنبية الذين يحصلون في الجزائر على أرباح أو مداخيل يعود فرض الضريبة عليها في الجزائر بموجب اتفاقية دولية خاصة بازدواجية فرض الضريبة.
- المساهمون في الشركات الأموال فيما يتعلق بأرباح الأسهم و النسب المئوية من الربح.

<sup>1</sup> حميد بوزيد ، التقنيات الجبائية بن محلولة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2007 ، ص 11.

## ثانيا : الضريبة على أرباح الشركات<sup>1</sup>

تعتبر من أهم الأهداف التي يسعى إليها الإصلاح الضريبي ، باعتبارها تتمحور حول وضع المؤسسات العمومية في نفس موضع المؤسسات الخاصة من خلال إخضاعها لقواعد السوق الاقتصادية ، مما يتطلب الأمر معاملة جبائية جديدة تتماشى مع الأهداف الاقتصادية العامة.

و لتكريس هذا المسعى ثم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة رقم 38 من قانون المالية لسنة 1991 ، حيث تنص المادة رقم 135 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة على ما يلي :

" تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح و المداخل التي تحققها الشركات و غيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 و تسمى هذه الضريبة بالضريبة على أرباح الشركات " .

ومن خلال التعريف السابق ذكره نستنتج أن الضريبة على أرباح الشركات تتصف بالمميزات التالية<sup>2</sup>:

- ضريبة سنوية : بحيث تفرض مرة واحدة في السنة على الأرباح المحققة خلال السنة.
- ضريبة وحيدة : بحيث تفرض على جميع الأشخاص المعنويين ضريبة واحدة فقط على أرباح الشركات.
- ضريبة عامة : بحيث تفرض على مجمل الأرباح دون التمييز بين طبيعة النشاطات الناتجة عنها.
- ضريبة نسبية : بحيث يطبق على الربح الضريبي معدل ثابت تحدده قوانين المالية و ليس جدول متصاعد.

● ضريبة تصريحية : بحيث يتعين على الأشخاص المعنويين أن يكتبوا على الأكثر يوم 30 أبريل من كل سنة<sup>3</sup> تصريح بمبلغ الربح الخاضع للضريبة الخاصة بالنسبة المالية السابقة ، و يترتب على عدم القيام بهذا الإجراء عقوبات مالية تتجلى فيما يلي<sup>4</sup> :

- 10% من مبلغ الحقوق الواجبة الدفع عن كل تأخير لا يتعدى شهرا واحدا.
- 20% من مبلغ الحقوق الواجبة الدفع عن كل يتعدى الشهر و يقل عن شهرين.

<sup>1</sup> ناصر مراد ، المرجع السابق ، ص 230-231.

<sup>2</sup> مرجع نفسه، ص 31.

<sup>3</sup> المادة 151 الفقرة 1 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، المعدلة بموجب المادة 6 قانون المالية التكميلية لسنة 2008 ، و متممة

بموجب المادة (6) من قانون المالية لسنة 2009 ، المؤرخ في 2008/12/31 ، العدد 74 ، ص 57.

<sup>4</sup> المادة 322 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، ص 128.

- 25% من مبلغ الحقوق الواجبة الدفع عن كل يتعدى شهرين.

كما أن هذه الضريبة تمتاز بالشفافية و ذلك من خلال النظرة الإجمالية لمجموع أرباح المكلف، و طريقة تحديد الربح الخاضع للضريبة، كذلك تتسم بالبساطة سواء بالنسبة لإدارة الضرائب بفحص ملف واحد وبالتالي تسهيل عملية مسك العمليات الضريبية و مراقبتها.

كما تتسم هذه الضريبة أيضا بميزة الاقتراب من العدالة، من خلال إلغاء التمييز بين الشركات العمومية و الشركات الخاصة ، و كذلك بين الشركات الوطنية و الشركات الأجنبية.

وتطبق الضريبة على الأرباح المحققة للشركات بالأخذ بصيغتي الإجمار أو الاختيار و يتضح ذلك كما يلي :

- الشركات الخاضعة إجباريا للضريبة على أرباح الشركات :
- الشركات المدنية المتكونة تحت شكل شركة الأسهم.
- شركات الأموال و التي تضم ما يلي : شركات الأسهم ، شركات ذات المسؤولية المحدودة ، وشركات التوصية بالأسهم.
- المؤسسات و الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري.
- الشركات الخاضعة اختيارا للضريبة على أرباح الشركات<sup>1</sup> :

توجد بعض الشركات التي تعتبر أصلا خاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي ، إلا أن المشرع سمح لهم الاختيار في حيث أرادات الخضوع إلى الضريبة على أرباح الشركات ، و في هذه الحالة يترتب على تلك الشركات تقديم طلب الاختيار مرفق بالتصريح المنصوص عليه في المادة رقم 151 من قانون الضرائب المباشرة لدى مفتشيه الضرائب المعينة ، ويعتبر هذا الاختيار نهائي ، أي لا رجعة فيه مدى حياة الشركة ، هذه الشركات تمثل في شركات الأشخاص التي تكون في شكل الشركات التالية : شركات تضامن ، شركات التوصية البسيطة ، و جمعيات المساهمة.

كما تعتبر الضريبة على أرباح الشركات أداة ترشيد جباية المؤسسة و تحديد الربح الخاضع للضريبة على أرباح الشركات ، تنص المادة رقم 140 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة على ما يلي<sup>1</sup> :

<sup>1</sup> المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، قوانين جباية لسنة 2010 ، ص 63.

الربح الخاضع للضريبة هو الربح الصافي المحدد حسب نتيجة مختلف العمليات من أية طبيعة كانت التي تنجزها كل مؤسسة أو وحدة تابعة لمؤسسة واحدة ، بما في ذلك على الخصوص التنازلات عن أي عنصر من عناصر الأصول أثناء الاستغلال أو في نهايته .

يشكل الربح الصافي من الفرق من قيم الأصول الصافية لدى اختتام و افتتاح الفترة التي يجب استخدام النتائج المحققة فيها قاعدة للضريبة ، و يحسم الضريبة من الزيادات المالية و تضاف عند الاقتطاعات التي يقوم بها صاحب الاستغلال أو الشركاء خلال هذه الفترة ، و يقصد بالأصول الصافية الفائض في قيم الأصول من بين جملة الخصوم المتكونة من ديون الغير ، و الاستهلاكات المالية و الأرصدة المثبتة .

و تحسب الضريبة على أرباح الشركات على أساس الربح الضريبي و ليس الربح المحاسبي الذي يظهر في الميزانية المحاسبية ، و محدد ذلك الربح الضريبي بالفرق بين الإيرادات و التكاليف المسجلة حسب طبيعتها خلال السنة المالية ، أما الربح الضريبي فهو عبارة على ذلك الربح المحاسبي مع إجراء يعفى التعديلات و يتضح ذلك من العلاقة التالية :

$$\text{الربح الضريبي} = \text{الربح المحاسبي} + \text{الاستردادات} - \text{التخفيضات}.$$

أو

$$\text{الربح الضريبي} = \text{الربح المحاسبي} - \text{الأعباء القابلة للحسم} + \text{الأعباء غير القابلة للحسم}.$$

يقصد بالربح المحاسبي بصافي الربح أو الخسارة للفترة ، و ذلك قبل طرح مصروف الضريبة . أما الأعباء غير قابلة للربح فيقصد بها التكاليف التي أدرجت في حساب الربح المحاسبي ، إلا أن مصلحة الضرائب قد ترفضها نهائيا لأنها لا تعتبر مصاريف استغلالية ، أو تجاوزت الحد الأقصى المحدد من قبل إدارة الضرائب ، كما قد ترفضها مؤقتا إلى أن تتم تسديدها .

أما الأعباء القابلة للحسم فتتمثل في التكاليف التي لم تدرج في حساب الربح المحاسبي و تعتبرها إدارة الضرائب كتكاليف تطرح من إيرادات المؤسسة<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> ناصر مراد ، مرجع سابق ، ص 233 .

<sup>2</sup> حميدة بوزيدة ، مرجع سابق ، ص.ص : 75-78 .

الاستردادات عبارة عن تلك التكاليف التي أدرجت في حساب الربح المحاسبي إلا أن مصلحة الضرائب قد ترفضها نهائيا لأنها لا تعتبر مصاريف استغلالية أو أنها تتجاوز الحد الأقصى المحدد من قبل إدارة الضرائب ، كما قد ترفضها بصفة مؤقتة إلى أن يتم تسديدها.

بالنسبة للتكاليف التي ترفض مؤقتا تتمثل في <sup>1</sup>:

- مصاريف التعامل التقني.

- المصاريف المالية اتجاه الخارج.

- الأتعاب الغير مسددة خلال السنة.

بالنسبة للتكاليف التي ترفضها نهائيا تتمثل فيما يلي :

- مختلف التكاليف و الأعباء و أجور الكراء الخاصة بالمباني غير المخصصة مباشرة للاستغلال.

- مصاريف الاحتفالات بما فيها مصاريف الإطعام و الفندقية و العروض باستثناء المبالغ الملتزم بها و المثبتة قانونا و المرتبطة مباشرة باستغلال المؤسسة.

- إحياء المناسبات التقليدية المحلية.

- التخفيضات عبارة عن تلك التكاليف التي لم تدرج في حساب الربح المحاسبي ، و تعتبرها أداة الضرائب

كالتكاليف تطرح من إيرادات المؤسسة ، هذه التكاليف تتمثل في خسائر السنوات السابقة إلى غاية السنة الخامسة.

و تشكل طريقة تحديد الربح الخاضع للضريبة على أرباح الشركات ، أسلوب يساهم في فعالية هذه الضريبة بحيث يسمح بما يلي <sup>2</sup>:

- معرفة المقدرة التكليفية الحقيقية للمؤسسة.

- مكافحة التهرب الضريبي، وذلك من خلال رفض بعض التكاليف و وضع سقف التكاليف أخرى.

- تشجيع الاستثمار و توسيعه من خلال تخفيف العبء الضريبي على المؤسسة و تتوقف الاستفادة من

تقنية الرصيد الجبائي على توفر الشروط التالية :

- يجب أن تملك الشركة الأم هذه السندات ملكية كاملة.

<sup>1</sup> ناصر مراد ، مرجع سابق ، ص 235.

<sup>2</sup> مرجع نفسه ، ص 236.

- يجب أن تكون الشركات المستفيدة شركات رؤوس الأموال تخضع للنسبة العادية في الضريبة على أرباح الشركات.

- يجب أن تساوي النسبة المئوية الدنيا لمساهم الشركة الأم في رأس مال الشركة الفرعية 10% .  
و يتم دفع الضريبة على أرباح الشركات على شكل ثلاث تنسيقات و رصيد التسوية ابتداء من سنة 2000 حسب قانون المالية 2000 كالتالي<sup>1</sup> :

- التنسيق الأول : من 15 فيفري إلى 15 مارس .

- التنسيق الثاني : من 15 ماي إلى 15 جوان .

- التنسيق الثالث : من 15 أكتوبر إلى 15 نوفمبر .

و في الأخير نقوم بدفع رصيد التسوية ، و قيمة هذا الأخير تستخرج من العلاقة التالية :

رصيد التصفية = ربح السنة × معدل الضريبة - مجموع التسيقات الثلاثة المدفوعة.

وبشكل وجود ثلاثة (03) تسيقات إحدى العوامل المساعدة في تخفيف الضغط على خزينة المؤسسة طبقا للمادة 150 من قانون الضرائب و الرسوم المماثلة ، ما فيما يخص الشركات حديثة النشأة تساوي كل تسيق 30% من الضريبة المحسوبة على الحاصل المقدر بنسبة 5% من رأس المال الإجمالي المسخر .  
و تعتبر طريقة التسيقات في دفع الضريبة إحدى أهم الطرق المساعدة في تخفيف الضغط على خزينة المؤسسة من جهة ، و كذا إمداد الخزينة العامة بموارد مالية بصفة دورية و منتظمة خلال السنة من جهة أخرى<sup>2</sup> .

**ثالثا : الرسم على القيمة المضافة (TVA)**

يعتبر الرسم على القيمة المضافة من أهم الإصلاحات التي عرفها النظام الضريبي لتحل محل كل من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGA) ، والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS)

<sup>1</sup> كحللة عبد الغني، مرجع سابق ، ص 29.

<sup>2</sup> حراش براهيم ، عضوية الإدارة الضريبية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير الفترة (2002-2010) ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه من العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2011 - 2012 ، ص 35.

، بموجب قانون المالية لسنة 1991 ، حيث طبقت ابتداء من أول جانفي 1992 ، بعدما تم نشر معدلاتها في قانون المالية سنة 1992<sup>1</sup>.

و ذلك نتيجة المشاكل التي شهدتها هذا النظام من حيث تعقده و عدم ملائمته مع الإصلاحات التي تمدها الاقتصاد الوطني.

إن هذا الرسم TVA وحسب تسميته يتعلق بالقيمة المضافة المنشأة خلال كل مرحلة من مراحل العمليات الاقتصادية و التجارية ، وتحدد هذه القيمة المضافة بالفرق بين الإنتاج الإجمالي و الاستهلاكات الوسيطة للسلع و الخدمات ، كما أن الرسم على القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك تجمع من طرف المؤسسة إلى قاعدة الخزينة العمومية ليتحملها المستهلك النهائي.

يعتبر الرسم على القيمة المضافة أداة ضريبية لعضوية الاقتصاد الوطني ضريبة حديثة واسعة التطبيق سواء في الدول المتقدمة أو النامية<sup>2</sup>.

و يتميز الرسم على القيمة المضافة بالمميزات التالية<sup>3</sup>:

- ضريبة حيادية : و هذا بالنسبة للمدين القانوني بحيث لا تؤثر على ماليته لأنها تدفع و تتحمل من طرف المستهلك النهائي ( المدين الحقيقي).
- ضريبة غير مباشرة : تدفع إلى خزينة الدولة ليس مباشرة من طرف المستهلك النهائي (المدين الحقيقي) و إنما من طرف المؤسسة (المدين القانوني) التي تضمن إنتاج و توزيع السلع و الخدمات.
- ضريبة قيمية : تحسب بتطبيق معدل نسبي على قيمة المنتج أو الخدمة و ليس على أساس الكمية أو الحجم.
- ضريبة تخضع لنظام الحسم : بمعنى أن مبلغ الرسم المدفوع عند العملية الشراء يتم حسمه عند عملية البيع.

<sup>1</sup> كحلة عبد الغني ، مرجع سابق ، ص 30.

<sup>2</sup> ناصر مراد ، مرجع سابق ، ص 242.

<sup>3</sup> حراش براهيم ، مرجع سابق ، ص 36.

كما تم إدماج في مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة سنة 1995 عمليات البنوك و التأمين التي كانت خاضعة سابقا لرسم خاص على عملياتها (TOBA)<sup>1</sup> و السمة المحددة لهذه الضريبة هي خصم الضرائب التي تدفعها المؤسسات على المدخلات المادية من الضرائب التي يجب أن تدفعها عن مبيعاتها ، و التي انتشر استعمالها في معظم الأنظمة الضريبية للدول بصورة سريعة.

يمثل وعاء TVA المبلغ الذي يطبق عليه معدل الرسم ، و هو عبارة على رقم الأعمال المحقق باستثناء الرسم على القيمة المضافة ذاته ، و بصفة عامة فإن العناصر التي تطرح من رقم الأعمال هي<sup>2</sup>:

- حقوق الطوابع الجبائية.
- التخفيضات و الحسوبات المالية و الانتقاصات الممنوحة و حسوم القبض.
- المبلغ المودع بالأمانة على التعليفات التي يجب إعادتها إلى البائع مقابل تسديد هذا المبلغ.
- المدفوعات المترتبة على النقل الذي قام به المدين نفسه لتسليم البضائع الخاضعة للرسم.

و لقد حدد القانون المالية لسنة 1992 أربعة معدلات للرسم على القيمة المضافة إلى حين صدور قانون المالية 2001 ، حيث تم المادة هيكلية معدلات الرسم على القيمة المضافة ، و أصبح يشمل معدلين على النحو الذي يبينه الجدول التالي :

<sup>1</sup> المادة 72 من القانون رقم 91-25 الموافق 16/12/1991 ، يتضمن قانون المالية 1992.

<sup>2</sup> وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، " الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة " ، منشورات الساحل ، 2010 ، ص 19.

## الجدول رقم (4.2) : تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة في الجزائر.

البيان	سنة 1992	سنة 1995	سنة 1997	سنة 2001
المعدل الخاص بالمخفض	7%	7%	7%	7%
المعدل المخفض	13%	13%	14%	ملغى
المعدل العادي	21%	21%	21%	17%
المعدل المرتفع	40%	ملغى		

المصدر : حميد بوزيدة ، النظام الضريبي الجزائري و تحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 1992-2004 ، مرجع سابق ، ص 33.

و يتم حساب الرسم على القيمة المضافة شهريا أو فصليا ، و ذلك بضرب المعدل المناسب في رقم الأعمال خارج الرسم (CAHT) حسب طبيعة العملة الاقتصادية المنجزة ، و تزرع نواتج تحصيله كما يلي :

- أ- بالنسبة للعمليات المنجزة على مستوى مديريات الضرائب الولائية.
  - 80% لفائدة ميزانية الدولة.
  - 10% لفائدة البلديات.
  - 10% لفائدة الصندوق المشترك لجماعات المحلية (FCCL) .
- ب- بالنسبة للعمليات المنجزة على مستوى مديرية كبريات المؤسسات.
  - 80% لفائدة ميزانية الدولة.
  - 20% لفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL) .

و لقد أقرت هذا التوزيع المادة (10) من قانون المالية التكميلية لسنة 2006 ، ذلك لأن اختصاص مديرية كبريات المؤسسات وطنيا و ليس ولائيا ، و بالتالي لا تخصص حصة من قوائم الرسم على القيمة المضافة لفائدة البلديات و تدعيما لإجراءات محاربة الغش و التهرب الضريبي فقد أقر المشرع الضريبي ضمن قانون المالية

لسنة 2009 في المادة 24 ، على أنه لا يجوز للمكلف القيام بعملية الخصم بعنوان الشهر أو الفصل الذي تم خلاله دفع TVA ، على تجاوز هذا الأخير مبلغ مائة ألف دينار (100.000 دج) عن كل عملية خاضعة للرسم تكون مدفوعة نقدا ، و يرمي هذا الإجراء إلى مراقبة حجم الكتلة النقدية المتداولة و محاربة الاقتصاد غير الرسمي<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني : محددات تصميم نظام ضريبي فعال.

هناك الكثير من الدراسات المتعلقة بتحديد ملامح النظام الضريبي الجيدة<sup>2</sup>.

#### 1. مؤشرات فيتو تانزي<sup>3</sup> مؤشرات أساسية يمكن اعتمادها لتصميم نظام ضريبي فعال.

- **مؤشر التآكل** : و يتعلق الأمر بما إذا كانت الأوعية الضريبية الفعلية قريبة من الأوعية الممكنة ، لأن إتباع الوعاء الضريبي يؤدي إلى زيادة الإيرادات رغم اعتمادها بمعدلات منخفضة نسبيا ، و على ابتعدت الأوعية الضريبية الفعلية الممكنة بفعل الإفراط في منح الإعفاءات للأنشطة و القطاعات ، فإن ذلك يؤدي إلى تآكل وعاء الضريبي ، و هذا ما يدفع إلى رفع المعدلات طمعا في تعويض النقص الحاصل في الإيرادات و مثل هذا المسعى (رفع المعدلات) من شأنه أن يحفز على التهرب الضريبي.
- **مؤشر التركيز** : يقضى هذا المؤشر بأن ي أتي جزء كبير من إجمالي الإيراد الضريبي من عدد ضئيل نسبيا من الضرائب و المعدلات الضريبية ، لأن ذلك من شأنه يساهم في تخفيض تكاليف الإدارة و التنفيذ.
- **مؤشر التشتت** : و يتعلق الأمر بما على كانت هناك ضرائب مزعجة قليلة الإيراد ، و على كانت موجودة هل عددها قليل ، و هذا النوع من الضرائب يجب التخلص منها سعيا لتبسيط النظام الضريبي دون أن يكون لحذفه على مردودية النظام.

<sup>1</sup> حراش براهيم ، مرجع سابق ، ص 37.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص 165-167.

<sup>3</sup> فيتو تانزي : خبير اقتصادي كبير في مجال الإصلاح الاقتصادي ، شغل عدة مهام في صندوق النقد الدولي من 1974 إلى 1994 خاصة في مجال مكافحة الفساد و غسل الأموال أنظر : VITOS TANZI The Vrderground Economive – the Internationd Bank Quarterley Revien. Decembre 2000. N 35 P 05.

- **مؤشر التحديد :** و يتعلق الأمر بمدى اعتماد النظام الضريبي على عدد قليل من الضرائب ذات المعدلات المحددة ، و هذا لا ينفي في الواقع إمكانية إحلال بعض الضرائب بخرى ، فمثلا يمكن إحلال الضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل بخرية واحدة على كامل الثروة ذات معدل منخفض.
- **مؤشر تكلفة التحصيل :** و هو مؤشر مشتق من مبدأ الاقتصاد في الجباية و النفقة أو هذا يجعل تكلفة تحصيل الضرائب أقل ما يمكن ، حتى لا ينعكس ذلك سلبا على مستوى الحصيلة الضريبة.
- **مؤشر الموضوعية :** و يتعلق الأمر بضرورة جباية الضرائب من أوعية يتم قياسها بموضوعية ، بما يضمن للمكلفين التقدير بشكل واضح لالتزامهم الضريبية على ضوء أنشطتهم التي يخططون لها ، و يصيب هذا ضمن مبدأ اليقين الذي يقضى حسب آدم سميث بأن تكون الضريبة الملزم بدفعها المواطن محددة على سبيل اليقين.
- **مؤشر التنفيذ :** و يتعلق بمدى تنفيذ النظام الضريبي بالكامل و بفعالية و هذا يتعلق أيضا بمدى سلامة التقديرات و التنبؤات ، و مستوى تأهيل الإدارة الضريبية لأنها القائم الأساسي على تنفيذ فضلا عن مدى معقولية التشريعات و قابليتها على ضوء الواقع الاجتماعي و الاقتصادي.

## 2. مؤشرات أخرى لتصميم الأنظمة الضريبية الجيدة :

- يرى حمدي أحمد العناني أن تصميم الأنظمة الضريبية وفق مقتضيات الفعالية يمكن أن يتم وفق أسلوبين<sup>1</sup> :
- **الأسلوب الأول :** و ذلك بوضع معايير محددة يجب توفرها في النظام الضريبي و هذه المعايير هي : العدالة ، الوضوح ، الملائمة في الدفع ، الاقتصاد في نفقة التحصيل ، المحافظة على كفاءة ، جهاز السوق ، عدم التعارض بين الضرائب و أهداف النظام المالي<sup>2</sup>.
- **الأسلوب الثاني :** من خلال الربط بين النظام الضريبي و الرفاهية العامة للمجتمع حتى و إن كان تطبيق هذا الأسلوب صعبا بالنظر إلى كون نظرية الرفاهية ثم تتطور و تبين بالشكل الكافي ، إلا أنه بالرغم من ذلك من الإشارة إلى مجموعة من الأهداف الضرورية لتحقيق الحجم الأمثل للرفاهية و تتمثل هذه الأهداف في<sup>3</sup> :

<sup>1</sup> Deboud youcef , le nouveau mécanisme économique en Alger OPV/1995.p29

<sup>2</sup> Deboud youcef , Ibid.P30

<sup>3</sup> Ibid , p 31.

- توفير الحد الأدنى من حرية الاختيار.
- تحقيق أعلى مستوى معيشة.
- النمو الاقتصادي.
- العدالة في توزيع الدخل.
- توظيف عوامل الإنتاج الراغبة في العمل.

يعتبر مؤشر فيتو تانزي من أهم المؤشرات تحديد تصميم نظام ضريبي فعال خاصة منها مؤشرات التركيز و التشتت ، كما توجد مؤشرات أخرى لها دور كبير في تحديد فعالية أكبر للأنظمة الضريبية ، ولتحقيق هذه المؤشرات لدورها وجب توفر بيئة ضريبية مناسبة لنا خاصة ما يتعلق بالعدالة و الوضوح<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عمار ميلودي ، المرجع السابق، ص 80.

## خلاصة الفصل

لقد ساهم الإصلاح الضريبي في زيادة المردودية المالية لمخلف الضرائب ، لكنه مازال بعيدا عن الطموحات المعلنة في إطار السياسة الضريبية المنتهجة و التي محورها الأساسي يكمن في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية ، كما أن هيمنة الضرائب غير المباشرة في هيكل النظام لا يدعم فعالية النظام الضريبي لعدم عدالة تلك الضرائب ، لذلك يجب على المشرع الضريبي التحقيق من حجم تلك الضرائب و الاعتماد أكثر على الضرائب المباشرة من خلال تشجيع الاستثمار ، تحسين و تنظيم و إدارة المؤسسات العمومية ، و بالتالي تحسين المنتج الضريبي المترتب عن نشاطها ، كما يجب تحسين التحصيل الضريبي و مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي من خلال نشر الوعي الضريبي قصد تغيير الدهنيات العادية للضريبة و الاهتمام أكثر بالإدارة الضريبية حتى تؤدي مهامها على أكمل وجه.

## تمهيد :

يسعى النظام الضريبي إلى تحقيق أهداف السياسة المالية و الاقتصادية العامة للدولة و التي قد تتعارض فيما بينها عند التطبيق على أرض الواقع في المدى القصير و المتوسط ، بحيث تلجأ الدولة إلى التضحية بالجانب المالي من خلال إعفائها جزئيا أو كليا من الضريبة لبعض الأنشطة الاقتصادية بغرض تنميتها و تخفيف العبء الضريبي عليها لتحقيق التوازن الاقتصادي على المستوى الوطني و الجهوي ، و كذا إعفائها لبعض مداخيل الأفراد المنخفضة في سبيل تخفيف حدة الفوارق الاجتماعية و تحقيق مبدأ التضامن و العدالة الضريبية ، لذلك يتعين على المشرع تحديد الأهداف الأكثر أهمية و ترسيبها حسب الأولوية و ذلك وفق الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة دون إهمال باقي الأهداف.

و نظرا للأهمية التي تحظى بها دراسة فعالية النظام الضريبي المطبق في أي دولة ما ، فلقد ارتأينا في هذا الفصل تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر بعد تطبيق برنامج الإصلاح الضريبي و ذلك من خلال التطرق إلى ما يلي :

- المبحث الأول : فعالية النظام الضريبي في الجزائر.
- المبحث الثاني : تقييم مردودية النظام الضريبي بعد الإصلاحات في الجزائر.

## المبحث الأول : فعالية النظام الضريبي الجزائري

يرمي المنظم في مختلف الميادين سواء على المستوى الكلي ، أو الجزئي إلى مراعاة مؤشر الفعالية من خلال العمل على نجاح النظام المطبق يفهم من الفعالية قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها التشغيلية. و تعبر الأهداف التشغيلية عن الناتج النهائي الذي يرتبط بالسياسات التي تتبعها المنظمة أي ما تحاول المنظمة تحقيقه في الواقع العملي ، و حسب متغيرات البيئة الداخلية و الخارجية المحيطة بها.

## المطلب الأول : مفهوم النظام و عوائقه.

## أولا : مفهوم فعالية النظام الضريبي :

يقصد بفعالية النظام الضريبي مدى قدرته على تحقيق أهدافه بشكل متوازن حيث ان تلك الأهداف قد تتعارض فيما بينها ، فالهدف المالي للضريبة قد تتعارض على الهدف الاقتصادي نتيجة تدعيم الدولة ببعض القطاعات من خلال إعفائها كلياً أو جزئياً من الضريبة ، كما يتعارض الهدف المالي مع الهدف الاجتماعي<sup>1</sup>. و تعني أيضا مدى قدرة النظام الضريبي على تحقيق الأهداف المالية و الاقتصادية و الاجتماعية بشكل متناسق لأن هذه الأهداف قد تتعارض فيما بينها ، و نتيجة لتعارضها يجب على المشرع الضريبي أن يراعي كل من مصلحة الدولة و مصلحة المكلف و مصلحة المجتمع على النحو التالي<sup>2</sup>:

1. **مصلحة الدولة** : تتحقق مصلحة الدولة بما توفره الضريبة من أموال تساهم في تغطية نفقاتها المختلفة و بالقدر الذي يساعد على تحقيق سياساتها الاقتصادية و الاجتماعية.
2. **مصلحة المكلف** : تتحقق مصلحة المكلف من فرض الضريبة بالقدر الذي لا تكون فيه الضريبة عائقاً أمام طموحاته و العوائد التي يحققها من استثماراته ، كما تتحقق مصلحة المكلف من خلال ما يوفره فرض الضريبة من مساعدة للمكلف على تأدية أعماله عن طريق حمايته من المنافسة الخارجية.

<sup>1</sup> ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي و إشكالية التهرب ، أطروحة دكتوراه الكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر (2002) ، ص 111.

<sup>2</sup> عمار ميلودي ، أثر الإصلاحات الاقتصادية على فعالية النظام الضريبي في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، جامعة باتنة 2014/2013 ، ص 117.

3. **مصلحة المجتمع** : تتحقق مصلحة المجتمع من فرض الضريبة من خلال الآثار الإيجابية التي تترتب على فرض الضريبة مثل استخدام حصيلة الضريبة لتحسين الخدمات المجانية التي تقدمها الدولة مكن شق الطرق و توفير الإنارة العمومية و التعليم و الصحة أي تحقيق رفاهية المجتمع بالإضافة إلى حد من بعض العادات البيئية غير المرغوب فيها في المجتمع.

إن النظام الضريبي كمجموعة من الضرائب التي يلتزم بها أفراد الدولة في زمن محدد بدفعها إلى السلطة العمومية ، سواء كانت مركزية أم محلية ، يعبر عن الوضع الاقتصادي للدولة لحظة تطبيقه ، و يقتضي في سعيه لتجسيد هذا النظام ، مراعاة تحقيق الأهداف المالية ، الاجتماعية و الاقتصادية ، أي مراعاة مصلحة الدولة (توفير إيرادات للخزينة العمومية لتغطية النفقات العامة للدولة ) ، و مصلحة المكلف (عدم إرفاقه بعبء الضرائب و مصلحة المجتمع بتوفير الخدمات العامة و إشباع الحاجات العامة ، و رشاده الإنفاق العام ، إعادة توزيع الدخل ، و الانعكاسات الأخرى المترتبة المتوخاه من فرض الضريبة<sup>1</sup>.

#### ثانيا : عوائق فعالية النظام الضريبي :

بما أن الضريبة اقتطاع جزء من دخول الأفراد و تحويله إلى القطاع العام بغرض تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية حسب قواعد يسترشد بها واضعي النظام الضريبي، فإنه في سبيل تجسيد النظام الضريبي قد يصطدم هذا النظام بعوائق تحول دون تحقيق أهدافه ، و من هذه العوائق نجد ظاهرة الازدواج الضريبي ، ارتفاع الضغط الضريبي ، التهرب الضريبي و الاقتصاد الموازي.

أ- **بالنسبة للازدواج الضريبي** : يعرف الازدواج الضريبي بمشكلة تعدد فرض الضريبة على المكلف بأدائها خلال نفس الفترة الزمنية ، ففي الازدواج الضريبي يدفع المكلف بالضريبة على نفس الوعاء أكثر من مرة لأكثر من إدارة ضريبية و قد يحدث الازدواج الضريبي على المستوى الراعي أو على المستوى الدولي.

ب- **بالنسبة للتهرب الضريبي** : فيقصد به امتناع الممول من الذي توافرت فيه شروط الخضوع للضريبة عن الوفاء لها. مستعنيين في ذلك بكلفة أنواع الغش و هي مختلفة و متعددة ، و يعبر أيضا عن عصيان أو تمرد الفرد ضد الدولة كالامتناع عن تقديم الإقرار بدخله طبقا لنص القانون ، أو تقديم الإقرار مع تقدير الدخل بأقل من الحقيقة ، أو إخفاء كل ما هو ممكن من رقم الأعمال في جميع بيانات مكلفي ضرائب حسب النظام الحقيقي ، زيادة النفقات و التكاليف على نحو وهمي حيث يتم زيادة تكاليف المواد و المستلزمات السلعية ، أو النفقات

<sup>1</sup> ناصر مراد ، مرجع سابق ، ص 112.

الإدارية ، أو قيام أصحاب الأعمال في القطاع الخاص بعدم سداد الضريبة على دخل الرواتب و الأجور عن العاملين لديهم. و تعتبر هنا أن المتهرب هو رب العمل و ليس العمال ، لأن القرار في ذلك يعود لرب العمل و هدفه من عدم سداد ضريبة دخل الأجر و الرواتب هذا لحصول على يد عاملة أقل تكلفة.

إذا كان السبب الظاهر للتهرب هو رغبة الممول في التخلص من عبء الضريبة ، إلا أن دوافع الممول في تصرفه بهذا الشكل تعود إلى أسباب أخلاقية ، سياسية ، اقتصادية ، و فنية ، فمن الناحية الأخلاقية نجد من التهرب الضريبي ضعف الوعي الضريبي للممول الناتج عن اعتقاده من أن ما يأخذه من الدولة أقل مما تأخذه منه و أن الدولة تسيء استعمال الأموال العامة ، و شعوره بنقل العبء الضريبي<sup>1</sup>.

- و بالنسبة للأسباب السياسية تشكل سياسة الإنفاق العام دورا رئيسيا في هذا المجال ، فكلما أسيء استعمال المال العام ، كلما زاد ميل المجتمع الضريبي نحو التهرب من دفع الضريبة ، بينما في الأسباب الاقتصادية نجد التهرب يزيد في أوقات الكساد أين يسوء المركز المالي للممول ، و يقل في أوقات الرخاء أما الأسباب الفنية التي تحد من فعالية النظام الضريبي ، فيتمثل أساس في تعقد النظام الضريبي ، بالإضافة إلى ما تتركه أنواع الضرائب المختلفة بدرجات متفاوتة في إمكانيات التهرب ، إذا أنه قليل في مجال الضرائب غير المباشرة ، يكون دافعها القانوني ( المنتج ، المستورد ، بائع الجملة ) يقوم بنقل عبئها على الآخرين حتى يقع عبئها على المستهلك النهائي في اقتنائه السلع و الخدمات ضمن الأسعار دون التفرقة بين ما دفعه كسعر ، و ما دفعه كضرائب ، و تزيد فرص التهرب من الضرائب المباشرة و بالخصوص ضرائب الدخل<sup>2</sup>.

**ج- بالنسبة لارتفاع الضغط الضريبي :** يقتصد بالضغط الضريبي ذلك التأثير الذي يحدثه فرض الضرائب المختلفة ، و الذي يختلف تبعا لحجم الاقتطاعات الضريبية من جهة ، و صورة التركيب الفني للهيكل الضريبي من جهة أخرى ، و يعبر الضغط الضريبي على العبء الذي يحدثه الاقتطاع الضريبي على الاقتصاد الوطني ، و تهدف النظرية العامة للضغط الضريبي الكشف عن صيغ للإخضاع الضريبي تتقلص معها الآثار السلبية إلى أقصى درجة على ضوء الوضع الأمثل الذي تحدده ظروف المجتمع و يكتسي مؤشر الضغط الضريبي أهمية بالغة كونه يبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية للوصول إلى أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني ، و ذلك بتحديد المعدلات الضريبية الممكنة و اختيار الأوعية الضريبية المناسبة<sup>3</sup> ، فإن العلاقة بين الاقتطاعات الضريبية و الدخل و مستوى هذه الاقتطاعات لا يجوز أن يتعدى الحدود الواجب مراعاتها كي لا تعرقل نشاطات

الشرقاوي عبد الحكيم مصطفى ، التهرب الضريبي و الاقتصاد الأسود ، الإسكندرية دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2000 ، ص 154.<sup>1</sup>

نفس المرجع ، ص 154.<sup>2</sup>

<sup>3</sup> ناصر مراد ، مرجع سابق ، ص 168.

الأفراد ، و نشاط الاقتصاد الوطني ككل ، و ذلك أن الزيادة في حجم الاقتطاعات تؤدي إلى التقليل من حجم الدخل الذي يتحصل عليه المكلف مما يغير من سلوكاته تجاه الضريبة<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني : تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر

بعد أكثر من عشرة سنوات على تطبيق الإصلاح الضريبي تتساؤل على مدى فعالية الإصلاحات الضريبية ، لذلك سنحاول تقييمها من خلال عدة مؤشرات أهمها ما يلي :

#### أولا : تطور الحصيلة الضريبية :

يهدف الإصلاح الضريبي إلى تحسين مستوى المردودية المالية للجباية العادية على حساب الجباية البترولية التي تهيمن بشكل كبير في تمويل ميزانية الدولة ، و لمعرفة مدى تحقيق ذلك الهدف تستعرض تطور حصيلة الجباية الضريبية حسب الجدول التالي :

#### الجدول رقم (1.3) : تطور الجباية العادية و الجباية البترولية

(في الميزانية العامة للدولة خلال الفترة : 2004-2010)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
1309.37	1171.70	285.84	786.77	745.56	664.80	603.77	الجباية العادية
1501.70	1927.00	1715.39	2711	2714	2267.83	1485.76	الجباية البترولية
2811.07	3098.70	2699.03	3497.77	3459.56	2932.63	2089.53	مجموع الجباية
46.57	37.80	36.44	22.49	21.55	22.67	28.29	العادية الجباية مجموع %
53.42	62.19	63.56	77.51	78.45	77.33	71.11	العادية البترولية مجموع %
60.28	39.72	النسبة المتوسطة					

المصدر : وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب.

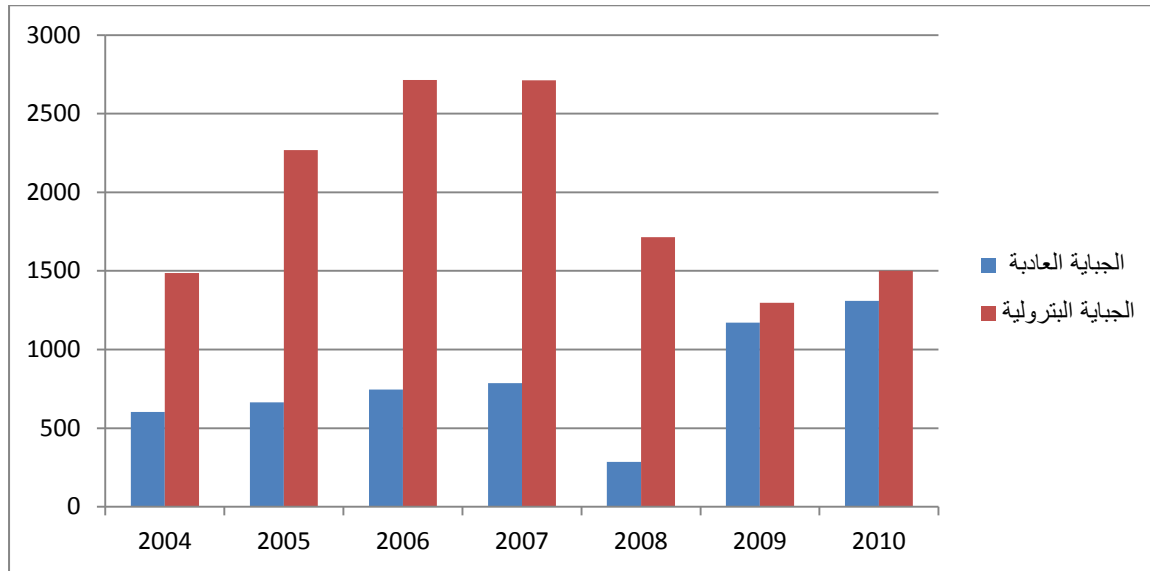
المديرية الفرعية للإحصائيات و التلخيص.

<sup>1</sup> عمار ميلود ، مرجع سابق ، ص 118.

نلاحظ من هذا الجدول ارتفاع الإيرادات نسبة الجباية العادية من 2089.53 مليار دج سنة 2004 إلى 3497.77 مليار سنة 2007 ، غير أن هيمنة الجباية البترولية واضحة في الهيكل الضريبي إذا مثلت في سنة 2007 = 77.5% من إجمالي الإيرادات الضريبية لذلك تشكل الجباية البترولية موردا رئيسيا لخزينة الدولة ، و هذا الوضع لا يساهم في فعالية النظام الضريبي ، إذ أن تقديرات هذا المورد لا تتركز على عوامل داخلية بل هي رهينة عوامل خارجية تتمثل أساسا في أسعار المحروقات التي تخضع لتقلبات السعرية في الأسواق الدولية ، فضلا عن عدم استقرار الدولار الأمريكي المستخدم بصفة أداة تسوية في ذلك القطاع ، كما أن أهم أهداف الإصلاحات الضريبية تكمن في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية الذي لم يتحقق بعد.

يمكننا تمثيل الجدول السابق وفق الشكل التالي :

الشكل رقم (1.3) : تطور الجباية العادية و الجباية البترولية في الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2004-2010



المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا على معطيات الجدول

ثانيا : مدى استقرار النظام الضريبي الجزائري :

لم يتمكن النظام الضريبي الجزائري تحقيق الاستقرار مما أدى إلى عدم وضوح الرؤية لدى السلطات فضلا عن تعقد ذلك النظام في هذا المجال نلاحظ سويا صدور تعديلات الضريبية ، فقانون المالية لسنة 2004 تضمن 52 إجراء ضريبيا ، و قانون المالية لسنة 2005 تضمن 68 إجراء ضريبيا و قانون المالية لسنة 2006 تضمن

51 إجراء ضريبيا ، و قانون المالية لسنة 2007 تضمن 72 إجراء ضريبيا. إلا أن هذه التعديلات تضمنت بعض الاتجاهات الإيجابية للنظام و المتمثلة فيما يلي :

- تخفيض نسبة الضريبة على أرباح الشركات إلى 25 % و 12.5 % للأرباح المعاد استثمارها.
- تخفيض نسبة الاقتطاع العليا للضريبة على الدخل الإجمالي إلى 35 % و رفع الحد الأدنى المعفى من الإخضاع إلى 12.000 دج.
- تخفيض معدلات الرسم على القيمة المضافة من أربعة معدلات عند التأسيس إلى 7% مراجعة التعريف الجمركية باعتماد ثلاثة معدلات أقصاها 30%
- إلغاء ضريبة الدفع الجزائي.
- تخفيض الرسم على النشاط المهني إلى 2%.
- إلغاء الازدواج الضريبي على المداخل المتأنية من توزيع الأرباح التي أخضعت للضريبة على أرباح الشركات.
- تبسيط النظام الجزائي للضريبة على الدخل من خلال تعويض الضريبة على الدخل الإجمالي و الرسم على القيمة المضافة ، و الرسم على النشاط المهني بضريبة جزافية وحيدة.

**المطلب الثالث : دراسة أثر الإصلاح الاقتصادي على فعالية النظام الضريبي الجزائري.**

يمكن دراسة فعالية النظام الضريبي الجزائري من خلال مقارنة الإنجازات الفعلية بالتقديرات ، حيث يقصد بالإنجازات الفعلية تلك الأرقام المحققة على أرض الميدان. و يقصد بالتقديرات تلك الأرقام المقدرة و التي من المفروض إنجازها و من أجل تقسيم أكثر يمكن الاستعانة بالجدول التالي :



الانخفاض التهرب الضريبي المتفاجم مع تحديد النشاطات و التجارة الخارجية ، و الاندماج في السوق العالمي ، فضلا عن عدم مقابلة الزيادة في المجتمع الضريبي ، زيادة في المساهمة الفعلية من الإيرادات الضريبية المباشرة.

2- تطور عدد المكلفين بالضريبة :

الجدول رقم 3-3 : تطور عدد الخاضعين للضريبة 2007/2002

الوحدة = مليون دج

الضريبة	الضريبة على الدخل الإجمالي IRG	الضريبة على أرباح الشركات IBS	السنوات
	273.000	3.550	2002
	1.362.184	49.023	2003
	1.377.555	64.453	2004
	1.362.184	69.397	2005
	1.449.375	60.500	2006
	1.355.253	65.895	2007

المصدر : وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، مديرية العمليات الجبائية

يوضح الجدول رقم (3-3) صورة واضحة عن تطور المجتمع الضريبي.

بحيث تضاعف بين سنتي 2002 و 2004 أكثر من خمس 5 مرات فيما يخص المكلفين الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي ، و ما يقارب ثمان 8 مرات فيما يتعلق بالمكلفين الخاضعين للرسم على القيمة المضافة و في حدود العشرين 20 مرة بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات.

3- فعالية الرسم على القيمة المضافة : يمكن توضيح مدى فعالية الرسم على القيمة المضافة من خلال

عرض الجدول التالي :

الجدول رقم(3-4) : تطور حصيلة و عدد الخاضعين للرسم على القيمة المضافة في الجزائر

الوحدة : مليار دج.

عدد الملفات الخاضعين ل TVA	TVA % من الناتج المحلي الإجمالي	TVA كنسبة مئوية من إجمالي الجباية العادية	حصيلة TVA	البيان السنوات
-	3.56	31.52	98.99	2000
-	3.82	32.82	108.26	2001
-	3.38	34.79	109.52	2002
-	2.83	33.23	116.15	2003
406.707	2.97	31.72	126.32	2004
489.094	3.51	32.46	156.73	2005
447.349	3.05	30.97	161.02	2006
476.391	2.85	30.21	174.75	2007

- تتضمن TVA المحصل في الدخل و عند الاستيراد و على المنتجات البترولية.

المصدر : عمار ميلودي ، أثر الإصلاحات الاقتصادية على فعالية النظام الضريبي في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، جامعة باتنة 2013/2014 ، ، ص 128.

تعود عدم فعالية الرسم على القيمة المضافة في الجزائر إلى كلفة الإعفاءات منها ، و ضعف الالتزام الضريبي لدى المكلفين بها ، إذا قدرت معدل عدد التصريحات الشهرية المودعة في الآجال سنة 2003 ب 58% من المجتمع الضريبي الخاضع لهذا الالتزام.

#### 4- تكلفة الإعفاءات الضريبية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية للاستثمار و الوكالة الوطنية لتشغيل

الشباب :

في إطار النهوض بالاستثمار و زيادة إشراك مبادرة النظام الخاص في التنمية الاقتصادية تجملت الجزائر

إنفاقا ضريبيا معتبرا في حدود مبلغ 272 مليار دينار جزائري مثلما يوضحه الجدول التالي :

#### الجدول رقم (3-5) : ANDI – ANSE

الوحدة : مليون دج.

المجموع	الرسم على القيمة المضافة	حقوق التسجيل	الرسم العقاري	الضريبة على أرباح الشركات IBS	الدفع الجزائي VE	الدفع على النشاط المهني TVA	الضريبة السنوات
525	-	-	0.88	346	27	151	1999
4.216	1.889	0.44	0.15	1.592	119	614	2000
3.659	1.717	0.39	4.38	1.046	163	727	2001
8.659	4.957	0.092	2.67	2.050	200	1.417	2002
30.779	19.647	30	19.04	5.120	1.476	4.482	2003
32.457	22.312	11	18	3.651	1.028	5.437	2004
45.180	29.283	17	29	7.237	2.365	6.249	2005
33.878	22.004	5	11	4.090	.803	6.965	2006
69.246	39.606	3	8	5.923	1.786	21.920	2007
143.434	34.838	4	11	3.424	403	4.754	2008

المصدر : الوزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب.

يشير الجدول رقم 5 إلى التطور الكبير للإعفاءات الضريبية في إطار كل من أونساج و أندي ، حيث

بلغت قيمة الإعفاءات سنة 1999 ما مقداره 525 مليون دج إلى 4.216 مليون دج سنة 2000 ، ثم

انخفضت هذه الإعفاءات قليلا سنة 2001 إلى 3.659 مليون دج ، لتعاود ارتفاعها تباع إلى غاية علم

2008 لتصل إلى 43.434 مليون دج.

و للمزيد من توضيح الإعفاءات الضريبية الممنوحة لدعم التشغيل كنسبة من الضرائب العادية و الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر سنستعين بالجدول التالي :

الجدول رقم (3-6) : كلفة الإعفاءات الضريبية لنسبة من الضرائب العادية و الناتج المحلي

الإجمالي بالجزائر 2009/2005.

البيان السنوات	عدد المشاريع	كلفة الإعفاءات الضريبية مليار دج (1)	الضرائب العادية مليار دج (2)	نسبة (1) إلى (2) %	الناتج المحلي الإجمالي (3) مليار دج	نسبة (1) إلى (3) %
2005	32.137	32.4	349	9.3	1.522	2.2
2006	29.375	45.1	398	11.3	1.354	3.33
2007	32.248	33.8	482	7.0	1.425	2.37
2008	33.801	69.2	519	13.3	1.870	3.7
2009	29.493	43.4	578	7.5	2.149	2.01

المصدر : اعتمادا على إحصائيات وزارة المالية ، الديوان الوطني للإحصائيات بنك الجزائر.

من خلال الجدول (3-6) نستنتج النقاط التالية :

- ضخامة الإنفاق الضريبي الذي تحمّلته الميزانية العامة للدولة ، نتيجة حرمانها من مبالغ كانت ستدخل خزينتها.
- ارتفاع نسبة الإنفاق الضريبي مقارنة مع إجمالي الإيرادات الضريبية العادية ، بحيث قدرت سنة 2008 ب 13.3 % كما بلغت نسبة الإنفاق الضريبي مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي 3.7 % لنفس السنة.
- تطور المشاريع المستفيدة من الإعفاءات الضريبية ، إذا لغت سنة 2008 = 33.801 مشروع ، منها 14.201 مشروع في إطار الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ، و 19.600 في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.
- يسيطر الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على بنية الإنفاق الضريبي في الجزائر.

- الاستمرار المثالي في منح الامتيازات الضريبية ، كنتيجة للإصلاح الاقتصادي التدريجي و البطيء<sup>1</sup>.

يضاف إلى هذا ارتفاع نسبة الملفات المستفيدة من الإعفاءات الضريبية مقارنة مع المجتمع الضريبي بحيث قدرت سنة 2008 ب 6% ، فضلا عن عدم تحكم إدارة الضرائب في متابعة هذه الملفات ، ففي سنة 2008 لم تتمكن المصالح الضريبية من متابعة 41% من المستفيدين من المزايا الضريبية.

وكل ما يعنيه هذا بقاء 59% خارج الرقابة الضريبية<sup>2</sup>.

### المبحث الثاني : تقييم مردودية النظام الضريبي بعد الإصلاحات

بعد أكثر من عشرة سنوات على تطبيق الإصلاح الضريبي تتساءل على مدى فعالية الإصلاحات الضريبية ، لذلك سنحاول تقييم مردودية النظام الضريبي من خلال عدة مؤشرات على النحو التالي :

#### المطلب الأول : تقييم مردودية النظام الضريبي من حيث الوعاء

إن الإصلاحات الضريبية بموجب القانون 90/36 المؤرخ في 1990/12/31 المتضمن قانون المالية سنة 1991 و كل القوانين المالية السنوية و التكميلية التي جاءت بعد أعادت صياغة النظام الضريبي مما يتماشى مع الاقتصاد الحد و التطورات الاقتصادية المالية الجديدة.

إن تطبيق الإجراءات التصحيحية قدمت نتائج إيجابية و التي ظهرت مع التعديلات التدريجية للقوانين خلال فترة الدراسة 2004-2011 و كانت كما يلي :

#### الفرع الأول : الفترة من سنة 2004 إلى سنة 2007.

- جاء قانون المالية لسنة 2004 ب 23 مادة تخص المجال الضريبي بين التعديل و إلغاء و تأسيس ، حيث مست هذه المواد الضرائب المباشرة و غير المباشرة و الرسم على القيمة المضافة و حقوق التسجيل و الطابع ، و كان محتواها يتضمن التكاليف القابلة للخصم من الربح مثل الاهتلاكات ، إضافة إلى مجال المنازعات الضريبية و الرسوم.

<sup>1</sup> بلغت نسبة الرسم على القيمة المضافة إجمالي الإنفاق الضريبي في الجزائر لسنة 2004 80% ، عمار ميلودي ، مرجع سابق ، ص 132

<sup>2</sup> نفس المرجع

- قانون المالية لسنة 2005 ب 44 مادة تخص المجال الضريبي بين تعديل و إلغاء و تأسيس ، حيث مست هذه المواد الضرائب المباشرة و غير المباشرة و الرسوم على رقم الأعمال بما فيه الرسم على القيمة المضافة و حقوق التسجيل و الإجراءات الجبائية ، و كانت هذه المواد تتضمن مجال تحديد الدخل الخاضع للضريبة و معدل الضريبة على الدخل الإجمالي ، و كذلك مجال المنازعات و العمليات المعفاة من الرسم على القيمة المضافة ، و التصريح بالمعلومات المتعلقة بعمليات فوتره مبيعات الجملة بهدف مكافحة التهرب الضريبي.

- جاء قانون المالية لسنة 2006 ب 48 مادة تخص المجال الضريبي بين التعديل و إلغاء و تأسيس ، حيث مست هذه المواد الضرائب المباشرة و غير المباشرة و حقوق التسجيل و الطابع و الرسوم على رقم الأعمال و الإجراءات الجبائية و كانت تتضمن تعديل في معدلات الضريبة على الدخل الإجمالي و طريقة الاهتلاكات و الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ، و إجبار الشركات الوطنية و الأجنبية المتواجدة في الجزائر بالتصريح بالمعلومات الخاصة بحساباتهم البنكية لدى مصالح الضرائب و التي تكون محل معالجة معلوماتية تسمى تسيير بطاقات الحسابات المالية إضافة إلى تعديل في العمليات المعفاة و الخاضعة للرسم على القيمة المضافة ، و تعديل في تعريفات الطابع الخاص ببطاقة ترقيم السيارات ، و إجراءات أخرى مست بها المنازعات، و تضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006 في مجال الضرائب و الرسوم 17 مادة بين تعديل و تأسيس ، حيث تم تأسيس لدى المديرية العامة للضرائب البطاقة الوطنية لمرتكبي أعمال الغش و المخالفات الخطيرة للتشريعات الضريبية و الجمركية و التجارية.

- جاء قانون المالية لسنة 2007 ب 58 مادة تخص المجال الضريبي بين التعديل و إلغاء و تأسيس ، حيث مست هذه المواد الضرائب المباشرة و غير المباشرة و حقوق التسجيل و الرسوم على رقم الأعمال و الإجراءات الجبائية ، و تضمنت إحداث الضريبة الجزائرية الوحيدة تبسيطا للنظام الضريبي الجزائري ، و مجال المنازعات و الرسم على القيمة المضافة و عقد الاعتماد الإيجار المالي و التكاليف القابلة للخصم من الربح.

### الفرع الثاني: الفترة من سنة 2008 إلى سنة 2011

- جاء قانون المالية لسنة 2008 ب 38 مادة تخص المجال الضريبي بين التعديل و إلغاء و تأسيس ، حيث مست هذه المواد الضرائب المباشرة و غير المباشرة و حقوق التسجيل و الرسوم على رقم الأعمال و الإجراءات الجبائية ، و تضمنت تأسيس النظام المبسط لتصريح بالنتائج السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كما تم تعديل معدلات حساب الضريبة على الدخل الإجمالي و التكاليف القابلة للتخفيض من الربح و طريقة

الاهتلاكات و العمليات المعفاة و الخاضعة إلى الرسم على القيمة المضافة ، و المعاينات و المنازعات في مجال الإجراءات الجبائية ، أما قانون المالية التكميلي لسنة 2008 فتضمن 32 مادة تخص المجال الضريبي بين التعديل و إلغاء و تأسيس ، حيث مست هذه المواد الضرائب المباشرة و غير المباشرة و حقوق الطابع و الرسوم على رقم الأعمال و الإجراءات الجبائية حيث ثم من هذا الشأن تأسيس أسلوب جديد من التحقيق المصوب في المحاسبة إضافة إلى طريقة التصريح و التسديد الإلكتروني للضريبة.

- جاء قانون المالية لسنة 2009 ب 48 مادة تخص المجال الضريبي بين التعديل و إلغاء و تأسيس ، حيث مست هذه المواد الضرائب المباشرة و غير المباشرة و حقوق التسجيل و الرسوم على رقم الأعمال و الإجراءات الجبائية ، و تضمنت تأسيس إلزامية التصريح مسبقا لدى الإدارة الضريبية بتحويلات الأموال إلى الخارج ، و عدم إمكانية خصم الرسم على القيمة المضافة المثلث للفواتير المدفوعة نقدا عندما يتجاوز مبلغ الرسم 100.000 دج ، و توسيع التحقيق المعمق للوضعية الجبائية الشاملة إلى الأشخاص غير المحصنين جبائيا، إضافة إلى إنشاء مصلحة التحريات الجبائية تكلف بالقيام بتحقيقات قصد تحديد مصادر التهرب و الغش الجبائيين ، أما قانون المالية التكميلي لسنة 2009 فتضمن 43 مادة تخص المجال الضريبي بين التعديل و إلغاء و تأسيس ، حيث مست هذه المواد الضرائب المباشرة و غير المباشرة و حقوق الطابع و الرسوم على رقم الأعمال و الإجراءات الجبائية ، حيث ثم في هذا الشأن تأسيس شروط إتمام إجراءات التوطين البنكي و الجمركي المتصل بعمليات التجارة الخارجية إلا أن أساس رقم التعريف الجبائي ، و تأسيس رسم على رقم الأعمال متعاملي الهاتف النقال.

- جاء قانون المالية لسنة 2010 ب 35 مادة تخص المجال الضريبي بين التعديل و إلغاء و تأسيس ، حيث مست هذه المواد الضرائب المباشرة و غير المباشرة و حقوق التسجيل و الطابع و الرسوم على رقم الأعمال و الإجراءات الجبائية ، و تضمنت تعديل معدلات حساب الضريبة على الدخل الإجمالي و التكاليف القابلة للتخفيض من الربح و طريقة الاهتلاكات طريقة ترحيل العجز ، و تحديد مدة التحقيق المصوب في المحاسبة بشهرين في مجال الإجراءات الجبائية ، و ثم تأسيس رسم في شكل طابع جبائي و رسم على شهادات اعتماد الوكلاء العقاريين و رسم نوعي يطبق عند شراء اليخوت و السفن ، أما قانون المالية التكميلي لسنة 2010 ب 31 مادة تخص المجال الضريبي بين التعديل و إلغاء و تأسيس ، مست هذه المواد الضرائب المباشرة و غير المباشرة و حقوق الطابع و التسجيل و الرسوم على رقم الأعمال و الإجراءات الجبائية حيث ثم في هذا الشأن تأسيس غرامة مالية في حالة معاينة التلبس الجبائي.

- أما قانون المالية لسنة 2011 فقد جاء ب 57 مادة تخص المجال الضريبي بين التعديل و إلغاء و تأسيس ، مست هذه المواد الضرائب المباشرة و غير المباشرة و حقوق التسجيل و الطابع و الرسوم على رقم الأعمال و الإجراءات الجبائية ، و تضمنت إعفاء المداخل من الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك ، و تعديل في الدفعات المسبقة على الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات و كذلك تعديل في العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة و المنازعات ، أما قانون المالية التكميلي لسنة 2011 فتضمن 13 مادة تخص المجال الضريبي بين التعديل و إلغاء و تأسيس ، مست الضرائب المباشرة و حقوق التسجيل و الرسوم على رقم الأعمال.

### الفرع الثالث : تقييم عام للنظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاح

من خلال تتبعنا لمختلف الإصلاحات الضريبية خلا الفترة 2004-2011 يمكننا استخلاص النقاط التالية :

- فحص هيكل إيرادات الضرائب المباشرة تبين ضعف مساهمتها في حصيلة النظام الضريبي ، نتيجة لضعف نتائج المؤسسات بسبب التهرب الضريبي من جهة ، و لضعف مردودية المداخل ما عدا الضريبة على المرتبات و الأجور من جهة أخرى.
- توسيع مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة.
- تأسيس أساليب مراقبة جديدة و إعادة النظر في إجراءات المنازعات.
- صعوبة إيجاد أوعية ضريبية على الإنفاق مقارنة بالضرائب المباشرة كانت ميز النظام الضريبي الجزائري.
- تنظيم و تبسيط إجراءات الإخضاع للضرائب و الرسوم و إعادة النظر في المعدلات.
- عرفت الإصلاحات الضريبية في الجزائر كثرة التعديلات في القوانين المالية السنوية و التكميلية ، و هذا راجع لنقص الموارد المالية من جهة ، و طبيعة المجتمع الجزائري الذي يتميز بنقص في الثقافة الضريبية من جهة أخرى.
- التشكيل التدريجي للنظام الضريبي الجزائري بتخفيض الاعتماد على الجباية البترولية ، و ذلك بإعادة توجيه النفقات نحو المجالات التي تنهض بالنمو الاقتصادي و تغطية نفقات التسيير بالجباية العادية.
- متابعة نسبة تغطية النفقات العامة يبين ضعفها ، كما يبينها الجدول التالي :

الجدول رقم 3-7 : نسبة تغطية النفقات العامة خلال الفترة 2004-2011

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2001	السنوات البيان
102.8	90.98	111.22	140.28	97.62	99.6	95.6	95.94	نسبة التغطية %

المصدر : بلواضح الجليلي ، التهرب الضريبي بين فعالية آليات الرقابة و إستراتيجية المكافحة حالة الجزائر في الفترة 2001-2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تخصص علو تجارية ، جامعة المسيلة 2014 ، ص 89.

من خلال الجدول نلاحظ تسجيل عجز دائم في تغطية النفقات العامة من خلال السنوات 2004 إلى 2007، بعدها تم تسجيل فائض خلال سنتي 2008 و 2009 على التوالي ليعود العجز الأول سنة 2010، أما في سنة 2011 فقد تم تحقيق فائض و هذا العجز ناتج عن قلة الأوعية الضريبية و نفور المكلفين مع دفع الضرائب و الرسوم الواقعة على عاتقهم.

الفرع الرابع : إيجابيات و سلبيات النظام الضريبي الجزائري :

من خلال تقييمنا للنظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاح تم استخراج بعض الإيجابيات و السلبيات التي تميز بها كما يلي :

أولا : إيجابيات النظام الضريبي الجزائري :

- تفعيل شامل للإيرادات العامة للدولة لتمويل نفقات التسيير بالاعتماد على الإيرادات العادية.
- التخفيض التدريجي للضرائب و الرسوم ، مثل مراجعة معدلات الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات ، و الرسم على النشاط المهني و الرسم على القيمة المضافة و إلغاء الدفع الجزائي، و هذا يهدف تشجيع الاستهلاك و منه الاستثمار الإنتاجي.
- تسجيل تحسن تدريجي في الإيرادات العادية و تحسين إجراءات التسيير و التحصيل الضريبي.
- تبسيط جزئي و نسبي للنظام الضريبي من خلال توحيد الملف الضريبي للمكلف و من خلال تأسيس نظام الضريبة الجزائرية الوحيدة.

## ثانيا : سليات النظام الضريبي الجزائري.

- عدم الاستقرار و تعدد النظام الضريبي ، بسبب تعقد نصوص تشريعاته و عدم وضوحها و هذا نتيجة لتقل النظام ككل.
- بالرغم من انتهاج الإصلاح الضريبي إلا أن النظام الضريبي يفتي يتميز بلا مرونة و التي لم يمكنه من التأقلم مع كل الأزمات التي تطرأ على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي ، و اعتماده على : الضرائب على الإنفاق جعله نظاما غير فعال لقلّة الموارد الضريبية و ضعف تأثيره على الاقتصاد الوطني ، إضافة إلى إهماله للجوانب الإدارية و الهيكلية و نقص التأهيل و هو ما أدى إلى افتقاده للحد الأدنى من الامتيازات.
- استمرار اعتماد النظام الضريبي على : الضرائب على الإنفاق.
- أصبح النظام الضريبي يضم عدد كبير من الضرائب على الرسوم.
- إهمال الجانب التنظيمي و الهيكلي ، أين عرفت الإدارة الضريبية إعادة هيكلة عدد مرات مع تداخل في الصلاحيات بين المصالح ، دون الاهتمام بالجانب التجهيزي ( معدات الإعلام الآلي ، النقل ... الخ) و إهمال الجانب البشري.

## المطلب الثاني : تقييم مردودية النظام الضريبي من حيث التحصيل.

هدف الإصلاح الضريبي في الجزائر إلى زيادة حجم التحصيل الضريبي خارج المحروقات بمعنى الاعتماد على الجباية العادية التي أهملت منذ الاستقلال إلى غاية الإصلاحات الضريبية ، حيث كان النظام الضريبي يتميز بتعدد و ارتفاع معدلاته مما أثر بصفة مباشرة على المردودية الضريبية خلال تلك الفترة بالإضافة إلى ذلك نقص الوعي الضريبي لدى المكلفين و الذي كانوا يستعملون كل الطرق لتجنب دفع واجباتهم الضريبية خاصة مع دعم الاستقرار النظام الضريبي نتيجة إلغاء أو إدراج ضرائب جديدة دون مراعاة القدرة التكليفية للمكلفين، هذه العناصر أدت إلى ضعف مداخيل الجباية العادية و لمعرفة مدى تحقيق ذلك الهدف نستعرض تطور حصيلة الجباية العادية و الجباية البترولية على حساب نسبتها إلى إجمالي الإيرادات و ذلك خلال الفترة : 2004-2011 .

الجدول رقم 3-8 : تطور حصيلة النظام الضريبي في مجموع موارد الميزانية العامة خلال الفترة 2004-2011

الوحدة : مليون دج.

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنوات البيان
686.41	559.41	462.78	331.83	259.48	240.29	168.37	145.23	الضرائب المباشرة
435.17	297.59	228.97	193.89	158.58	121.84	105.1	96.08	الضريبة على الدخل الإجمالي
245.87	255.05	229.03	133.47	97.44	118.32	62.64	49.03	الضريبة على أرباح الشركات
5.37	00	3.46	3.46	3.46	0.13	0.13	0.12	ضرائب مباشرة أخرى
47.96	39.84	35.96	33.92	28.13	23.54	19.62	19.6	الطابع و التسجيل
557.68	493.93	472.63	429.78	347.22	334.37	312.34	272.22	الرسوم على رقم الأعمال
1.45	1.33	1.07	1.19	0.88	0.98	0.85	0.68	الضرائب غير المباشرة
1293.5	1094.5	972.44	796.72	635.71	599.88	501.18	437.73	حصيلة النظام الضريبي
1548.53	1309.37	1172.44	983.63	786.75	745.56	664.8	603.77	حصيلة الجباية العادية
1529.4	1501.7	1927	1715.4	973	916	899	862.2	حصيلة الجباية البتولية
3077.93	2811.07	3099.44	2699.03	1759.75	1661.56	1563.8	1465.97	المجموع العام للإيرادات

المصدر : بلواضح الجيلالي ، التهرب الضريبي بين فعالية آليات الرقابة و إستراتيجية المكافحة حالة الجزائر في الفترة 2001-2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تخصص علو تجارية ، جامعة المسيلة 2014 ، ص81.

من خلال الجدول يظهر هيمنة الضرائب على الإنفاق في مكونات مجموع حصيلة النظام الضريبي وانخفاض حصيلة الضرائب المباشرة و هو ما يفسر و يوضح إفلات أصحاب الثروات و المداخيل من دفع الضرائب المفروضة عليهم بسبب التهرب الضريبي.

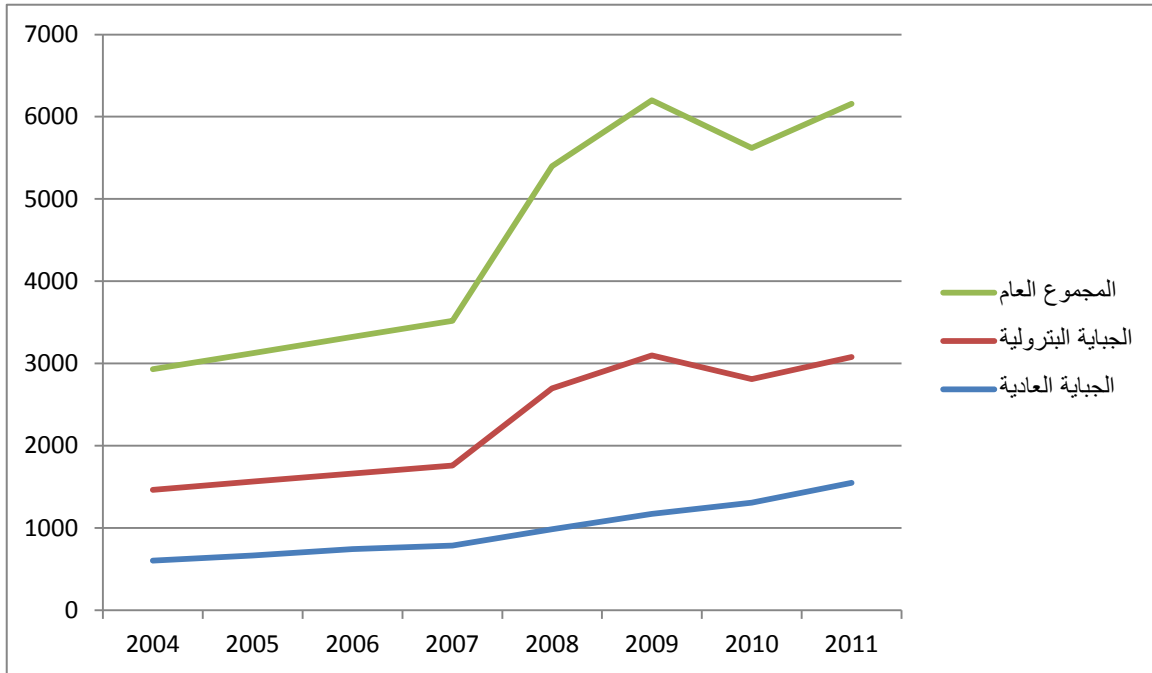
تمثل الضريبة على الدخل الإجمالي العنصر الأساسي الذي يساهم في تطور حجم الضرائب المباشرة حيث بلغت سنة 2005 مبلغ 168.37- مليون دج بعدما كانت سنة 2004 مبلغ 145.23 مليون دج، أما في سنة 2006 فقد بلغت مبلغ 240.29 مليون دج ، و استقر هذا النمو حتى سنة 2011 أين وصلت الضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأجور مبلغ 435.17 مليون دج ، و كان هذا التطور المرتفع نتيجة الاقتران من المصدر.

و بخصوص الضريبة على الدخل الإجمالي على الأصناف الأخرى من المداخيل فلم يكن لها دورا إيجابيا بمعنى الكلمة رغم تزايدها المستمر و ذلك راجع إلى أن التصريحات المقدمة من طرف المكلفين لا تعبر في أغلب الأحيان عن حقيقته الأوعية الضريبية بسبب التهرب الضريبي و بالتالي ضعف مردوديتها.

أما فيما يخص الضريبة على أرباح الشركات فقد عرفت هي الأخرى نمو جيدا ، حيث بلغت سنة 2004 مبلغ 49.03 مليار دج و استمر هذا النمو حتى سنة 2006 حيث بلغ 118.32 مليار دج ، و هذا لما عرفت بعض المؤسسات العمومية من نمو أو على الأقل استقرارا ماليا يسمح لها بالوفاء بالتزاماتها الضريبية . كما أن القطاع الخاص أخذ ينمو مما يسمح له بتحقيق فوائض اقتصادية و مالية مكنته من الالتزام بالوفاء بالتزاماته الضريبية اتجاه الخزينة العمومي.

أما فيما يخص الإيرادات العامة للميزانية فتعتمد و بشكل كبير على حصيلة الجباية البترولية بالإضافة إلى الجباية العادية كما يظهر تطورها خلال الفترة 2004-2011 في الشكل التالي :

تطور حصيلة ميزانية الدولة خلال الفترة 2004-2011



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال التمثيل البياني نستنتج أن نسبة مساهمة الجبابة البترولية أكبر من نسبة مساهمة الجبابة العادية ، رغم أن هذه الأخيرة شهدت تطورات من سنة إلى أخرى نتيجة الجهود المبذولة من طرف مختلف مصالح المديرية العامة للضرائب و خاصة مصالح الرقابة الضريبية و نتيجة للإصلاح الضريبي المنتهج ، عكس الجبابة البترولية التي شهدت تطورا تارة و انخفاضاً مرة أخرى بسبب التذبذبات التي شهدتها سعر البترول و كذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم سنة 2008.

المطلب الثالث : تقييم النظام الضريبي من حيث مستوى الضغط الضريبي.

يعتبر الضغط الضريبي مؤشرا هام في دراسة و تقييم النظم الجبائية ، لأنه يبرز الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الجبائية ، سيما لتحقيق أفضل حصيلة جبائية ممكنة دون إحداث تأثيرات عكسية على النشاط الاقتصادي ، و كلونه يدخل المساهمات الاجتماعية إلى جانب الاقتطاعات الجبائية ، و مدى مساهمتها في الناتج الداخلي الخام<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> كحلة عبد الغني، تفعيل دور الرقابة الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 36

يقاس الضغط الضريبي على المستوى الكلي بالعلاقة التالية :

معدل الضغط الضريبي = الإيرادات العامة / الناتج المحلي الإجمالي.

و يحسب هذا المعدل خلال سنة معينة ، و هو أحد مؤشرات تقييم مردودية النظام الجبائي ، و مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

و لتحديد الضغط الضريبي في الجزائر ، تشار مشكلة تحديد الإيرادات الضريبية و الناتج الداخلي الإجمالي بمعنى ماهي طبيعة الإيرادات الضريبية ؟ أي مجتمع اقتصادي ذو دلالة لأخذه في قياس الضغط الضريبي؟<sup>1</sup>.  
نتيجة لهذا سنحاول رفع هذا الالتباس من خلال تحليلنا لكل من مستويات الضغط الضريبي اعتمادا على الناتج الداخلي (الضغط الضريبي الإجمالي) ، و كذلك الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (الضغط الضريبي خارج المحروقات) من خلال ما يلي :

**أولا : الضغط الضريبي الإجمالي :**

لمعرفة مدى تطور مستويات الضغط الضريبي الإجمالي المعبر عنه بنسبة إجمالي الإيرادات الضريبية إلى الناتج الداخلي الخام ، المحددة للسنوات الموالية و المرفقة بالجدول التالي :

<sup>1</sup>بوزيدة حميد ، النظام الضريبي الجزائري و تحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004) ، ص 138

الجدول رقم 3-9 : تطور الضغط الإجمالي في الجزائر للفترة (1992-2009)

الوحدة : 10 دج.

معدل الضغط الضريبي الإجمالي % (1)/(2)	إجمالي الإيرادات الضريبية (2)	الناتج الداخلي الخام (1)	البيان السنوات
28.88	310.4	1074.7	1992
25.78	306.8	1189.7	1993
26.78	398.4	1487.4	1994
28.96	580.76	2005	1995
31.06	798.46	2570	1996
23.03	887.88	2771.3	1997
25.48	721.29	2830.5	1998
27.98	908.87	3248	1999
26.67	1093.15	4098.8	2000
30.15	1285.09	4262	2001
31.00	1409.49	4546	2002
26.55	1398.94	5267.2	2003
2392	1465.97	6128.3	2004
20.72	1563.80	7544.1	2005
19.55	161.56	8495.6	2006
18.78	1759.75	9369.3	2007
24.33	26.03	11090.4	2008
30.46	3098.70	10170.7	2009

المصدر : وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، مديريةية العمليات الجبائية .

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي :

عرفت مستويات الضغط الضريبي الإجمالي تزايدا مطردا منذ بداية فترة الإصلاح الضريبي ، حيث انتقلت من 28.88% سنة 1992 لتصل سنة 2002 في حدود 31% ما عدا سنوات 1993 ، 1994 ، 1998 ، 2000 التي عرفت انخفاض مستويات الضغط الضريبي 25.78% ، 26.78% ، 25.48% ، 26.67% على التوالي ، و السبب في ذلك يرجع إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية الناتج عن انخفاض أسعار النفط ، و عليه يمكن القول أن مستويات الضغط الضريبي الإجمالي يتأثر طرديا بتغير مستويات أسعار البترول ،

أي كلما ارتفع سعر البترول و زادت إيرادات الجباية البترولية كلما ارتفع معدل الضغط الضريبي الإجمالي ، و العكس صحيح ، و ذلك بانخفاض معدل الضغط الضريبي الإجمالي نتيجة انخفاض أسعار البترول.

إذن : نظرا لهذه الأهمية التي يكتسبها قطاع المحروقات في الناتج الداخلي يمكن القول بأن معدلات الضغط الضريبي السابقة هي معدلات مظلمة ، و لا تعكس حقيقة ما يتحملة الاقتصاد من ضريبة مقارنة بنا ينتجه من ثروة ، باعتبار أن الربع البترولي من قطاع المحروقات الذي يذهب إلى ميزانية الدولة في شكل دخل من المحروقات لا يعد جزءا من القاعدة الضريبية بالنسبة للجباية العادية<sup>1</sup>.

باعتبار أن هذا المعدل مرتفع في الجزائر يجعلنا نعتقد خطأ بعدم إمكانية إيجاد أوعية ضريبية جديدة ، فضلا إلى دفع المكلفين للتهرب الضريبي ، مما يجعلنا في اتجاه معاكس لهدف إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية. لذلك لا بد من اعتماد معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات ، الذي يعكس حقيقة مستويات الضغط الضريبي الذي يتحملها الاقتصاد فعليا.

### ثانيا : الضغط الضريبي خارج المحروقات.

يعتبر الضغط الضريبي خارج المحروقات عن العلاقة الموجودة بين الإيرادات الضريبية للثروة المنتجة و المعدل الإجمالي المعبر عنها بالناتج المحلي الإجمالي ، و لقد حدد الاقتصادي الأسترالي كولن كلارك مستوى الضغط الضريبي النموذجي ب 25% ، و نظرا لكون جزء كبير من الناتج المحلي الخام الذي يصل أحيانا إلى 35% هو عبارة عن نفط و أن الجباية البترولية دائما أكبر من 54% من الحصيلة الضريبية ، فإن اعتماد الضغط الضريبي للجباية العادية منسوبا إلى الناتج المحلي الخام خارج المحروقات يكون أكثر دلالة و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

<sup>1</sup> حلول خروثي ، الضغط الضريبي في الجزائر (1993-1999) ، مذكرة ماجيستر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2001 ، ص 194.

الجدول رقم 3-10 : تطور الضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر للفترة 1992-2011.

الوحدة 10 دج

البيان	الإيرادات الضريبية خارج الجباية البترولية (1)	الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات (2)	الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات % (2)/(1)
1992	115.7	801	14.4
1993	127.6	915	13.94
1994	176.2	1126	15.64
1995	244.61	1454	16.82
1996	290.62	176.2	16.49
1997	317.11	1932.3	16.41
1998	342.57	2192.3	15.62
1999	348.75	2357.2	14.63
2000	373.15	2482.5	15.03
2001	444.49	2818.1	15.77
2002	493.09	3069	16.06
2003	562.88	3398.3	16.56
2004	603.77	3808.5	15.85
2005	664.80	4191.2	15.86
2006	745.56	4613.3	16.16
2007	786.75	5314.9	15.08
2008	983.63	6090.3	16.15
2009	1171.70	6978	16.79
2010	1309.37	10414.21	12.57
2011	1548.53	8672.9	17.85

المصدر : وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، مديرية العمليات الجبائية.

يشير الجدول السابق إلى مستوى الضغط الضريبي في الجزائر مقارنة مع مستوى الضغط الضريبي النموذجي المقدر ب 25% ، حيث بلغ مستوى الضغط الضريبي في الجزائر للفترة 1992-2009 ب 15.74% ، و بالتالي يمكن اعتبار أن معدل الضغط الضريبي عبر مختلف السنوات يبقى ضعيفا مقارنة بالنسبة المثلى التي وضعها كولن كلارك و المحددة ب 25% كما يعتبر أقل مما هو سائد في الكثير من الدول ، حيث نجده عموما في تونس مقدرة ب 20% ، و المغرب ب 24% ، أما باقي الدول الصناعية الكبرى فإنه يقدر ب

27%<sup>1</sup> ، و نفس الشيء إذا نظرنا إلى دول أخرى التي تسجل متوسط ضغط الضريبي يقدر ب 24% في الأردن ، و 23% في تركيا ، 21% في مصر ، في ألمانيا 30% في اليابان 45.15 في فرنسا.

من خلال النسب السابقة يمكن أن نقول أن النتائج المسجلة عموما تبين لنا أن مستوى الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات في الجزائر مازال ضعيف بالرغم من تطور حصيلة النظام الضريبي ، و هو ما يدل على وجود طاقة ضريبية يمكن إحضاعها بالاقتطاع دون الإضرار بالاقتصاد الوطني<sup>2</sup>.

إذا يمكن القول : إن مردودية النظام الضريبي بعد الإصلاحات لم تتمكن من رفع المقدرة التكاليفية للدخل الوطني كما لا تزال الجباية البترولية هي المساهم الكبير في زيادة الإيرادات العامة ، و في رأينا يرجع ذلك للعوامل التالية :

- ارتفاع نسبة البطالة مما يفوت على الدولة أوعية ضريبية من خلالها يتم رفع الحصيلة الضريبية.
- انخفاض إنتاجية القطاعات و عدم ما همتها نسبية كبيرة في الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات ، مما انعكس سلبا على مردودية الجباية العادية.
- عدم قدرة الإدارة الضريبية على تحديد الأوعية الأثر تحصيليا للضريبة.
- انتشار ظاهرة التهرب الضريبي و كذا انخفاض دخل الفرد.
- ارتفاع نسبة التضخم ، و بالتالي تدهور قيمة العملة الوطنية مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للحصيلة الضريبية.

<sup>1</sup> ناصر مراد ، مرجع سابق ، ص 112.

<sup>2</sup> خليل حماد، الهيكل الضريبي في الأقطار العربية ، دراسة مقارنة على الدول الصناعية ، مجلة شؤون الأقطار العربية ، العدد 07 ، جوان 1994 ،

## خلاصة الفصل

من خلال تقييمنا لفعالية النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاح ، تمكنا من الوقوف على النقاط الأساسية التالية :

بالرغم من أن برنامج الإصلاح الضريبي كان يرمي أساسا إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، غير أن ذلك لم يتحقق بعد ، حيث مازالت هذه الأخيرة تشكل في المتوسط نسبة 60.28% من مجموع إيرادات الضريبة للدولة ، و يرجع هذا أساسا إلى ضعف معدل نمو الاقتصاد الوطني و الذي بلغ في المتوسط خلال الفترة الممتدة ما بين 1992 2010 نسبة 3.30% من الناتج الداخلي الخام ، و نسبة 3.77% من الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات و كذلك عدم تنوع بيئته الهيكلية لاعتماده بدرجة عالية على الصناعة النفطية، عكس الاقتصاديات المتطورة التي تتميز بالتنوع في النسيج الاقتصادي (زراعة ، صناعة ، خدمات ... الخ) أضف إلى ذلك استفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي و عدم التصريح بالعمال من طرف أرباب العمل و كذا الظروف الصعبة التي عاشها الاقتصاد الوطني خلال فترة التسعينات ، بما ينطوي عليه من إجراءات غلق للكثير من المؤسسات العمومية سبب عدم ربحيتها.

كما أمكننا دراسة و تحليلي الضغط الضريبي من استخلاص صعوبة حسابه نظرا لاختلاف طرق تحديد كل من مفهوم الدخل الوطني و الاقتطاعات الضريبية من دولة أخرى ، ما أدى إلى صعوبة إجراء المقارنات الدولية.

و بالنسبة لاستعماله في الجزائر لغرض تقييم فعالية النظام الضريبي فإن ذلك يكون من الصعب نتيجة لعدم ظهور الإيرادات الضريبية الموجهة للجماعات المحلية ضمن الإيرادات الضريبية من جهة ، و كذا طبيعة الاقتصاد الجزائري كونه اقتصاد ربحي يعتمد على الثروة البترولية ، إذا أن أكثر من 35% من الناتج الداخلي الخام في بعض الأحيان يكون عبارة عن نفط من جهة أخرى ، مما يتسبب في تسوية معدلات الضغط الضريبي و يؤدي إلى ارتفاعه.

يسعى النظام الضريبي الجزائري إلى تخفيف العبء الضريبي على المكلفين إلا أنه يتميز بعدم الاستقرار والثبات و التغير المستمر في منظومته التشريعية و التنظيمية على حد سواء قوانين المالية الأساسية و التكميلية ، مما أدى إلى عدم وضوح الرؤية لدى أعوان الضرائب و المكلفين بالضريبة و تراجع مصداقيته و إضعاف فعاليته.

لقد ساهم الإصلاح الضريبي في زيادة المردودية المالية لمختلف الضرائب، لكنه ما زال بعيدا عن الطموحات المعلنة في إطار السياسة الضريبية المنتهجة والتي محورها الأساسي يكمن في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، كما أن هيمنة الضرائب غير المباشرة في هيكل النظام الضريبي لا يدعم فعالية النظام الضريبي لعدم عدالة تلك الضرائب .

لقد تضمن هذا البحث الجوانب التالية:

الإصلاح الاقتصادي يشير إلى تلك الحزم من السياسات الاقتصادية المقترحة من قبل الصندوق و البنك الدوليين، والتي ماتزال عملية تطبيقها مثيرة للجدل من قبل المهتمين بهذا الجانب، تبدأ عملية الإصلاح الاقتصادي بمحاولات تحقيق الاستقرار الاقتصادي ثم تستمر لإحداث التغيير أو التعديل الهيكلي، والهدف الأساسي من الاستقرار هو الوصول برصيد ميزان المدفوعات إلى وضع "مرض" مصحوبا بمعدلات تضخم منخفضة، أما الهدف من التعديل الهيكلي فهو زيادة القدرة الإنتاجية وتحسين كفاءة تخصيص الموارد المحلية واستغلالها، لضمان استمرار الاستقرار في ظل نمو مقبول ومستمر في الناتج المحلي الحقيقي، ومن هنا تتضح أهمية دمج برامج كل من الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي في الدول النامية مادامت أهداف الاستقرار لا يمكن المحافظة عليها في الأجل الطويل دون نمو اقتصادي قائم على تكيف هيكلي، وبمعنى آخر فإن الاستقرار الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق ويستمر إلا في ظل عملية التنمية الاقتصادية، كذلك تحتاج عملية التنمية الاقتصادية إلى قدر معين من الاستقرار الاقتصادي.

- من خلال تطرقنا للفصل الثاني للإصلاح الضريبي في الجزائر، تبين لنا أن هذا الأخير قد اندرج في ظل متغيرات دولية و وطنية اقتضتها التحولات الاقتصادية التي شهدتها العالم في نهاية ثمانينات القرن العشرين، خاصة مع انهيار النظام الاشتراكي و زيادة التوجه العالمي صوب إصلاح الأنظمة الضريبية. و لقد تمحور الإصلاح الضريبي الذي أخذ تطبيقه شكلا تدريجيا منذ سنة 1992 إلى يومنا هذا حول الجباية العادية بدرجة أكبر مقارنة بالجباية البترولية، وهذا راجع أساسا لاعتبارها المورد الدائم والمستقر نسبيا في تمويل ميزانية الدولة، كما استطاع الإصلاح الضريبي أن يساهم في تخفيف العبء على المكلفين و هذا بإلغاء بعض الضرائب والرسوم وتخفيض معدلات البعض الأخر، و لم يغفل أيضا عن جوانب أخرى تعتبر مهمة و ذات صلة بالإصلاح.

-عالجنا في الفصل الثالث تقييم فعالية الإصلاح الضريبي المطبق في الجزائر ، فقمنا بدراسة و تحليل تطور الإيرادات الضريبية و مكانتها في الميزانية العامة للدولة ، حيث تناولنا حصيلة أهم الضرائب والرسوم مقارنة ببعض المؤشرات الاقتصادية ، و استنتجنا أن الجباية البترولية ما زالت تمثل النسبة الأكبر فيما يخص الإيرادات الضريبية للدولة بمعدل يصل في المتوسط الى 28-60 % و هذا ما يدل على أن محاولة إصلاح التشريع الضريبي لم تتمكن من تحقيق الطموحات المعلنة في إطار السياسة الضريبية المنتهجة ، والتي يكمن محورها الأساسي في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

### نتائج اختبار الفرضيات :

قدمنا في المقدمة العامة من هذا البحث ثلاث فرضيات نحكم على صحتها من عدمها من خلال ما يلي :

1- بخصوص الفرضية الأولى التي نصت بأن النظام الضريبي غير فعال نظرا لهيمنة الجباية البترولية على إيرادات الميزانية العامة للدولة ، فقد تبين صحتها عندما تناولنا حصيلة إيرادات الجباية البترولية مقارنة بمجموع الإيرادات الضريبية و التي تمثل في المتوسط نسبة 28-60 % من الميزانية العامة للدولة ، و قمنا بإظهار عدد الإجراءات و القوانين الضريبية التي تتضمنها قوانين المالية الأساسية و التكميلية في كل سنة ، و هذا ما أدى إلى الحد من فعاليته.

2- فيما يتعلق بالفرضية الثانية المتعلقة بوجود متغيرات اقتصادية دولية و وطنية كانت بمثابة انعكاسا حتميا لعملية الإصلاح الضريبي في الجزائر ، وأن هذا الأخير يرمي إلى تبسيط الإجراءات و تخفيف العبء الضريبي على المكلفين ، فلقد تحققت من خلال التطرق إلى الإصلاح الضريبي في ظل المتغيرات الدولية والوطنية ، و أيضا تناول أهم الإصلاحات والتعديلات الضريبية المنتهجة ، حيث تبين أنها قد سمحت بتخفيض معدلات بعض الضرائب و الرسوم كالضريبة على الدخل الإجمالي ، الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على القيمة المضافة ، و إلغاء البعض الأخر كالدفع الجزائي.

## النتائج العامة للدراسة:

لقد ساقنا هذا البحث إلى الوصول لجملة من النتائج نذكر من أبرزها:

- 1- جاء الإصلاح الضريبي في الجزائر مصاحبا للتغيرات الاقتصادية الدولية والوطنية ، و لقد تمخض عنه أساسا استحداث الضريبة على الدخل الإجمالي ، الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة و تميز بالتركيز على توسيع الأوعية و تخفيض معدلات الضريبة.
- 2- تعاني إدارة الضرائب الجزائرية من خلل في تنظيمها و تضخم في عدد هيكلها الإدارية، وافتقارها لوسائل العمل العصرية التي تساعدها على التسيير الحسن لملفات المكلفين بالضريبة.
- 3- استمرار هيمنة الجباية البترولية على ميزانية الدولة رغم الإصلاحات الضريبية والتحفيزات الجبائية الممنوحة في إطار قانون الاستثمار لسنة 1993.
- 4- رغم تخفيف العبء الضريبي من خلال تخفيض معظم المعدلات الضريبية، إلا أن تلك المعدلات لا تستند إلى دراسات ميدانية، لذلك فهي لا تعكس واقع المجتمع الجزائري.

## توصيات واقتراحات :

على ضوء النتائج المتوصل إليها آنفا ، وضعنا جملة من التوصيات التي من شأنها أن تساهم في تحقيق أهداف الإصلاح الضريبي ، و نستعرضها فيما يلي:

- 1- العمل على نشر الوعي الضريبي لجعل الضريبة محل قبول و رضى المكلفين بها و تحسيسهم بأنها أداة للمواطنة و التواصل الاجتماعي ، و هذا من خلال إظهار محاسنها و دورها الفعال في تحقيق العدالة الاجتماعية و التنمية الاقتصادية داخل المجتمع ؛
- 2- إشراك المكلفين بالضريبة في عملية الإصلاح الضريبي باستشارتهم و الاستماع لمقترحاتهم و النظر إليهم كشركاء أساسيين في المجال الضريبي .
- 3- مواصلة عملية الإصلاح الإداري باعتبارها جزءا أساسيا من عملية الإصلاح الاقتصادي.



### باللغة العربية :

#### الكتب :

- بملول محمد بلقاسم حسن ، الجزائر بين الأزمة السياسية و الأزمة الاقتصادية ، الجزائر مطبعة حلب
- جميلة الجوزي ، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي لانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، جامعة الجزائر
- حميد بوزيد ، التقنيات الجبائية بن محلولة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2007 .
- خالد الهادي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996
- رمزي زكي ، أزمة الديون الخارجية ، رؤية من العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1978 .
- سميرة إبراهيم أيوب ، صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الاقتصادي ، سينا للنشر القاهرة ، مصر ، 2000
- عبد المجيد قدي ، المخلل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، دراسة تحليلية تقييمية ، الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2006
- ناصر مراد ، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة 1992-2003 ، منشورات بغدادي ، الجزائر بدون تاريخ نشر
- د.بن اعمارة منصور، اعمال موجهة في تقنيات الجبائية، الجزء الثاني دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر 2009.
- د.ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق، ديوان المطبوعات الجزائرية 2011.

### باللغة الأجنبية :

- Deboud youcef , le nouveau mécanisme économique en Alger OPV/1995

#### المواد والقوانين

- المادة 08 من القانون رقم 91-25 مؤرخ في 16/12/1991 ، يتضمن قانون المالية لسنة 1992 ، الجريدة الرسمية ، العدد 65 بتاريخ 18/12/1991.
- المادة 151 الفقرة 1 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، المعدلة بموجب المادة 6 قانون المالية التكميلية لسنة 2008 ، و متممة بموجب المادة (6) من قانون المالية لسنة 2009 ، المؤرخ في 31/12/2008 ، العدد 74
- المادة 322 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، ص 128.
- المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، قوانين جبائية لسنة 2010
- المادة 72 من القانون رقم 91-25 الموافق 16/12/1991 ، يتضمن قانون المالية 1992

### الرسائل والأطروحات :

- بلواضح الجيلالي ، التهرب الضريبي بين فعالية آليات الرقابة و إستراتيجية المكافحة حالة الجزائر في الفترة 2001-2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تخصص علو تجارية ، جامعة المسيلة 2014
- بوخرص عبد الحفيظ ، مستقبل الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة المالية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، 2016/2017
- بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري و تحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2006،



- حراش براهيم ، عضوية الإدارة الضريبية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير الفترة (2002-2010) ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه من العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2011 – 2012
- درواصي مسعود ، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، حالة الجزائر 1990 – 2004 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، 2006 ، جامعة الجزائر ،
- روابح عبد الباقي المديونية الخارجية والاصلاحات الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر، 2006
- سارة بلحسن ، الإصلاحات الجبائية تطورات و حدود ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 200 شبي عبد الرحيم ، بن بوزيان محمد ، شكوري سيدي محمد ، الآثار الاقتصادية الكلية الصدمات السياسية المالية بالجزائر ، دراسة تطبيقية ، جامعة تلمسان ، الجزائر 3 ،
- سعدي بختة، أثر دور الدولة على برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2009، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013
- صالح صالح ، ماذا تعرف عن الصندوق النقد الدولي ، مجلة دراسات اقتصادية مذكرة البحوث و الدراسات الإنسانية ، العدد الأول.
- عمار ميلودي ، أثر الإصلاحات الاقتصادية على فعالية النظام الضريبي في الجزائر ، خلال الفترة 1992 – 2010 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، جامعة باتنة ، 2013/2014
- قري عبد المجيد ، إمكانية تطبيق مبادئ منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية بخصوص حوكمة الشركات في البلاد العربية ، الجزائر نموذجاً ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 2005 ،
- كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان- الجزائر، 2013
- كحلة عبد الغني ، تفعيل دور الرقابة الجبائية في ظل الإصلاح الضريبي ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه ، المدية ، 2011 ،

### المداخلات و المجالات و الملتقيات

- ✍ بطاهر علي ، سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الأول ،
- ✍ جزيرة معيزي ، الإصلاحات و انعكاسات على اقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2010 ، التواصل في الاقتصاد و الإدارة و القانون ، العدد 38 جوان 2014 ،
- ✍ جليط الطاهر، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة(1980-2014)،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، جامعة ام البواقي، الجزائر، العدد، 2016
- ✍ جورج كوثيس ، اريك أوفرادال " السياسة المالية في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال تحدي كبير ، مجلة التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي (واشنطن ، العدد 04 ، ديسمبر 2004)
- ✍ سعيدة بوسعادة ، الحوافز الضريبية و دورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة ، كلية ع.إ.و علوم التسيير ، جامعة البليدة ماي 2003 ،
- ✍ صالح صالح ، التحديات المستقبلية لاقتصاديات المضاربة في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، مجلة العلوم التسيير و علوم الاقتصاد ، جامعة سطيف ، العدد 2 ، 2003
- ✍ علي كساب ، شروط نجاح الضرائب ، مداخلات الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة ، ماي 2003



## قائمة المراجع :

✍ مريم شطبي محمود ، أزمة أسواق الطاقة ، تداعياتها على الاقتصاد الجزائري ، مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة ، يوم 14 ماي 2015 ، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

### المواقع الإلكترونية ✍

- فيتو تانزي : خبير اقتصادي كبير في مجال الإصلاح الاقتصادي ، شغل عدة مهام في صندوق النقد الدولي من 1974 إلى 1994 خاصة في مجال مكافحة الفساد و غسيل الأموال أنظر : VITOS TANZI The Vrderground Economie – the Internationd Bank Quarterley Revien. Decembre 2000. N 35
- وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، " الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة " ، منشورات الساحل ، 2010

## ملخص :

الإصلاح الاقتصادي يشير إلى تلك الحزم من السياسات الاقتصادية المقترحة من قبل الصندوق و البنك الدوليين، والتي ماتزال عملية تطبيقها مثيرة للجدل من قبل المهتمين بهذا الجانب.

الإصلاح الضريبي في الجزائر قد اندرج في ظل متغيرات دولية و وطنية اقتضتها التحولات الاقتصادية التي شهدتها العالم في نهاية ثمانينات القرن العشرين، خاصة مع انهيار النظام الاشتراكي و زيادة التوجه العالمي صوب إصلاح الأنظمة الضريبية.

و لقد تمحور الإصلاح الضريبي الذي أخذ تطبيقه شكلا تدريجيا منذ سنة 1992 إلى يومنا هذا حول الجباية العادية بدرجة أكبر مقارنة بالجباية البترولية، وهذا راجع أساسا لاعتبارها المورد الدائم والمستقر نسبيا في تمويل ميزانية الدولة، كما استطاع الإصلاح الضريبي أن يساهم في تخفيف العبء على المكلفين و هذا بإلغاء بعض الضرائب والرسوم وتخفيض معدلات البعض الآخر. ولتقييم فعالية الإصلاح الضريبي المطبق في الجزائر ، فقمنا بدراسة و تحليل تطور الإيرادات الضريبية و مكانتها في الميزانية العامة للدولة ، حيث تناولنا حصيللة أهم الضرائب والرسوم مقارنة ببعض المؤشرات الاقتصادية ، و استنتجنا أن الجباية البترولية ما زالت تمثل النسبة الأكبر فيما يخص الإيرادات الضريبية للدولة بمعدل 60 % و هذا ما يدل على أن محاولة إصلاح التشريع الضريبي لم تتمكن من تحقيق الطموحات المعلنة في إطار السياسة الضريبية المنتهجة ، والتي يكمن محورها الأساسي في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الاقتصادي، الإصلاح الضريبي ، الجباية البترولية، التقييم

### Le résumé :

La réforme économique en Algérie désigne de nombreuses stratégies et technique politiques ainsi que économique proposées par la caisse et la banque internationales mais leur pratique est en cours sous controverse d'après les occupants de ce domaine.

La réforme fiscale en Algérie aussi a subi des changements nationales et international selon le développement du secteur économique mondial pendant les années 80 surtout avec la chute du régime socialiste et que le monde enteér se dirige vers les reformes des régimes fiscales.

En 1992 à ce jour, la reforme fiscale commence en pratique progressivement par la recherche sur le système de recouvrement des impôts plus que du pétrole et ça par considération de cette source stable et définitive par des mécanismes et méthodes de financement de gouvernement.

Ainsi cette Réforme a limité et déminé une lourde charge du service de la dette et ça par l'élimination et l'annulation de certains impôts ou l'abaissement. Mais ,Le revu reste toujours certifié sur la fiscalité du pétrole en viron 60 % du budget général. Toutes reformes proposées étaient pas à la hauteur et aux désirs annonces dans le cadre politique fiscale. Commuter et remplacer le recouvrement du pétrole par le recouvrement des recettes intérieures.

Les mots clé : La reforme économique, La reforme fiscale, La fiscalité du pétrole